# غرائب مالك

## ابن أنس

أو


## "ما وصله مالك مما ليس في الموطأ"


تأليف

الإمام الحافظ الناقد أبي الحسين محمد
ابن المظفر بن موسى بن عيسى البزار البغدادي
المتوفى سنة 379 هـ

دراسة وتحقيق
طه بن علي بوسريح







# غرائب مالك

ابن أنس

# غرائب مالك ابن أنس

أو

"ما وصله مالك مما ليس في الموطأ"

تأليف

الإمام الحافظ الناقد أبي الحسين محمد

ابن المظفر بن موسى بن عيسى البزار البغدادي

المتوفى سنة 379 هـ

دراسة وتحقيق

طه بن علي بوسريح




دار الغرب الإسلامي

الطبعة الأولى

**دار الغرب الإسلامي**

ص. ب. 5787-113 بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

# تقديم

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إلَه إلاّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله.

أمّا بعد فهذا كتاب «غرائب مالك» للإمام ابن المظفّر أقدّمه للقرّاء الكرام. بعد أن ضلّ قروناً دفين المخطوطات، بعيداً عن أيدي الباحثين والقرّاء. وهذا العمل يدخل ضمن أعمال علمية عدّة كنت عزمت على البحث فيها منذ سنوات. وزادني تشجيعاً على مواصلة إنجاز ذلك طائفة من الإخوان والباحثين، بعضهم بالمغرب والبعض الآخر بالمشرق. وذلك أنّ الإمام مالك بن أنس رحمه الله رغم كونه محدّثاً كبيراً لم يأخذ حظّاً كبيراً من الدراسة في هذا الجانب، وذلك بالمقارنة مع ما كُتب عنه في مجال الفقه والتشريع، هذا مع أنّ القدامى من علماء الحديث بالمشرق وبالمغرب تركوا تصانيف كثيرة ومتنوعة تتعلّق بموطأ مالك وبرجاله، وبأحاديثه ومرويّاته، لكن مع الأسف الشديد ضاع أكثر تلك الثروة العلميّة، وما بقي منها لا يزال مخطوطاً يحتاج إلى من يحققه تحقيقاً علمياً. من أجل ذلك عملت ـ بتوفيق من الله تعالى ـ على الاشتغال بما توفّر لديّ من مخطوطات حول أحاديث الإمام مالك رحمه الله تعالى. ولاحظت أنّ في نشر مثل هذه الأعمال خدمة للمشتغلين بعلم الحديث أوّلاً، وللمهتمّين بتراث الإمام مالك وبشخصيّته بصفة عامّة ثانياً، وقد يكون في عملي هذا، وفي غيره نوع من التّقصير والزلل

فلا تبخل عليّ أخي القارىء بالنصيحة والتوجيه فذلك ديدن المؤمن بله واجبه.
وأخيراً أحمد الله عزّ وجلّ على ما أسداه إلينا من نعم لا تحصى وعلى تيسيره لنا أسباب العمل في هذا الكتاب، وكان من تلك الأسباب أن سخّر لنا المخطوط عن طريق الأستاذين الفاضلين الشيخ عبد الوهّاب الزيد والشيخ عبد العزيز الشائع فجزاهما الله خيراً عني وعن طلبة العلم بنجد وبغيرها من بلاد الإسلام.
كما لا يفوتني شكر الأستاذ الفاضل الحاج الحبيب اللمسي بلديّ الذي لا يألو جُهداً في إخراج الكتب القيّمة وما فَتِيء يشحذ عزيمتي على تحقيق الكتب المتعلّقة بالإمام مالك وبحديثه. فأسأل الله العلي الكبير أن يجعل عملنا هذا وغيره ذُخراً عنده يوم نلقاه إنّه قريب سميع مجيب الدعاء.

**وكتبه طه بن علي بوسريح**
**في بلدة رادس في 1418/1/14 هـ**
**الموافق لـ 1997/6/19 م**

# المـؤلِّـف

1 ـ اسمه ونسبه ومولده.

2 ـ شيوخه ورحلاته.

3 ـ تلاميذه.

4 ـ منزلته العلمية.

5 ـ تصانيفه.

6 ـ وفاته.

## * ترجمة المؤلِّف:

### 1 ـ اسمه ونسبه ومولده:

هو محمد بن المظفّر بن موسى بن عيسى بن محمّد بن عبد الله ابن سَلَمَة بن إياس البغدادي.

كنيته أبو الحُسين، وعُرِف بالبزّاز.

قال ابن المظفّر: أبي من سامَرَّاء، ووُلِدتُ أنا ببغداد في أوّل سنة ستّ وثمانين ومئتين، وأوّل سماعي في سنة ثلاث مئة[1].

قال الذهبي: «وقِيل إنّه من ذرّيّة سَلَمة بن الأكوع رضي الله عنه، فسُئِل عن هذا، فقال: لا أعلم صحّة ذلك»[2].

### 2 ـ شيوخه ورحلاته:

أكثر أبو الحسين من ملاقاة الشيوخ والأخذ من أفواه الرجال، فأخذ عن أغلب شيوخ بغداد الذين أدركهم، فسمع من: حامد بن شعيب البَلخي، وأبي بكر الباغندي، وأبي القاسم البغوي، والهيثم بن خلف الدوري، وقاسم بن زكرياء المطرّز وأحمد بن الحسن الصوفي، ومحمّد بن جرير الطبري، وعبد الله بن صالح البُخاري، ومحمد بن زبّان المصري، وعلي بن أحمد عَلّان، وأبي جعفر الطحاوي، وعبد الله بن زيدان البجلي، وأبي عروبة الحرّاني، والحُسين

---

(1) و (2) سير أعلام النبلاء 418/16 ويبدو أن الذّهبي تابع الخطيب البغدادي في هذا. انظر 262/3 من تاريخ بغداد وناقش ذلك محقق «غرائب شعبة» للمؤلّف. انظر ص 1 من المقدمة.

بن محمّد بن جمع، ومحمّد بن خُريم، ومحمّد بن عبد الحميد الفرغاني، وأبي الحسن بن جوصا ومن خلقٍ كثير.

وتوسّع في الرحلة، فزار واسط، والكوفة، والرقة، وحرّان، وحمص، وحلب، ومصر، والرملة، وأماكن عدّة، تجده يذكر بعضها في تسمية شيوخه أحياناً[1].

### 3 ــ تلاميذه:

أخذ عن هذا الحافظ كثير من المحدّثين منهم: أبو حفص بن شاهين، والدارقطني، والبَرقاني، وابن أبي الفوارس، وأبو عبد الرحمن السلمي، وأبو سعد الماليني، ومحمد بن أحمد الجارودي، وأبو نعيم الأصفهاني، وأبو القاسم التنوخي، وأبو القاسم الجوهري، وعبد الوهّاب بن برهان، والقاضي محمّد بن عمر الداودي، وخلق سواهم.

### 4 ــ منزلته العلمية:

إنّه من الطبيعي أن يحتلّ ابن مظفّر منزلة مرموقة بين علماء القرن الرابع الهجري وبخاصة المحدّثين. فقد طوّف في البلاد وحصل على ما لم يحصل عليه غيره من أبناء عصره، أضِف إلى ذلك تبكيره بالطلب وتأخره في الوفاة فكان أحد المُعَمَّرِين. من أجل ذلك وغيره أثنى عليه غير واحد ممّن ترجم له، فقال محمد بن عمر ابن القاضي: «رأيت أبا الحسن الدارقطني يعظّم أبا الحُسين بن مظفّر ويُجِلّه ولا يسند بحضرته»[2].

وقال أيضاً: «كان محمّد بن المظفّر ثقة أميناً مأموناً حسن الحفظ، وانتهى إليه الحديث وحفظه وعلمه، وكان قديماً ينتقي على الشيوخ، وكان مقدَّماً عندهم»[3].

---

(1) انظر هذه الأرقام: (20) و (21) و (43) و (57) و (64).

(2) تاريخ دمشق 11/175، وتاريخ الإسلام للذهبي حوادث سنة 379 هـ.

(3) المنتظم لابن الجوزي 7/152، ولسان الميزان لابن حجر 5/383.

وقال أبو نعيم: «حافظ وثقة ومأمون»[1].

وقال الخطيب البغدادي: «كان حافظاً فَهِماً صادقاً مُكثراً»[2].

وقال الذهبي: «الشيخ الحافظ المُجَوِّد محدِّث العراق.. تقدّم في معرفة الرجال، وجمع وصنّف، وعُمِّر دهراً، وبَعُد صِيتُه، وأكثر الحفّاظ عليه، مع الصدق والإتقان، وله شهرة ظاهرة، وإن كان ليس في حفظ الدارقطني»[3].

وقال ابن ناصر الدين: «كان محدّث العراق حافظاً، ثقة نبيلاً، مكثراً متقناً، يميل إلى التشيع قليلاً»[4].

وقال ابن حجر: «الحافظ، ثقة، حُجة معروف...»[5].

**5 ـ تصانيفه:**

يبدو أنّ لابن مظفّر مؤلّفات كثيرة ومتنوّعة، مثل الأمالي الحديثية والأجزاء المخرّجة لبعض الشيوخ وما يتعلّق بحديث إمام، أو كتاب مشهور. وقد حاول محقق «غرائب شعبة»[6] استيعاب أسماء مصنّفاته حسب الإمكان، فكان مجموع ما وقف عليه منها عشرة هي:

1 ـ مسند الإمام أبي حنيفة، وأسانيد ابن المظفّر إلى الإمام أبي حنيفة مذكورة في كتاب جامع مسانيد أبي حنيفة للخوارزمي.

2 ـ غرائب حديث شعبة بن الحجّاج.

3 ـ غرائب مالك بن أنس ـ وهو موضوع بحثنا هذا ـ.

---

(1) تاريخ دمشق 11/175.

(2) تاريخ بغداد 3/363.

(3) سير أعلام النبلاء 16/418 ـ 419.

(4) شذرات الذهب 3/96.

(5) لسان الميزان 5/383، 384.

(6) رسالة ماجستير لعبد الله بن عبد العزيز الغصن مقدمة في جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، ص 7 ـ 8.

4 ـ غرائب حديث الزّهري.

5 ـ غرائب حديث مسعر في جزئين.

6 ـ فضائل العبّاس بن عبد المطلب.

7 ـ المنتقى من الجزء الرابع من حديث ابن المظفّر.

8 ـ المنتقى من الجزء السابع من حديثه.

9 ـ حديثه عن حاجب بن أركين «الأوّل والثاني».

10 ـ الفوائد المنتقاة والغرائب الحسان[1].

**6 ـ وفاتــه:**

اتفق مترجموه أنّه توفي يوم الجمعة من شهر جمادى الأولى سنة تسع وسبعين وثلاث مئة (379 هـ) رحمه الله تعالى ورفع مقامه في الجنّة.

---

(1) انظر أيضاً المنتخب من فهرس مخطوطات الحديث بالمكتبة الظاهرية ص 393 ـ 394 تأليف العلاّمة المحدّث الألباني.

# الكتـاب

1 ـ أهميّة الكتاب.

2 ـ المؤلّفات في الباب.

3 ـ منهج المؤلِّف.

4 ـ تراجم رواة الكتاب.

5 ـ توثيق الكتاب.

6 ـ وصف النسخة الخطيّة.

7 ـ عنوان الكتاب.

8 ـ منهج التحقيق.

## 1 ـ أهميّة الكتــاب:

يعتبر الإمام مالك أحد أئمة الإسلام الذين برزوا في القرن الثاني للهجرة. فقد حرص ـ منذ نشأته الأولى ـ على تحصيل العلم، وعلى الأخذ عن الشيوخ المدنيّين، وعلى الوافدين على طيبة من مختلف بلاد الإسلام، كالكوفة والبصرة والشام. وكان رحمه الله مع سعيه الحثيث إلى السماع من المحدثين، ينتقي منهم من عُرف بالحفظ والضبط واشتهر بالعدالة والورع. وقد نُقلت عنه آثار في ذلك[1]. ومن ثمّ تحصّل لدى مالك بن أنس ثروة حديثية وفقهية دوّن خلاصتها في كتابه الفذّ «الموطأ» الذي استمرّ في تصنيفه بين حذف وٱختصار وتنقيح وٱختيار أربعين سنة. ولعلّه من أجل ذلك اتخذ العلماء كتابه ذلك حجّة فيما روى مالك من الأحاديث وما رواه هو في غيره ٱعتبروه مرجوحاً إذا كان مخالفاً لما دوّنه في «الموطأ».

بل إنّ المحققين من أصحابه يرون أن العمدة فيما صرّح به الإمام في كتابه لأنّ ذلك يعبّر عن رأيه واختياره، ويعتبرون ما جاء في كتب تلاميذه من آراء وإجابات تأتي في المرتبة الثانية بعد «الموطأ» ولأجل تلك المكانة العلية التي احتلّها مالك وكتابه «الموطأ» عني بها طائفة كبيرة من علماء الحديث والفقه طوال عصور التاريخ الإسلامي. وممن كان له مشاركة في هذا المجال أَلْفَيْنَا صاحبنا الإمام الحافظ ابن المظفّر البغدادي (379 هـ) وتلميذه وقرنه الإمام الناقد الكبير أبا الحسن الدارقطني (385 هـ) الذي ذاع صيته وتبرّز في صناعة الحديث. وخصّ بحديث الإمام جهوداً متنوّعة رواية ودراية[2].

---

(1) انظر في ذلك «مسند الموطأ» رقم (37) و (38) بتحقيقنا.

(2) للدارقطني حول مالك: «غرائب مالك» و «الرواة عن مالك» و «أحاديث الموطأ» و «الموطآت» و «الأحاديث التي خولف فيها مالك».

وقد تناول ابن المظفّر في كتابه «غرائب مالك» جملة من الأحاديث والآثار التي جاءت من طريق مالك نقداً وتعليلاً مراعياً في ذلك جانب الاختصار. ولقد نحا على نحو من سبقه من المتقدمين، فهم لدقة نظرهم وسعة حفظهم لا يطيلون الكلام، بل يكتفون بالموجز المفيد من التعليق الذي يبرز موطن العلّة في الحديث، وقد يسوقون طرق الحديث الواحد ولا يعلّقون بشيء، لكنّ الباحث المتأمل بعد أن يقارن بين الطرق ويسبر غورها يقف على مقصودهم من ذلك...

وتكمن أهميّة هذا التصنيف رغم صغر حجمه فيما يلي:

أ - أنّه يتعلّق بأحاديث الإمام مالك وبكتابه القيم «الموطأ».

ب - يضمّ هذا الكتاب جملة من أحاديث الرواة عن مالك، فيهم طائفة من غير المشهورين بل من الضعفاء والمتروكين، كما تناول بعض المرويات الصحيحة عن الإمام مالك جاءت عن طريق تلاميذ له ثقات لكن لم تصلنا نسخ موطآتهم مثل مطرّف بن عبد الله، وأبي حذافة السهمي، وبعضهم وصلتنا نسخهم مبتورة أو ناقصة مثل ابن القاسم وابن وهب.

ج - تفرّد ابن مظفّر بالوقوف على علل بعض أحاديث «الموطأ» فاتت غيره ممّن اعتنى بذلك الكتاب كالحافظ المصري الجوهري (381 هـ) في كتابه القيم «مسند الموطأ»[1] والحافظ ابن عبد البرّ (463 هـ) في كتابيه المفيدين «التمهيد» و«الاستذكار»[2].

د - يُعتبر كتابه من أقدم كتب العلل عامّة ومن أقدم كتب الغرائب خاصّة وهذا النّوع لم يلق حظّه من العناية والبحث لدى المشتغلين بهذا الفنّ من المُحدِّثين رغم أنّه من أدق أنواع علوم الحديث.

ولعلّ في نشر هذا الكتاب من قبل دار الغرب الإسلامي معونة للباحثين حتّى يسهموا بدراسات جادة في هذا المجال.

---

(1) وقد طُبع بتحقيق كاتب هذه الأسطر مع أخينا الدكتور الفاضل لطفي الصغير ونشرته دار الغرب الإسلامي سنة 1997 م.

(2) وقد طُبع الأول بوزارة الأوقاف بالمغرب الأقصى، وفيه ما فيه من التصحيفات والأخطاء. وطُبع الثاني بمصر في ثوب أفضل من الأوّل.

## 2 ـــ المؤلّفات في الباب:

إنّ موضوع الغرائب في الأحاديث قد تناوله جمع من علماء هذا الفنّ بالتصنيف والجمع، جعل بعضهم ذلك مطلقاً في الأحاديث التي انتخبها ووقف عليها، وبعضهم قيّد تلك الأحاديث ببعض الأئمة كشعبة، وسفيان الثوري، ومالك. وممّن ألّف في غرائب حديث مالك:

1 ـــ الحافظ عبد الله بن علي ابن الجارود صاحب «المنتقى» ( 302 هـ) انظر: ترتيب المدارك لعياض 82/2 والسير للذهبي 82/2.

2 ـــ ابن رِشدِين عبد الرحمن بن أحمد وهو محدّث ثقة مصري (ت 326 هـ) ذكره ابن عبد البرّ في التمهيد 334/8.

3 ـــ قاسم بنَ أصبغ البياني القرطبي الأندلسي الحافظ (ت 340 هـ) انظر: المدارك 822، والسير 86/8، والرسالة المستطرفة للكتّاني ص 113.

4 ـــ دعلج بن أحمد السجزي (ت 351 هـ). انظر: السير 86/8، والكتاني ص 113.

5 ـــ الإمام الطبراني سليمان بن أحمد (ت 360 هـ) ذكره الكتاني ص 113.

6 ـــ الحافظ ابن المقرىء محمد بن إبراهيم (ت 381 هـ) ذكره الروداني في صلة الخلف ص 309، والكتاني ص 113 وفي الظاهرية منتخب منه انظر: فهرس الألباني المنتخب رقم 427.

7 ـــ الإمام الحافظ الكبير علي بن عمر الدارقطني (ت 385 هـ) قال الكتاني في الرسالة المستطرفة ص 113 : «أي الأحاديث الغرائب التي ليست في الموطأ. .». قال ابن عبد الهادي : وهو كتاب ضخم . قلت : نقل منه ابن عبد البرّ في التمهيد 271/12 وفي مواطن كثيرة من كتبه الأخرى[1].

قال ابن حجر في تعجيل المنفعة ص 11: «وعزمي أن أتتبّع ما في «الغرائب» عن مالك الذي جمعه الدارقطني، فإنّ فيه من الأحاديث ممّا

---

(1) انظر: كتابي «أسماء الكتب الواردة في مؤلّفات ابن عبد البرّ» يسر الله إتمامه.

ليس في «الموطأ» شيئاً كثيراً ومن الرواة كذلك»[1]. وقد استعمل الحافظ جُلّ مادّته إنْ لم أقل كُلّها في «لسان الميزان» انظر مثلاً: ج 1/15، 20، 33، 39، 46، 53، 56، و ج 2/44، 67، 100، 144، 173.. وتخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب 1/19.

8 ــ ابن عساكر علي بن الحسن بن هبة الله الحافظ الكبير (ت 571 هـ) انظر: السير 2/559، والكتاني ص 113[2].

## 3 ــ لمحة عن منهج المؤلّف:

يبدو أنّ هذا الكتاب قد وضعه صاحبه عن طريق الإملاء والتحديث، لا على سبيل الكتابة. فيُفترَضُ أنّه كان يبدأ بإلقاء الحديث بإسناده على تلاميذه حفظاً أو من نسخة، ثمّ يتكلّم على ما يراه علّة في الرواية التي ساقها. ويقوّى هذا الاحتمال أنّ الأحاديث والآثار التي جاءت في هذا التصنيف وردت دون ترتيب موضوعي يجمع بينها، فلا هي على حروف المعجم، ولا هي على حسب الموضوعات، ولا هي على ترتيب شيوخ المُؤلّف أو نحو ذلك ممّا يكوّن عادة وحدة موضوعية في أغلب المؤلّفات الحديثية. وما يربط بين تلك الأحاديث كلها أو أغلبها أنها ذات صلة بالإمام مالك، وخاصّة كتابه «الموطأ». وفيما يلي نظرة على طريقته في هذا الكتاب:

ــ يذكر المؤلف الحديث من طريق مالك، ثمّ يعقبه بقوله في «الموطأ» مرسل أو موقوف. انظر: (61) و (62) و (85) و (87) و (88) و (90) و (93).

ــ يذكر الحديث بسنده، ثمّ يسوق سنده إلى «الموطأ» ليبيّن أنّه جاء في «الموطأ» مخالِفاً لِمَا ساقه أوّلاً. وقد يسوق طرفاً من سنده فقط انظر: (43)و (44) و (45) و (70).

ــ يذكر الحديث مسنداً ثم يعقِّب عليه ببيان أنّه جاء في «الموطأ» على وجه آخر

---

(1) انظر: معجم المصنفات الواردة في فتح الباري ص 295.

(2) ذكر القاضي عياض في المدارك 2/82 كتاباً في غرائب مالك لأفلح بن أحمد ولم يتبيّن لي من هو وأخشى من التصحيف لرداءة الطبعة!.

مخالف، ثمّ يسوق سنده إلى «الموطأ» بتلك الرواية انظر (46 ـ 49).

- قد يسوق الحديث من طريق مالك، ويكون الراوي عنه غير مشهور بالحفظ، أو معروفاً بالضعف الشديد ولا يعلّق على ذلك بشيء لأنّ ذلك لا يحتاج إلى تبيين. انظر: (52) و (53) و (78) و (195).
- يسوق الحديث مسنداً ثمّ يذكر كلاماً لبعض الأئمة بتبين وجه الخطأ في رواية مالك انظر: (66) و (67).
- تعرّض لذكر بعض الآثار عن مالك وعن بعض الصحابة، بعضها رواتها غير معروفين بالرواية انظر: (41) و (51).
- كرّر رواية بعض الأحاديث، وقد يتكلّم على بعضها في الموضع الثاني من الكتاب انظر: (70) و (136 ـ 139).

## 4 ـ تراجم رواة الكتاب:

### 1 ـ أبو العلاء الواسطي (349 ـ 431 هـ):

هو محمد بن علي بن أحمد بن يعقوب أبو العلاء الواسطي القاضي المقرىء، نشأ بواسط، وقرأ القراءات بها وبغيرها. فقرأ على يوسف بن محمد الضرير، وأبي علي بن حَبْش، وعلي بن هارون الرازي، وأبي بكر أحمد بن الشارب، وأبي الحُسين عبيد الله بن البوّاب، وأبي الفرج الشبُوذي. وحدّث عن القطيعي، وأبي محمد بن السقاء، وعلى أبي عبد الرحمن البكائي وجماعة، قلت: والحافظ محمد بن المظفّر.

وقرأ عليه أبو علي غلاّم الهرّاس، وأبو القاسم الهذلي، وعبد السّيد بن عتّاب، وأبو البركات محمد بن عبد الله الوكيل، وأبو الفضل بن خيرون. وحدّث عنه أبو بكر الخطيب، وجماعة، آخرهم موتا أبو القاسم بن تيان الرزّاز.

قال فيه الخطيب البغدادي: رأيت له أصولاً صحيحة، وأصولاً مضطربة، ورأيت له أشياء سماعه فيها مفسود، إمّا مكشوط أو مُصلَح بالقلم، واتّهم بوضع

حديث مُسلسل فأَنْكَرتُ عليه، فسُئِل بعد إنكاري أن يحدّث به فامتنع[1].

قال الذهبي: ثمّ ذكر الخطيب أشياء توجب ضعفه[2].

كذا قال الذهبي رحمه الله، وتعقبه الحافظ بقوله: والذي ظهر لي من سياق ترجمته في تاريخ الخطيب أنّه وَهِم في أشياء بيّن الخطيب بعضها. وأمّا كونه اتُّهِمَ بها أو ببعضها، فليس هذا مذكوراً في تاريخ الخطيب ولا غيره، وقد اعتمد الخطيب أبا العلاء [في] أشياء من تاريخه..»[3].

قلت: هذا تحقيق جيّد من الحافظ ابن حجر، ويبدو أنّ ما يمكن أن يُخشى منه في حق المترجم هنا منتفٍ لأنّه يروي كتاباً عن مؤلّفه بقراءة غيره وهو حاضر للسماع، ثمّ إنّ ما يؤكّد تثبته في هذا وجود الأحاديث التي جاءت في الكتاب من طريق ابن مظفّر في كُتب متأخّرة عنه مثل «تاريخ بغداد» للخطيب، ثمّ تَبيَّنَ بعد التتبع أنّ من يروي عنهم المؤلّف معروفون من خلال كتب التراجم أنّهم من شيوخه. ثمّ لو سلّمنا جدَلاً بضعف هذا الراوي فإنّ ذلك لا يشكّك في نسبة الكتاب إلى صاحبه لما سيأتي والله أعلم.

توفي الواسطي سنة إحدى وثلاثين وأربع مئة[4].

**2 ــ ابن خَيْرُون (404 ـ 488 هـ):**

هو الإمام العالم الحافظ المسند الحجّة، أبو الفضل أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون البغدادي المقرىء ابن الباقلاني.

تلا بالروايات على أبي علي الواسطي، وعلي بن طلحة، وأجاز له أبو الحسن محمّد بن أحمد بن الصلت الأهوازي، وأبو الحسين بن المتيَّم، ومحمد بن أحمد المحاملي، وسمع من أبي علي بن شاذان، وأبي بكر البَرقاني،

(1) انظر: تاريخ بغداد 3/ 95.
(2) انظر: معرفة القراء الكبار 1/392، والميزان 3/ 654.
(3) لسان الميزان 5/ 336.
(4) انظر: تاريخ بغداد 3/ 95، وميزان الاعتدال 3/ 654، ومعرفة القراء الكبار 1/ رقم 328، وغاية النهاية لابن الجزري 2/ 199 ـ 200، وشذرات الذهب 3/ 249.

وعثمان بن دُوست العلاّف وغيرهم.

حدّث عنه: شيخه الخطيب البغدادي، وأبو علي بن سُكّرة، وأبو عامر العبدري، وأبو القاسم بن السمرقندي، وإسماعيل بن محمد الحافظ، وعبد الوهّاب الأنماطي وخلق كثير.

قال فيه أبو سعد السمعاني: ثقة عدل متقن، واسع الرواية، كتب بخطّه الكثير، وكان له معرفة بالحديث...

وقال فيه السِّلفِي: كان يحيى بن معين وقّتِه.

توفي سنة ثمان وثمانين وأربع مئة[1].

**3 ــ ابن البَطِّي (477 ـ 564 هـ):**

هو الشيخ الجليل العالِم الصدوق، مُسند العِراق. أبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان البغدادي الحاجب ابن البطّي.

اعتنى به والده من الصغر، فأجاز له أبو نصر محمد بن محمد الزينـي، وسمع من رزق الله التميمي، وطِراد الزينـي وأبي الفضل بن خيرون، وأبي عبد الحُميدي، وثابت بن بُندار، وأبي بكر بن الخاضبة، وهو الذي حرص عليه وأسمعه. وعلي بن الحُسين بن أيّوب، وأبي طاهر أحمد بن الحسن الكرخي وغيرهم.

قال الذهبي: وعُمِّر، وتفرّد، وَرُحل إليه، وروى شيئاً كثيراً.

حدّث عنه ابن عساكر، وابن الجوزي، وابن الأخضر، والحافظ عبد الغنيّ، وأبو الفتح بن الحُصري، والشيخ موفق الدين بن قدامة، وإبراهيم بن البَرْني، والشيخ الفخر ابن تيمية، والشهاب أبو حفص السُّهروردي، ومحمد بن إبراهيم المُغازلي وغيرهم.

---

(1) انظر: المنتظم لابن الجوزي 9/87، والعبر 3/319، والميزان 1/92، والسير 19/105 ـ 108، وتذكرة الحفاظ 4/1207 ـ 1209، وطبقات الحفاظ ص 400، وشذرات الذهب 3/383.

قال فيه ابن نقطة: حدّث ابن البطّي بـ «حلية الأولياء» عن حمد الحدّاد. وهو ثقة، صحيح السماع، سمع منه الأئمة والحفّاظ.

وقال ابن قدامة: هو شيخنا شيخ أهل بغداد في وقته، وأكثر سماعاته على أبي الفضل بن خَيرون، وما روى لنا عن رزق الله والحميدي وحَمْدٍ وغيره. وكان ثقة سهلاً في السماع.

وقال ابن النجار: كان حريصاً على نشر العلم، صدوقاً، حصّل أكثر مسموعاته شِراءً ونَسْخاً، ووقفها، سمع منه الحافظ ابن ناصر، وسعد الخير والكبار.

توفي سنة أربع وستين وخمس مئة ببغداد[1].

## * ناسـخ الأصـل:

هو إسماعيل بن عبد الله بن عبد المحسن الأنماطي الأنصاري المصري الحافظ البارع مفيد الشام. ولد سنة 570 هـ وسمع من محمد بن عبد الرحمن الحضرمي وأبي القاسم البوصيري وابن سكينة وأبي الفتح المندائي وأبي طاهر الخشوعي وشجاع المدنجي وكتب بخطّه المَليح ما لا يوصف كثرة. قال ابن النجار: كانت له عناية وافرة وحرص تام وجدّ واجتهاد مع معرفة كاملة وحفظ وحذق ونقد وفصاحة.. روى عنه البرْزالي والقوصي والمنذري والكمال الضرير والصدر البكري وولده أبو بكر محمد بن الأنماطي.

توفي في رجب سنة تسع عشرة وستّ مائة[2].

**5 ـــ توثيق الكتاب:**

يتبيّن من خلال عدّة أدلّة أنّ هذا الكتاب ثابت النسبة لابن مظفّر رحمه الله تعالى وفيما يلي سردها:

---

(1) انظر: المنتظم 229/10، والعبر 188/4، والسير 48120 ـ 484، والوافي بالوفيات 209/3، والبداية والنهاية 260/12، وشذرات الذهب 2134 ـ 214.

(2) انظر: تذكرة الحفّاظ للذهبي 1403/4 ـ 1405.

أ - ما جاء على الوجه من المخطوط من نسبة هذا الكتاب إلى ابن المظفّر[1].
ب - السند المتّصل من كاتب الأصل إلى المؤلّف، وهو إن كان فيه راو متكلّم فيه فلا يضرّ ذلك شيئاً بعدما بيّن الحافـظ ابن حجر أنّ ما جاء في حقّه لا يثبت منه شيء وما ثبت لا يؤثر في حفظه وعدالته.
ج - ذكر من ترجم للمؤلّف طائفة من شيوخه الذين روى عنها في هذا الكتاب، نجد ذلك عند الخطيب والذهبي والحافظ وغيرهم.
د - ورود عدّة أحاديث ممّا يرويه المؤلّف في هذا الكتاب عند من جاء بعده من المحدّثين وبعضها من طريقه ممّا يؤكّد أنّهم استقوا من هذا التصنيف. مثلما فعل الخطيب البغدادي في كتابيه «تاريخ بغداد» و «الرواة عن مالك» وكذا عند الحافظ أبي نعيم الأصفهاني في «حلية الأولياء»[2].
هـ - جاءت نسبة الكتاب لمؤلّفه ابن مظفّر في «ترتيب المدارك»[3] للقاضي عياض لكن سمّاه باسم مخالف لما جاء على الوجه من المخطوط وهذا لا يضرّ شيئاً إذ أنّ المقصود واحد، والله أعلم.
و - تناول المؤلّف رحمه الله لمسألة الغرائب في غير كتاب له منها ما وصل إلينا مثل «غرائب شعبة» وفيه اتبع نفس المنهج في هذا الكتاب أو قريباً منه.

## 6 ــ وصف النسخة المعتمدة في التحقيق:

اعتمدت في تحقيق وضبط نصوص هذا الكتاب، على نسخة فريدة لـم أجد غيرها، ولم تذكر فهارس المكتبات الخطيّة نسخة أخرى. فتُسهّل بذلك على العمـل في هذا الكتاب، ولعلّ الله يسخّر مـن يعثر على نسخة من هذا التصنيف وعلى غيره من الكنوز الإسلامية الضائعة والمدفـونة. وتلك النسخة الوحيدة توجد بالمكتبة الظّاهرية بدمشق، تحت رقم

(1) وكذا أثبت نسبته إليه العلامة المحقق الألباني في المنتخب من فهرس الظاهرية ص 393.
(2) تجد أمثلة من ذلك في تخريجنا للأحاديث.
(3) ج 2/ ص 82 ـ ط. وزارة الأوقاف بالمغرب الأقصى.

(1451) حديث 279[1]. وتقع ضمن مجموع حديثي تشغل منه هذه الأوراق 63 ـ 77 دون الورقتين الأولى والأخيرة وإلاّ فالكتاب يقع في 16 لوحة خطية ومقياس الورقة 9 × 13 سم ومعدّل الأسطر في الورقة الواحدة 20 سطراً. وأمّا خط هذه النسخة مشرقي واضح، خال من النقاط في أغلب، ويتّسم بالتداخل بين حروفه وكلماته ممّا يجعل بعض العبارات مستغلقة في بعض الأحيان. وقد كتب هذه النسخة إسماعيل بن عبد الله بن عبد المحسن الأنماطي المصري، وقد فرغ من نسخها لنفسه سنة 612 هـ أي في بداية القرن السابع للهجرة. وفي النسخة بعض التصحيفات القليلة جدّاً ناتجة عن سرعة القلم، وإلاّ فإنّ كاتبها من أهل العلم والضبط. ولقد أثرت الرطوبة في كلمات وحروف كثيرة، وطُمست عبارات برمّتها بفعل ذلك ولسوء التصوير أيضاً ممّا صعّب القراءة وأخذ مني و، ' طويلاً قضيته في ترجيح أوجه احتمالات.

### 7 ــ عنوان الكتاب:

جاء على غلاف النسخة المخطوطة ما نصّه: «الجزء فيه غرائب حديث الإمام أبي عبد الله مالك بن أنس» وذكره صاحب «المنتخب من فهرس مخطوطات الحديث في الظاهرية باسم «غرائب مالك»[2]. وجاء في «ترتيب المدارك»[3] للقاضي عياض ما نصّه: «ولمحمد بن أبي المظفّر الحافظ كتاب فيما وصله مالك ممّا ليس في الموطأ» كذا قال ويبدو التصحيف في اسم الكاتب واضحاً وهو ناتج عن ناسخ الأصل أو الطابع! ويبدو أنّ عياضاً سمّاه بعد استقراء طريقة المؤلّف ابن المظفّر في الكتاب إذ تعرّض في كثير من المواطن إلى ذكر «الموطأ» للتنبيه على أنّ الحديث ليس فيه أو هو فيه على وجه آخر موصولاً كان أو موقوفاً ونحو ذلك. فبهذا ينطبق العنوان على محتوى الكتاب في الغالب. ويشبه هذا ما ذكره الحافظ البلقيني من تسمية كتاب الدارقطني حول

---

(1) انظر: المنتخب من فهرس مخطوطات الحديث بالظاهرية للعلامة الألباني ص 393.

(2) ص 393 والكتاب للعلامة الألباني.

(3) 82/2.

«غرائب مالك» في «محاسن الاصطلاح»[1] بقوله: «أحاديث مالك التي ليست في الموطأ» ومادة الكتابين حسب تتبعي متماثلة تماماً. وبالجملة فإنّ تسمية الكتاب بـ «غرائب مالك» ألزق بمحتوى الكتاب أوّلاً، وأقرب إلى مفهوم كلمة «غرائب» والله أعلم.

**8 ـ منهج التحقيق:**

ـ نسخت المخطوط مراعياً في الكتابة قواعد الإملاء والرسم المعاصرة.

ـ ضبطت ما يحتاج إلى ضبط من الأسماء والكلمات، وشكلت الأحاديث والآثار.

ـ خرّجت الأحاديث والآثار تخريجاً علميّاً ملتزماً بقواعد علمي المصطلح والجرح والتعديل. ولم أعتبر الشواهد في التخريج إلاّ في بعض المواطن، بل بحثي يتعلّق بأحاديث مالك ومن تابعه أحياناً في روايته.

ـ ترجمت لبعض شيوخ المؤلّف ترجمة موجزة موفية بالغرض.

ـ شرحت بعض الكلمات الغريبة التي وردت في الأحاديث والآثار.

ـ ترجمت للمؤلّف ولرواة الكتاب.

ـ قمت بدراسة مختصرة تعرّضت فيها لمنهج المُؤلّف وللمؤلّفات في نفس الموضوع ولغير ذلك ممّا يتعلّق بالكتاب.

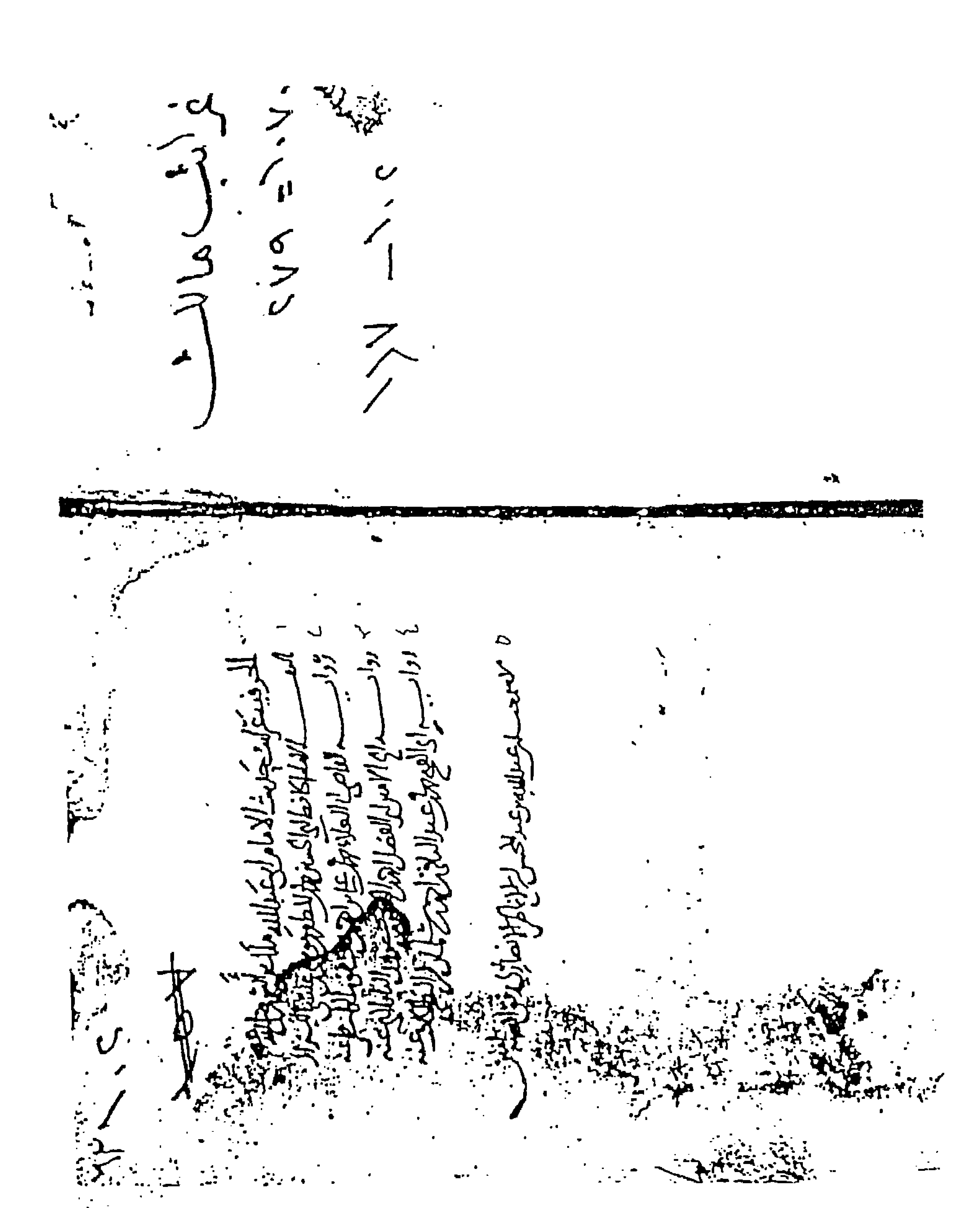
ـ قمت بفهارس علميّة متنوّعة تسهّل على القارىء الكريم الاستفادة من الكتاب.

وأخيراً فهذا جهدي المُتواضع، فما كان فيه من صواب فمن الله، وما كان من خطإ فمنّي ومن الشيطان، فاستغفر الله على ذلك والحمد لله أوّلاً وآخراً.

---

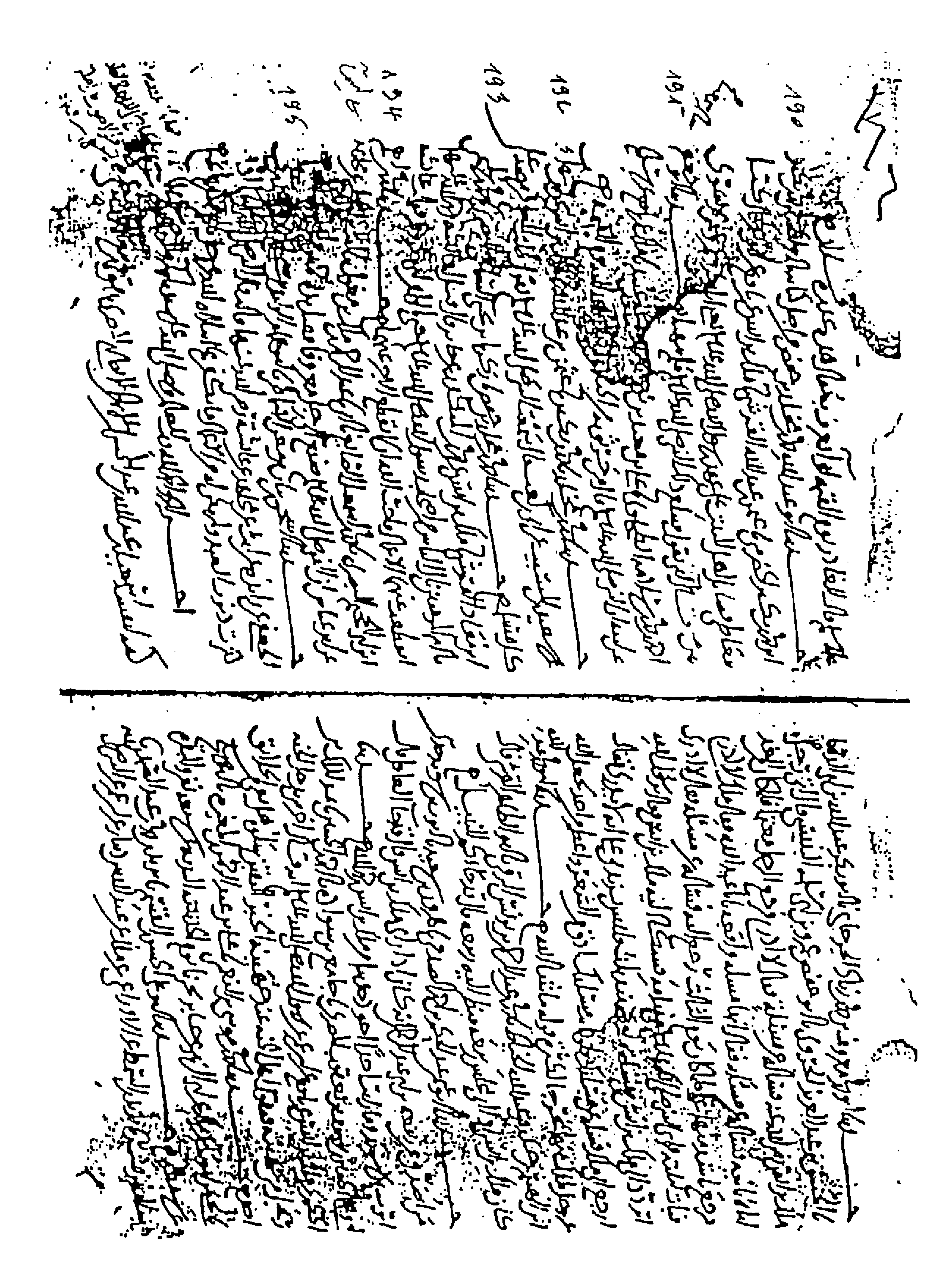
(1) ص 75.

# نماذج من المخطوط



غلاف النسخة المخطوطة

الورقة الأولى من الكتاب



الورقة الأخيرة من الكتاب

# غرائب مالك

## ابن أنس

أو

"ما وصله مالك مما ليس في الموطأ"

تأليف

الإمام الحافظ الناقد أبي الحسين محمد
ابن المظفر بن موسى بن عيسى البزار البغدادي
المتوفى سنة 379 هـ

دراسة وتحقيق

طه بن علي بوسريح

بسم الله الرّحمن ٱلرّحِيم، لا إلّه إلاّ الله عدّة للقائه الحمد لله حمداً يرضيه.

1 ـ أخبرنا أبو الفتح محمّد بن عبد الباقي بن أحمد بن سليمان قراءة عليه ونحن نسمع أنا أبُو الفضل أحمد بن الحسن بن خَيْرون بن إبراهيم المُعدّل إجازةً إن لم يكن سماعاً، أَنَا القاضي أبو العلاء محمّد بن أحمد بن يعقوب الواسطي. أنَا أبو الحسين محمّد بنَ المظَفَّر بن موسى بن عيسى الحافظ البزّاز قراءة عليه وأنا أسمع: نَا أحمد بن نصر بن طالب[1]، نا عبد الله بن يزيد بن عبد الله بن حسّان، نا محمد بن سُليمان بن أبي داود[2]، نا

---

(1) شيخ المؤلّف هو أحمد بن نصر بن طالب أبو طالب البغدادي، حافظ متقن روى عن عبّاس الدوري، وإسحاق الدبري. روى عنه الدارقطني وأبو عمر بن حيوية وغيرهما. قال الخطيب: كان ثقة ثبتاً. توفي سنة 323 هـ. انظر: تاريخ بغداد 5/182 ـ 183، وتذكرة الحفّاظ 3/832 ـ 833، والسير 15/68.

(2) محمد بن سليمان بن أبي داود الحراني أبو عبد الله المعروف ببومة. ضعّفه بعضهم فقال أبو حاتم الرازي: منكر الحديث كما في الجرح والتعديل 7/267، وقال الدارقطني: ضعيف. كما في سؤالات البرقاني رقم (191) وقال النّسائي: لا بأس به وأبوه ليس بثقة ولا مأمون. كذا في تهذيب الكمال 25/305 ووثّقهُ بعضهم فقال أبو داود الحراني: ثقة. وكذا قال مسلمة بن قاسم كما في تهذيب ابن حجر 9/200 وذكر ابن حبّان في الثقات 9/69: «يُعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه». وقال الحافظ: «صدوق» كما في تقريب التهذيب ص 300.

قلت: مثلُ هذا لا يُحتمل تفرّده عن الإمام مالك بهذا الحديث فكيف إذا خالف من هو أوثق منه من أجل ذلك استغربه المؤلّف والله أعلم.

وأخرج الحديث من نفس طريق المؤلّف قَرنه الحافظ الدارقطني في السنن 2/290، والحاكم في «المستدرك» 1/476 وصححه على شرطهما! وأشار إلى=

مالك بن أنس، عن عمرو بن أبي عمرو، عن المُطلّب بن حنطب، عن جابر بن عبد الله: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَال: «صَيْدُ البَرِّ لَكُمْ حَلاَلٌ، إلاَّ في الإِحْرَامِ وَمَا صِدْتُمْ وَمَا صِيدَ لَكُمْ».

قال أبو ٱلحُسين: هذا حديث غريب، عن مالك، والمحفوظ، عن ابن أبي الزّناد[1]، ويعقوب بن عبد الرحمن، ويحيى بن عبد الله بن سالم[2]، عن عمرو بن أبي عمرو.

---

= ذلك البيهقي في السنن الكبرى 5/190.

(1) طريق ابن أبي الزناد:

أخرجها أحمد في مسنده 3/389 عن سُريج، ثنا ابن أبي الزناد، عن عمرو بن أبي عمرو، أخبرني رجل ثقة من بني سلمة، عن جابر بن عبد الله، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَحْمُ الصّيْد حَلالٌ للمحرم ما لم يصِدْه أو يُصَدْ لَهُ».

وعبد الرحمن بن أبي هذا قال فيه الحافظ: «صدوق تغيّر حفظه لمّا قدم بغداد...» كذا في التقريب ص 202.

(2) من هذين الطريقين:

أخرجه أحمد في المسند 3/362، وأبو داود (1851)، والترمذي (846)، والنسائي في المجتبى 5/187، وفي الكبرى 2/ رقم (3810)، وابن خزيمة في صحيحه (2641)، والطحاوي في شرح المعاني 2/171، وابن حبّان (موارد الظمآن: 980)، والدارقطني 2/290، والحاكم في المستدرك 1/452، 476، والبيهقي 5/190، وابن عبد البرّ في التمهيد 9/62 جميعهم من طرق، عن يعقوب بن عبد الرحمن ويحيى بن عبد الله بن سالم، عن عمرو بن أبي عمرو، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن جابر بن عبد الله به.

قلت: يعقوب بن عبد الرحمن ثقة كما في التقريب ص 387، ويحيى بن عبد الله صدوق كما في المصدر السابق ص 377.

وقد تابعهم سليمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو وقال فيه: «عن رجل من الأنصار عن جابر...».

أخرجه الحاكم في المستدرك 1/476، والبيهقي 1905.

وقال الحاكم إثره: «هذا حديث لا يعلل حديث مالك، وسليمان بن بلال، ويعقوب الإسكندراني فإنهم وصلوه وهم ثقات». =

2 ـ حدثنا عبد الرحمن بن أحمد بن محمّد بن الحجّاج[1]، نا أحمد بن عبد الرحمن، نا عمّي، حدّثني يحيى بن عبد الله، ويعقوب بن عبد الرحمن، عن عمرو بن أبي عمرو مولى المُطلب أخبرهما، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَحْمُ الصَّيْدِ حَلاَلٌ لِلْمُحْرِمِ مَا لَمْ يُصِدْهُ أَوْ يُصَدْ لَهُ**»[2].

3 ـ حدثنا محمّد بن محمّد بن سليمان[3]، قُرِيء على سويد، عن

---

= وقال البيهقي: «فهؤلاء ثلاثة من الثقات أقاموا إسناده عن عمرو» وظاهر كلامهما الميل إلى تصحيح الحديث، وهذا بعيد فلو سلّمنا بما قالا تبقى في الحديث علّة لا يمكن الانفصال عنها وهي الانقطاع بين المطلب بن عبد الله بن حنطب وجابر بن عبد الله أضف إلى ذلك إلى الكلام في عمرو بن أبي عمرو قال الحافظ في التلخيص الحبير 2/277: «وعمرو مختلف فيه وإن كان من رجال الصحيحين. ومولاه قال الترمذي: لا يُعرَف له سماع عن جابر، وقال في موضع آخر: قال محمد: لا أعرف له سماعاً من أحد من الصحابة إلاّ قوله: حدثني من شهد خطبة رسول الله ﷺ: وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول: لا نعرف له سماعاً من أحد من الصحابة» وبنحو ذلك قال ابن أبي حاتم الرازي كما في المراسيل ص 209 ـ 210 وراجع نصب الراية للزّيلعي 3/138، والتلخيص الحبير لابن حجر 2/276 ـ 277. وضعّف هذا الحديث الألباني كما في تعليقه على مشكاة المصابيح (2700) وضعيف الجامع (4666) والله أعلم.

(1) هو ابن رشدين بن سعد المصري المهدي الورّاق.

قال الذهبي: الشيخ الإمام المحدّث الثقة الصادق كنيته أبو محمد. حدث عن الحارث بن مسكين، وأبي الطاهر بن السرح، وسلمة بن شبيب، ويونس الصدفي... وعنه أبو سعيد بن يونس، والطبراني، وأبو بكر بن المقرىء، ومحمد بن أحمد الإخميمي وجماعة وكان أسند من بَقي، توفي سنة 326 هـ وقد قارب التسعين.

انظر: العبر 2/206 ـ 207، والسير 15/239، وحسن المحاضرة 1/209.

(2) مضى الكلام عليه تحت رقم (1).

(3) هو الإمام الحافظ الباغندي المتوفى سنة 312 هـ له ترجمة موسّعة في السير 14/383 ـ 388.

مالك[1] ـ ح ـ.

**4 ـ وحدّثنا محمّد بن محمّد**، نا أبو موسى الأنصاري[2]، نا معن، نا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب، عن عائشة، أنّها قالت: **«رَأَيْتُ ثَلاَثَةَ أَقْمَارٍ يَسْقُطْنَ فِي حَجْرِي، فَقَصَصْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ فَلَمَّا تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ: هَذَا أَحَدُ أَقْمَارِكِ وَهُوَ خَيْرُهَا»**[3].

**5 ـ حدثنا أبو الحسن علي بن أحمد بن سليمان**، نا الحارث بن مسكين

---

(1) الموطأ برواية سويد بن سعيد ص 390 رقم (838) ط. البحرين.

(2) هو إسحاق بن موسى الأنصاري المدني ثم الكوفي أحد الثقات توفي سنة 244 هـ. انظر: الكنى لمسلم: 102، وتهذيب الكمال 2/480 ـ 483 رقم 385.

(3) وقد أخرجه مالك في «الموطأ» أيضاً من طريق يحيى بن سعيد، عن عائشة به.

برواية يحيى بن يحيى الأندلسي 1/232/30، وأبي مصعب (974)، وابن القاسم وابن وهب في (ج 2 ل 52/ ب) نسخة دار الكتب المصرية.

قال حافظ المغرب ابن عبد البرّ في التمهيد 24/47 ـ 48: «هكذا هذا الحديث في الموطأ عند يحيى، والقعنبي، وابن وهب وأكثر رواته».

ورواه قتيبة بن سعيد، عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب، عن عائشة أنها قالت: رأيت ثلاثة أقمار سقطنَ في حِجري، وساقه سواء ذكره أبو داود عن قتيبة.

قال أبو داود: وحدثنا أحمد بن عمرو بن السرح، قال: حدثني أنس بن عياض، عن يحيى بن سعيد، قال: سمعت سعيد بن المسيّب يقول: قالت عائشة: لقد رأيت ثلاثة أقمار سقطن في حجري، فقال أبو بكر: خيراً رأيت، قال: وسمعت النّاس يتحدثون أنّ رسول الله ﷺ لمّا قُبِض ودُفِنَ في بيتها، قال لها أبو بكر: هذا أحد أقمارك، وهو خيرها...

قلت: رواية قتيبة بن سعيد تؤكّد رواية مَعن بن عيسى وسويد بن سعيد وتبيّن عدم تفرّدهما، وهو ما يدلّ على أنّ مالكاً كان يحدّث به على الوجهين تارة بإثبات سعيد بن المُسيّب وتارة بإسقاطه، ولو كانت هذه الرواية شاذة لسارع ابن عبد البرّ إلى التنبيه على ذلك، ولعلّ ما يقوّي ثبوت رواية الوصل طريق أنس بن عياض وهو ثقة، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المُسيب التي ذكرها أبو داود والله أعلم.

قال: نا عبد الرحمن بن القاسم[1] قال: حدثني مالك، عن يحيى بن سعيد

---

(1) أخرجه من طريق ابن القاسم القابسي من طريق سحنون في الملخَّص ص 520 ـ 521 رقم (503).

وأخرجه يحيى بن يحيى الأندلسي في الموطأ 1/123/14، وسويد بن سعيد (181). ورواه أبو مصعب في الموطأ (299)، ومن طريقه البغوي في شرح السنة (977).

وأخرجه من طريق القعنبي أبو داود (1420)، والبيهقي في السنن 10/217، والجوهري في مسند الموطأ (818)، والنسائي من طريق قتيبة بن سعيد في المجتبى 1/230، وفي الكبرى 1/ رقم (322)، والطحاوي من طريق ابن وهب في مشكل الآثار 4/223، وابن عدي في الكامل من طريق يحيى بن بكير 1/62، ومن طريق ابن بكير البيهقي 2/8 و 467. جميعهم عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبّان، عن ابن مُحيرِيز به.

وعلّة إسناده المُخْدَجيّ وكُنيته أبو رُفيع الكناني الفلسطيني، وقيل رُفيع. وقد تفرّد بالرواية عن عبادة بن الصامت، ولم يرو عنه غير عبد الله بن محيريز، ولم يوثقه غير ابن حبّان لمّا ذكره في ثقاته 5/570 وقاعدته معروفة في توثيق المجهولين، من أمثال هذا النوع! وقال الحافظ في التقريب ص 406: «مقبول» أي حين المتابعة وإلاّ فليّن الحديث كما نصّ على ذلك في «المقدّمة» من أجل ذلك قال ابن عبد البرّ: «إنّه لا يُعرف بغير هذا الحديث»! كذا في التّمهيد 5/289. فواضح أنّ الرجل مجهول الحال والله أعلم ولعلّه من أجل ذلك استغربه المؤلّف رحمه الله.

وإنّما قلت ذلك لأنّ مالكاً قد توبع في رواية هذا الحديث بهذا الإسناد من قبل:

ـ الليث بن سعد عند الطحاوي في المشكل 4/223، والبيهقي 2/467.
ـ سفيان بن عيينة: كا في مسند الحميدي (388).
ـ معمر بن راشد اليماني: كما في مصنف عبد الرزاق (4575).
ـ يزيد بن هارون: عند أحمد 5/315، وابن حبّان (موارد الظمآن 252).
ـ عبد ربّه بن سعيد: عند الطحاوي 4/223، وابن ماجه (1401).
ـ محمد بن إسحاق: عند الطحاوي 4/223.

ثمّ إنّ الحديث ثابت عن عبادة بن الصامت قال ابن عبد البرّ 23/289: «إنّه حديث ثابت لأنّه رُوي عن عبادة من طرق ثابتة صحاح من غير طريق المخدجيّ بمثل رواية المخدجي..». =

بن قيس الأنصاري، عن محمد بن يحيى بن حبّان، عن ابن مُحَيْرِيز: «أَنَّ رَجُلاً مِنْ بَنِي كِنَانَةٍ يُدْعَى المُخْدَجِيُّ، [سَمِعَ رَجُلاً بِالشَّامِ يُدْعَى أَبَا مُحَمَّدٍ، يَقُولُ: إِنَّ الوِتْرَ لَوَاجِبٌ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ المُخْدَجِيّ]*: فَرُحْتُ إِلَى عُبَادَةِ بنِ الصَّامِتِ، فَٱعْتَرَضْتُ لَهُ وَهُوَ رَائِحٌ إِلَى المَسْجِد. فَأَخْبَرْتُه بِٱلَّذِي قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ. فَقَالَ عُبَادَةُ بنُ الصَّامِتِ: كَذَبَ أَبُو مُحَمَّدٍ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ [يَقُولُ]*: خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى العِبَادِ فَمَنْ جَاءَ بِهِنَّ لَمْ يُضَيِّعْ مِنْهُنَّ [شَيْئاً]* اسْتِخْفَافاً بِحَقِّهِنَّ كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الجَنَّةَ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ، فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ إِنْ شَاءَ عذَّبَه، وَإِنْ شاءَ أَدْخَلَهُ الجَنَّةَ».

6 ـ حدّثنا أحمد بن عبد الجبّار، نا خلف بن سالم المُخَرَّمي، نا معن ابن عيسى، نا مالك بن أنس عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن هشام، عن نوفل بن معاوية أنّ رسول الله ﷺ قال: «مَنْ فَاتَتْهُ صَلاَةُ ٱلْعَصْرِ، فَكَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ»(1).

(*) زيادة يقتضيها متن الحديث وفي الأصل علامة تضبيب.

= ولعلّه يقصد بذلك متابعة الضابحي للمخدجي فيما أخرجه أبو داود (425)، وأحمد 5/317، والبيهقي 2/215، والبغوي (978). وصحّحه الألباني وغيره كما في صحيح الجامع (3337، 3338) والله أعلم.

(1) ظاهر إسناده الصحّة لكن له علّة وهي تفرّد معن بن عيسى به بهذا الإسناد دون سائر الرواة عن مالك وهو محفوظ عنه من حديث نافع، عن ابن عمر. ولعلّه من أجل ذلك استغربه المؤلّف رحمه الله تعالى.

والحديث أخرجه الحافظ ابن عبد البرّ في «التّمهيد» 14/118 من طريق أحمد ابن فتح بن عبد الله، أنّ حمزة بن محمد حدّثهم، قال: حدثنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبّار، قال: حدثنا خلف بن سالم المخرّمي، قال: حدثنا معن بن عيسى، فذكره.

قال ابن عبد البرّ 14/117: «.. وغير محفوظ عن مالك، إلاّ من حديث خلف بن سالم، عن معن، عن مالك؛ قال أبو عبد الرحمن النسائي: أخاف أن لا يكون محفوظاً من حديث مالك، ولعلّه أن يكون معن، عن ابن أبي ذئب».

* تنبيه: تصحّفت في «التمهيد»: «المخرّمي» إلى «المخزومي»! وهذه الطبعة =

7 ـ حدّثنا عبد الله بن عبد العزيز[1]، نا جدّي، نا حسين بن محمّد نا ابن أبي ذئب عن الزّهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن نوفل بن معاوية سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**مَنْ فَاتَتْهُ صَلاَةُ العَصْرِ فَكَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالُهُ**»[2].

قال أبو الحسين: ورواه عبد الرحمن بن إسحاق فزاد في إسناده رجُلاً.

8 ـ حدّثناه عبد الله بن محمّد، نا وهب بن بقيّة، نا خالد بن عبد الله عن عبد الرحمن يعني ابن إسحاق، عن الزّهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هِشام، عن عبد الرحمن بن مطيع، عن نوفل بن معاوية، عن النبيّ ﷺ قال: «**إِنَّ مِنَ الصَّلَوَاتِ صَلاَةً مَنْ فَاتَتْهُ، فَكَأَنَّما وُتِرَ أَهْلَهُ وَمالُهُ**»[3].

---

= ينقصها كثير من الضبط والتحقيق والله المستعان.

(1) شيخ المؤلّف هو الحافظ البغوي الإمام المُعمَّر أبو القاسم، نسبة المؤلّف إلى جدّه، فهو عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، أدرك الأسانيد العالية وأخذ عمّن لا يحصون كثرة وألّف «معجم الصحابة» فجوّده كما قال الذهبي. توفي سنة 317 هـ. انظر: تاريخ بغداد 10/111 ـ 117، وتذكرة الحفاظ 2/737 ـ 740، والسير 14/440 ـ 457.

(2) أخرجه من طريق ابن أبي ذئب:
أبو داود الطيالسي ص 172 رقم (1237)، وأحمد في المسند 5/429 ـ 430، والطحاوي في مشكل الآثار 4/233، وابن حبّان (1468: إلاّ حسان)، والبيهقي في السنن 1/445، وابن عبد البرّ في التمهيد 14/118 ـ 120.
وصحّحه ابن حبّان وهو ظاهر كلام ابن عبد البرّ في التمهيد 14/117 إذ يقول أبو عمر: «إلاّ أنّه محفوظ من حديث ابن أبي ذئب عن الزهري..».

(3) في إسناده عبد الرحمن بن إسحاق ويُقال عبّاد بن إسحاق فيه كلام مطوّل بين تصحيف وتوثيق ولعلّ أحسن ما قيل فيه ما جاء عن أبي حاتم قوله: «يُكتب حديثه، ولا يحتجّ به، وهو قريب من محمد بن إسحاق صاحب «المغازي» وهو حسن الحديث. وليس بثبت ولا قوي، وهو أصلح من عبد الرحمن بن إسحاق بن أبي شيبة» كذا في الجرح والتعديل 5/212 ـ 213 وقال فيه البخاري: «ليس ممّن =

9 ـ حدّثناه أبو الفضل جعفر بن الصقر بن الصلت، نا أبو الشريف إبراهيم بن سليمان، نا خالد بن نزار، نا القاسم بن مبرور، قال: قال عبّاد بن إسحاق، وحدّثني الزّهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن مطيع عن نوفل بن معاوية: أنّ رسول الله ﷺ قال: «**مِنَ الصَّلَوَاتِ صَلاَةٌ مَنْ فَاتَتْهُ فَكَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ ـ يَعْنِي صَلاَةَ ٱلْعَصْرِ ـ**»(1).

10 ـ حدّثنا محمّد بن محمّد بن سليمان، نا إسحاق بن عيسى، نا معن، نا مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أنّ رسول الله ﷺ قال: «**الَّذِي تَفُوتُهُ صَلاَةُ ٱلْعَصْرِ، فَكَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ**»(2).

قال الشيخ: وهكذا هو في «الموطّأ»(3).

---

= يُعتمد على حفظه، إذا خالف من ليس بدونه، وإن كان ممّن يُحتمل في بعض..»، وقال أيضاً: «ربّما وهم» كما في التاريخ الكبير 5/ رقم 834. من أجل ذلك قال الحافظ ابن حجر: «صدوق رُميَ بالقدر» كما في التقريب ص 199. انظر: تهذيب الكمال 16/521 ـ 525، والميزان 2/546 ـ 547.

قلت: من كان هذه حاله لا يقوى على مخالفة من هو أوثق منه ممّن هو مثل ابن أبي ذئب فيغلب على الظنّ أنّ زيادته تلك في الإسناد خطأ والله أعلم.

(1) إسناده ضعيف:

وذلك من أجل الخطأ الذي سبق الكلام عليه، ثمّ إنّ القاسم بن مبرور لم يذكره في شيوخه عبد الرحمن بن إسحاق! كما في تهذيب الكمال 23/426 وعبارته المستعملة في الرواية لا توحي بالسماع والله أعلم؟.

(2) إسناده صحيح.

(3) برواية القعنبي ص 37 ـ ط. تونس ـ وبرواية ابن القاسم (195 ـ الملخّص للقابسي) وبرواية يحيى بن يحيى الأندلسي 1/11 ـ 12/12/21، وأبي مصعب (22).

وأخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف 1/137، ومسلم عن يحيى بن يحيى النيسابوري 1/435، وأبو داود عن القعنبي 1/113، والنسائي عن قتيبة بن سعيد في المجتبى 1/255، وفي الكبرى 1/ رقم 365، وأحمد عن ابن مهدي في المسند 2/64، وابن حبّان من طريق القعنبي (1469: إلاّ حسان)، والجوهري من=

11 ـ حدّثنا أبو عبد الله أحمد بن يوسف بن الضحّاك، نا عبيد الله بن يوسف الحُبَيْرِي، نا أبو داود، نا عبد العزيز بن أبي سلمة، عن سالم أبي النّضر، عن عائشة قالت: صُلّي على ابن بيضاء في المسجد فقال رجل لعبد العزيز فإنّ مالك بن أنس يقول في الحديث: إنَّ رسول الله ﷺ ما صلّى على ابن بيضاءَ في المسجد. فقال: إنّ مالكاً والله أعلم بالحديث منّي منذ نشأ والله ما علمنا إلاّ [عَامِلاً][1] صَالِحاً»[2].

12 ـ حدّثنا عبد الله بن محمّد بن جعفر سمعت محمّد بن عبدِ الله بن عبد الحكم سمعتُ الشافعي يقول: قال محمّد بن الحسن: **أقمت على مالك سَنَتَيْنِ، قال الشافعي وكان عنْده مائتي حديثٍ سَمِعها لفظاً، فكانَ اليوم الذي**

---

= طريق القعنبي في مسند الموطأ (643: بتحقيقنا)، والبيهقي من طريق يحيى بن يحيى النيسابوري، والقعنبي في السنن 1/444، والبغوي من طريق أبي مصعب في شرح السنة (370)، جميعهم عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر به.

قلت: موافقة معن لهؤلاء الجمع من الأثبات من أصحاب مالك في هذا الإسناد تدلّ صراحة على خطئه في تلك الرواية الأخرى رقم (6) المخالفة للمحفوظ عن مالك في هذا الحديث، والله أعلم.

(1) الكلمة غير واضحة في الأصل.

(2) إسناده ضعيف.

عبيد الله بن يوسف وهو ودان روى عنه جمع من الثقات فإنّه لم يوثقه إلاّ ابن حبّان وحده. انظر: الثقات 8/428 وقال فيه الحافظ: «صدوق»! كما في التقريب ص 228 وأشار المِزّيّ في تهذيب الكمال أنّه تفرّد بإخراج حديثه ابن ماجه وحده انظر 19/179 ـ 181.

أضف إلى ذلك الانقطاع بين أبي النضر وعائشة فإنّه لم يدركها ولم يرو عنها انظر: تهذيب الكمال 10/127 ـ 130.

ثمّ إنّ هذا الحديث قد رُوي عن مالك ولا يثبت من طريقه موصولاً كما حقق ذلك حافظ المغرب في التمهيد 21/217. وقد خرّجت هذا الحديث في تحقيقي «لمسند الموطأ» انظر رقم (396: ط. دار الغرب الإسلامي ببيروت).

يحدِّث عن مالك يجمع في الدار ويمتلىء ويوم يحدّث عن أبي حنيفة إنّما يجيئه نَفَرٌ يسِيرٌ قَال: فقَال محمّد بن الحسن أنتُم [تزرّون][1] على صاحبكم، قال: قلتُ: الشافِعِي ما رأى محمد بن الحسن مِثل مالك».

13 ـ حدّثنا عبد الله بن محمد بن جعفر، نا أبو زرعة، نا الحسن بن عيسى مولى لابن المبارك قال: «وسَمِعْتُ ابنَ المُبَارِكِ وَقِيلَ لَهُ: كَيْفَ كَانَ حِفْظُ مَالِكٍ؟ قَالَ: وَمَنْ يَتَمَكَّنْ مِنْ مَالِكٍ حَتَّى يَعْرِفَ حِفْظَهُ؟»[2].

14 ـ حدّثنا أبو الحسن علي بن أحمد بن سليمان، نا أبو الطاهر. ـ ح ـ.

15 ـ وحدّثنا عبدالله بن محمّد بن جعفر، نا يونس بن عبد الأعلى قالا: نا ابن وهب حديثي عمرو بن الحارث، ومالك بن أنس، ويونس، عن ابن شهاب، عن عبد الرحمن بن هُرمز، عن أبي هريرة: أنّه كان يقول: «شَرُّ الطَّعَامِ، طَعَامُ الوَلِيمَةِ، يُدْعَا لَهَا الأَغْنِيَاءُ وَيُتْرَكُ المَسَاكِينُ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

16 ـ حدّثنا أبو سعيد عبد الصمد بن إسحاق بن إسماعيل بن رُوزبه، نا إسحاق بن داود الصوّاف، حدثني محمد بن غيلان، نا عبد الله بن يزيد، نا روح بن القاسم، حدثني مالك، عن الزّهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة أنّه قال: «بِئْسَتِ الوَلِيمَةُ الطَّعَامُ يُدْعَا لَهَا الأَغْنِيَاءُ، وَيُتْرَكُ الفُقَرَاءُ، وَمَنْ لَمْ يُجِبْ فَقَدْ عَصَى اللهَ وَرَسُولَهُ»[3].

---

(1) الكلمة غير واضحة في الأصل.

(2) إسناده صحيح، رجاله ثقات.

الحسن بن عيسى الماسرجسي أبو علي النيسابوري من ثقات أصحاب ابن المبارك، انظر: تاريخ بغداد 351/7، وتهذيب الكمال 6/ رقم 1263، والسير 27/12.

(3) إسناده صحيح. =

17 ـ قال وحدثني مالك بن أنس، عن الزّهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «خُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ المِسْكِ»[1].

قال الشيخ: في «الموطأ» عن أبي الزّناد، عن الأعرج.

18 ـ حدّثنا علي بن أحمد بن سليمان، نا الحارث بن مسكين، نا عبد الرحمن بن القاسم[2] ـ ح ـ.

19 ـ وحدّثنا علي بن أحمد، نا أحمد بن سعيد، نا إسحاق بن الفرات،

---

= أخرجه ابن القاسم في روايته للموطأ (ج 2/ ل 173/ أ) ويحيى بن يحيى الأندلسي 2/546/49، وأبو مصعب (1692)، والبخاري عن عبد الله بن يوسف 9/244، ومسلم عن يحيى بن يحيى النيسابوري 2/1054، وأبو داود عن القعنبي (3742)، والطحاوي من طريق ابن وهب في مشكل الآثار 4/143، والجوهري من طريق القعنبي في مسند الموطأ (201: بتحقيقنا)، والبيهقي من طريق يحيى بن يحيى النيسابوري في السنن 7/261، والبغوي من طريق أبي مصعب في شرح السنة (2315) جميعهم عن مالك به.

والحديث اختلف في وقفه ورفعه على أبي هريرة وكذا عن مالك وقد بحثتُ ذلك في تعليقي على «مسند الموطأ» للجوهري (ص 192: رقم 201) والله أعلم.

(1) إسناده شاذّ.

ظاهر كلام المؤلّف رحمه الله يلوّح إلى شذوذ رواية روح بن القاسم إذ أنّه جعل الحديث من رواية الزّهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة مخالفاً في ذلك للثقات من أصحاب مالك الذين رووه عنه، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة. وأنا أميل إلى تبرئة روح من هذا الخطأ لأنّه أحد الثقات من أصحاب مالك كما في تهذيب الكمال 9/ رقم 1938 وتعصيب الجناية بالراوي عنه عبد الله بن بَزيع المذكور في الحديث (16) فقد تكلّم فيه غير واحد، فقال الدارقطني: ليّن ليس بمتروك. وقال ابن عدي: ليس بحجّة... وعامّة أحاديثه غير محفوظة! انظر: الكامل 4/1566 ـ 1567، والميزان 2/396.

(2) في الموطأ (ج 2/ ل 188/ ب)، وفي الملخّص للقابسي (343).

نا مالك، عن أبي الزّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أنّ رسول الله ﷺ قال: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ المِسْكِ»[1].

**20** ـ حدّثنا أحمد بن جعفر بن محمّد بن أصرم الكوفي بها، نا أبو سبرة[2]، نا مطرّف بن عبد الله، عن مالك، عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ البِتْعِ[3]؟ فَقَالَ: كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ»[4].

---

(1) إسناده صحيح.

أخرجه مالك في الموطأ برواية يحيى بن يحيى الأندلسي 1/310/58، وأبو مصعب (854)، وأحمد في المسند عن إسحاق بن عيسى الطباع 2/465، وعن روح بن عبادة 2/516، والجوهري من طريق القعنبي في مسند الموطأ (542: بتحقيقنا)، والبيهقي من طريق القعنبي في السنن 4/304 جميعهم عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ذكره.

والغريب أنه فات الحافظ ابن عبد البرّ التنبيه على شيء من ذلك في التمهيد 19/57 رغم استقصائه! فهذا من فوائد هذا الكتاب ولله الحمد والمنّة.

(2) أبو سَبرة بن محمد بن عبد الرحمن القُرشي المَدَني.

ذكره المزّي في الرواة عن مطرّف 28/72، ولم أجد ترجمته إلى الآن ويبدو أنّه مجهول. . .

ومطرّف بن عبد الله بن مطرّف أبو مصعب المدني، ابن أخت مالك بن أنس.

قال ابن سعد: ثقة كما في الطبقات 5/438 وقال ابن احجر: ثقة لم يُصب ابن عدي في تضعيفه، كما في التقريب ص 339 وراجع كلام المزّي في تهذيب الكمال 28/ رقم 6002 وإتحاف السّالك لابن ناصر الدين الدمشقي ص 83 ـ 90.

(3) قال ابن عبد البرّ في التمهيد 7/125: «البِتْعُ شراب العسل لا خلاف علّمه في ذلك بين أهل الفقه ولا بين أهل اللّغة. . .» وكذا قاله ابن وهب كما في «مسند الموطأ» ص (149).

(4) شاذّ بهذا الإسناد عن مالك.

مطرّف بن عبد الله ثقة من أصحاب مالك المعروفين كما سبق قريباً لكن اختيار المؤلّف لهذا الحديث يدلّ على أنّ في الإسناد وهماً! إمّا من مطرّف لأنّه =

قال الشيخ: في «الموطّأ» عن مالك، عن الزّهري، عن أبي سلمة[1].

21 ـ حدّثنا أبو بكر محمّد بن عبد الله بن محمّد الطائي بحمص، نا سعد بنّ محمد البيروتي: قرأتُ في نُسخة ابن الأوزاعي: عطاء بن أبي العشرين، عن أبيه، عن الزّهري، عن أبي سلمة أنّه سمع عائشة رضي الله عنها تقول: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبِتعِ؟ فَقَال: كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ»[2].

22 ـ حدّثنا أحمد بن عمرو بن مصعب، عن عمر بن محمّد بن الحسين، نا أبي، عن خارجة، عن عبيد الله بن عمر، عن الزّهري، عن أبي سلمة، عن عائشة قالت: «سُئِلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنِ البِتعِ؟ فَقَالَ: كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ»[3].

---

= خالف طائفةً من حفّاظ أصحاب مالك أو من أبي سبرة الراوي عنه!.

(1) أخرجه مالك في الموطأ برواية ابن القاسم (20 ـ الملخّص) وبرواية محمد بن الحسن (711)، وبرواية يحيى بن يحيى الأندلسي 2/845/9، وبرواية أبي مصعب (1837). وأخرجه ابن طهمان في مشيخته رقم (76)، والشافعي في المسند ص (281)، وأحمد عن ابن مهدي 6/195، والبخاري عن التنيسي 10/41، ومسلم عن يحيى بن يحيى النيسابوري 3/1585 جميعهم عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة به.
انظر بقية تخريجه في تحقيقي لـ «مسند الموطأ» للجوهري رقم (149) والله أعلم.

(2) إسناده ضعيف.
عطاء وأبوه لم أجد ترجمتها إلى الآن ولم يذكروا في الرواة عن الزّهري أبا العشرين. وسعد بن محمد البيروتي لعلّه مترجم في «تاريخ ابن عساكر» والله أعلم.
ثم أرشدني إلى ترجمته أحد الأفاضل، فقد قال فيه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 4/95: روى عنه أبي وكتبت عنه وهو صدوق ثقة.

(3) إسناده ضعيف.
خارجة بن مصعب الضُبعي أكثر النقاد على تضعيفه. انظر مثلاً: الميزان 1/625 ـ 626 وبتوسع تهذيب الكمال 8/16 ؛ 23.

23 ـ حدّثنا أبو بكر عبد الله بن زياد، نا أحمد بن حفص، نا أبي، نا إبراهيم بن طهمان، عن مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة أنّ النبيّ ﷺ قال: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ»(1).

24 ـ حدّثنا محمّد بن محمّد بن سليمان، نا عثمان بن أبي شيبة، نا خالد بن مخلد وزَيْدُ بن الحُباب قالا: نا مالك عن الزّهري، حدثني عامر بن سعد، قال: «كَانَ سَعْدُ بنُ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الوَزَغِ»(2).

---

(1) إسناده شاذّ وإن كان الحديث صحيحاً كما سبق ص 45.
إبراهيم بن طعمان ثقة يُرف وتكلّم فيه للإرجاء ويُقال رجع عنه. كذا قال الحافظ في التقريب ص 20 وانظر: تهذيب الكمال 1/ رقم 186.
قلت: لعلّ هذا من غرائبه، وإلاّ فمثله لا يُحتمل منه التفرّد عن مالك فكيف إذا خالف من هو أحفظ منه! من أجل ذلك قال الحافظ ابن عبد البرّ في التمهيد 124/7: «لا أعلم عن مالك خلافاً في إسناد هذا الحديث إلاّ أنّ إبراهيم بن طهمان في ذلك، وعنده أيضاً حديث مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة. والمشهور فيه عن مالك حديث أبي سلمة...».
قلت: في العبارة خلل أو سقط واضحان والمعنى يُفهم مع ذلك.
(2) شاذّ بهذا الإسناد.
خالد بن مخلد عِيب عليه التشيّع المبالغ فيه، وكذا المناكير على قول أحمد. وقال ابن معين: ما به بأس. وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه. وقال أبو داود: صدوق من أجل ذلك قال فيه الحافظ: صدوق. يتشيّع وله أفراد. انظر: تهذيب الكمال 8/ 163 ـ 167 رقم (1652).
وأمّا زيد بن الحُباب بن الريّان فهو ثقة من المكثرين وفيه كلام لا يضرّه إن شاء الله تعالى. انظر: تهذيب الكمال وهامشه 10/40 ـ 47.
وعثمان بن أبي شيبة من الثقات وفيه كلام واستضعفه بعضهم لأوهام عرفت عنه انظر: تهذيب الكمال 19/ رقم 3858، والسير 11/151.
قلت: لم أجد هذه الطريق عند أحد باستثناء الدارقطني الإمام الذي قال في العلل 341/4: «وحدّث به الباغندي، عن عثمان بن أبي شيبة، عن خالد بن =

قال الشيخ: في «الموطّأ»[1] مالك، عن الزّهري، عن سعد[2].

25 ـ حدّثنا محمّد بن زبّان، نا محمّد بن رمح، نا الليث بن سعد، عن مالك بن أنس، حدّثني ابن شهاب، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «مَنْ سَأَلَهُ جَارُهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ، فَلا يَمْنَعْهُ».

قال الليث: هذا أوّل ما لمالك عندنا وآخره[3].

---

= مخلد، عن مالك، عن الزّهري، عن عامر بن سعد، عن سعد. ووهم فيه».
يقصد محمد بن محمد بن سليمان الباغندي الحافظ وقد ضعّفه الدارقطني ووصمه بالتدليس الشديد ودافع عنه الذهبي في الميزان 4/27، والسير 13/386 ـ 387.

(1) لم أجده في الموطآت التي اطلعت عليها المخطوطة والمطبوعة! فإمّا أن يكون في بعضها ممّا لم يصل إلينا أو سبق قلم من المؤلّف رحمه الله تعالى.

(2) قال الدارقطني بعد أن ساق طرفاً من طرقه: «ورواه عبد الأعلى عن معمر، عن الزهري، عن سعد، لم يذكر بينهما أحداً».
وهو الصحيح.
انظر: العلل وهامشه 4/340 ـ 341.

(3) أخرجه من طريق الليث بن سعد.
ابن حبّان (الإحسان: 515)، وأبو الشيخ في ذكر الأقران (462)، والبيهقي في السنن 6/157، والخطيب في الرواة عن مالك (ل 9/ ب/ مختصره) وابن عبد البرّ في التمهيد 10/219 ـ 220، والقاضي يوسف الميانجي في غرائب حديثه كما في إتحاف السالك (140)، وابن ناصر الدين في هذا المصدر الأخير (142) (143) (144).
وأخرجه مالك في الموطأ برواية ابن القاسم (82: الملخّص)، ومحمد بن الحسن (804)، وسويد بن سعيد (597)، ويحيى بن يحيى الأندلسي 2/745/32، وأبي مصعب (2896).
ورواه أحمد عن ابن مهدي 2/463، والبخاري عن القعنبي 5/110 ـ فتح ـ،=

**26** ـ حدّثنا علي بن أحمد بن سليمان، نا الحارث بن مسكين، نا عبد الرحمٰن بن القاسم، نا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة كانت تقول: «**كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ**»[1].

**27** ـ حدّثنا أبو عبد الله أحمد بن يوسف بن الضحّاك، نا الحسن بن قزعة، نا محمّد بن عبد الرحمن، نا أيّوب، عن هِشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة: «**أَنَّهَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ هِيَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، فَكَانَ يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ رَأْسَهُ، وَيَتَوَضَّأُ وُضُوءَهُ لِلصَّلاةِ ثُمَّ يُخَلِّلُ رَأْسَهُ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ يُفْرِغُ عَلَيْهِ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى جَسَدِهِ فَضْلَ مَا فِيهِ**»[2].

---

= ومسلم عن يحيى بن يحيى النيسابوري 1213/3، والطحاوي من طريق ابن وهب والشافعي في المشكل 151/3، والجوهري من طريق القعنبي في مسند الموطأ (200: بتحقيقنا)، والبيهقي من طريق الشافعي والقعنبي في السنن 68/6، وابن عبد البرّ من طريق سعيد بن عفير في التمهيد 220/10، والبغوي من طريق أبي مصعب في شرح السنة (2174) جميعهم عن مالك به.

ووقع خطأ في رواية بعضهم عن مالك بيّنه الحافظ الدارقطني وابن حجر. انظر: فتح الباري 110/5.

ولعلّ المؤلّف ذكره لقولة الليث التي في آخره، والله أعلم.

(1) إسناده صحيح.

أخرجه مالك في الموطأ برواية ابن القاسم (450: الملخّص).

وأخرجه أبو مصعب (145)، وسويد بن سعيد (100)، والنسائي عن قتيبة بن سعيد في المجتبى 128/1، وفي الكبرى 1/ رقم 236، وابن حبّان من طريق القعنبي في الإحسان 3/ رقم 1194، والجوهري من طريق القعنبي في مسند الموطأ (740) جميعهم عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة. . . الحديث.

قال الدارقطني: «هو عند ابن بكير وابن القاسم وأبي حذافة السهمي ومطرّف وغيرهم».

* تنبيه: لم يرد هذا في رواية يحيى بن يحيى الأندلسي المطبوعة.

(2) إسناده ضعيف جدّاً. =

28 ـ حدّثنا عبد الله بن العبّاس الطيالسي، نا محمد بن مرداس، نا أبو خلف ـ يعني عبد الله بن عيسى[1] ـ عن يونس بن عُبيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ خَلَّلَ لِحْيَتَهُ وَرَأْسَهُ بِالمَاءِ»[2].

---

= وهو غريب ن حديث أيّوب.

محمد بن عبد الرحمن هو الطفاوي أبو المنذر لبصري صدوق يهم كما قال الحافظ في التقريب ص 308، وانظر: تهذيب الكمال 25/ رقم (5413). ووجدت كلاماً جيّداً للحافظ ابن عدي حوله أنقله للفائدة. قال ابن عدي: «وللطفاوي غير ما ذكرت من الحديث وروايته عامّتها عمّن روى إفرادات وغرائب. كلّها ممّا يحتمل ويكتب حديثه ولم أر للمتقدّمين فيه كلاماً. وأخرجته أنا في جملة من سُمّي محمد بن عبد الرحمن لأجل أحاديث أيّوب التي ذكرتها التي ينفرد بها وكلّ ذلك فمحتمل لا بأس به». الكامل 6/2200 ـ 2202.

ثمّ إنّ الحافظ ابن حجر قد تعقّب ابن عدي بقوله في التهذيب 9/309 ـ 310: «لكنه أورد ما رواها عن هشام بن عروة والذنب فيها لغير الطفاوي فإنّها من رواية عمرو بن عبد الجبّار السخاوي عن الطفاوي».

لكن في هذا الحديث الراوي عنه الحسن بن قزعة قال أبو حاتم ويعقوب بن شيبة: صدوق.

وقال النسائي: لا بأس به، وقال في موضع آخر: صالح. انظر: تهذيب الكمال 6/30 ـ 305.

فلا مناص من القول بخطإ الطفاوي إذ أنّه في مرتبة لا يُقبل معها تفرّده عن أيّوب السختياني من بين سائر أصحابه الكبار بهذا الحديث هذا أوّلاً.

وأما الأمر الثّاني: فهو مخالفة متنه لمتن حديث مالك إذ أضاف تخليل الرأس وكيفية الوضوء. والله أعلم.

(1) تصحفت في المخطوط إلى «عثمان».

(2) إسناده ضعيف جدّاً.

محمد بن مرداس الأنصاري البصري، قال فيه أبو حاتم: مجهول. وذكره ابن حبان في «الثقات» كما في تهذيب الكمال 26/381 وتوسط فيه البخاري في التاريخ 1/ رقم 791 فقال: «مستقيم الحديث» من أجل ذلك قال الحافظ: «مقبول» كما في التقريب ص 318 وقوله ذلك حين المتابعة وإلاّ فيكون الراوي ليّن الحديث. =

**29 ـ حدّثنا** علي بن أحمد. . بن ركيز، أخبرنا عبد الرحمن بن خالد بن نجيح، نا حبيب بن إبراهيم، نا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ وَفَضْلُ مَا بَيْنَهُمَا رِباً، وَالبُرُّ بِالبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، مَنْ زَادَ أَوْ ازْدَادَ فَقَدْ أَرْبَى»**[1].

---

= وأما عبد الله بن عيسى الخزّاز فحاله أسوأ من ذلك ويبدو أنّه الآفة في هذا الإسناد، فقد قال فيه أبو زرعة: منكر الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال ابن عدي: «وعبد الله بن عيسى له غير ما ذكرتُ من الحديث وهو مضطرب الحديث، وأحاديثه وإفرادات كلّها وتُخْتلف عليه لاختلافه في روايته. وليس هو ممّن يحتجّ به. انظر: الكامل 4/1564 ـ 1566، وتهذيب الكمال 15/ رقم 3474، والميزان 2/470.

والحديث أخرجه ابن عدي في الكامل 4/1565 قال: ثنا أبو عروبة الحراني، ثنا هلال بن بشر، ثنا عبد الله بن عيسى به.

ولفظه: «كان يخلّل شعره بالماء يحفّ عليه ثلاث حفّات».

قال ابن عدي: «وهذا عن يونس، عن هشام لا أعلم رواه عن يونس غير عبد الله بن عيسى».

قلت: طبعة «الكامل» لابن عدي سقيمة جدّاً والحديث متنه مُصحَّف يَظْهر ذلك بأدنى تأمّل!.

(1) إسناده واهٍ.

حبيب بن أبي حبيب ويُقال: اسمه إبراهيم، كما في السند هنا وهو كاتب مالك بن أنس أبو محمد المصري، قال أبو داود: كان من أكذب النّاس. وقال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث، روى عن ابن أخي الزهري أحاديث موضوعة. وقال النسائي وأبو الفتح الأزدي: متروك الحديث. وقال أبو حاتم بن حِبّان: كان يدخل على الشيوخ الثقات ما ليس من حديثهم، ويقرأ بعض الجزء ويترك البعض، ويقول قد قرأتُ الكلّ. وقال ابن عدي: أحاديثه كلّها موضوعة، عن مالك وغيره، وذكر له عدّة أحاديث ثمّ قال: وهذه الأحاديث مع غيرها ممّا روى حبيب، عن هشام بن سعد كلّها موضوعة، وعامّة حديث حبيب موضوع المتن مقلوب الإسناد، ولا يحتشم حبيب في وضع الحديث على الثقات، وأمره بيّن في الكذب، وإنّما ذكرت طرفاً منه ليستدلّ به على ما سواه». انظر: الكامل 2/818 ـ 820، وتهذيب الكمال 5/366 ـ 370، والميزان 1/452. =

30 ـ حدّثنا علي بن أحمد بن سليمان، نا الحارث بن مسكين، نا عبد الرحمن بن القاسم، حدثني مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها زوجُ النبـيّ ﷺ قالت: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالبَيْدَاءِ أَوْ بِذَاتِ الجَيْشِ، ٱنْقَطَعَ عِقْدٌ لِي، فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ٱلْتِمَاسِهِ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ. فَأَتَى النَّاسُ إِلَى أَبِـي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالُوا: أَلاَ تَرَى ما صَنَعَتْ عَائِشَةُ أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِالنَّاسِ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ؟ فَجَاءَ إِلَى النَّبِـيِّ ﷺ وَهُوَ وَاضِعٌ رَأْسَهُ عَلَى فَخِذِي قَدْ نَامَ فَقَالَ: حَبَسْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسَ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ؟ قَالَتْ عَائِشَةُ: فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُول وَأَخَذَ يَطْعَنُ بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي فَلاَ يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلاَّ مَكَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى فَخِذِي. فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَصْبَحَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى آيَةَ التَّيَمّمِ.

---

= والراوي عنه عبد الرحمن بن خالد بن نجيح، روى عن أبيه. قال الذهبي في الميزان 2/557: «قال ابن يونس منكر الحديث». وقال الدارقطني: متروك الحديث، له عن حبيب كاتب مالك، وسعيد بن أبي مريم. وقال أيضاً: ضعيف. نقله الحافظ في لسان الميزان 3/503.

والحديث قد رواه مالك عن حُميد بن قيس، عن مجاهد أنّه قال: كنت أطوف مع عبد الله بن عمر فجاءه صائغ ـ الحديث ـ وفي آخره قال عبد الله بن عمر: «الدينار بالدينار، والدرهم بالدرهم، لا فضل بينهما، هذا عهد نبيّنا، وعَهْدُنا إليكم».

أخرجه في الموطأ مالك برواية يحيى بن يحيى الأندلسي 2/633/31، وابن القاسم (153)، وأبي مصعب (681)، وسويد بن سعيد (234)، والشافعي في الرسالة فقرة (760)، والجوهري من طريق القعنبي في مسند الموطأ (322: بتحقيقنا)، والبيهقي من طريق الشافعي وبشر بن عمر في السنن 5/279. وقد رجّح البيهقي أنّ ابن عمر لم يسمعه من النبـيّ ﷺ انظر: السنن 5/278 ـ 279.

قلت: وجه الغرابة في مثل هذا الإسناد لا تحتاج إلى بيان، والله أعلم.

قَال أُسَيْدُ بنُ الحُضَير: مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ. قَالَ: فَبَعَثْنَا البَعِيرَ الَّذِي رَكِبْتُ عَلَيْهِ فَوَجَدْنَا العِقْدَ تَحْتَهُ»[1].

31 ـ حدّثنا أبو القاسم عبد الله بن محمّد بن جعفر القاضي، نا ياسين بن عبد الأحد أبو زرارة، حدثني جدي ليث بن عاصم، نا عثمان بن الحكم الجذامي، حدّثني عبيد الله بن عمر عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه عن عائشة قالت: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ أَوْ بِذَاتِ الجَيْشِ، انْقَطَعَ عِقْدٌ لِعَائِشَةَ. فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلى أَثَرِهِ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ. فَأَتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالُوا: أَلاَ تَرَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِالنَّاسِ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ؟ قَالَتْ عَائِشَةُ: فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاضِعٌ رَأْسَهُ عَلَى فَخِذِي فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ. وَجَعَلَ يَطْعَنُ يَدَهُ فِي

---

(1) إسناده صحيح.

أخرجه مالك في الموطأ برواية ابن القاسم (384: الملخَّص).

وبرواية محمد بن الحسن (72)، وبرواية القعنبي ص (68 ـ 70)، وبرواية يحيى بن يحيى الأندلسي 1/53/89، وبرواية أبي مصعب ج 1/ رقم 147، والبخاري عن عبد الله بن يوسف 1/56، ومسلم عن يحيى بن يحيى الأندلسي 1/279، والنسائي عن قتيبة بن سعيد في الكبرى (299)، والمجتبى 1/163 ـ 164، وأحمد عن ابن مهدي 6/179، والبغوي أبو القاسم في حديث مصعب بن عبد الله الزبيري (رقم 38/ ل 3/ أ)، وابن خزيمة من طريق ابن وهب (262)، وأبو عوانة من طريق القعنبي في المستخرج 1/302، وابن حبّان من طريق القعنبي (1300: الإحسان)، والجوهري من طريق القعنبي في مسند الموطأ (583: بتحقيقنا)، والبيهقي من طريق يحيى بن يحيى النيسابوري والقعنبي في السنن 1/224 ـ 225، والبغوي من طريق أبي مصعب في شرح السنة (307)، وأبو اليمن الكندي في عوالي مالك من طريق مصعب بن عبد الله الزبيري (17 و 18 بتحقيقي) جميعهم عن مالك به.

خاصِرَتِي وَلاَ يَمْنَعَنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلاَّ مَكَانُ [رَأس][1] رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى فَخِذِي فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَصْبَحَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى آيَةَ التَّيَمُّمِ. قَالَ أُسَيْدُ بنُ حُضَيْرٍ: مَا هِيَ بِأَوَّلَ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَبَعَثْنَا البَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ فَوَجَدْنَا العِقْدَ تَحْتَهُ»[2].

32 ـ حدّثنا أحمد بن يحيـى بن زكير، نا عبد الرحمن بن خالد بن نجيح، نا حبيب بن رُزيق ـ كاتب مالك ـ نا مالك بن أنس، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ

---

(1) زيادة من هامش وعليها علامة تصحيح.

(2) إسناده حسن والحديث صحيح.

عثمان بن الحكم الجذامي المِصري قال فيه أبو حاتم: شيخ ليس بالمتقن. وقال ابن وهب: أوّل من قدم مصر بمسائل مالك بن أنس عثمان بن الحكم وعبد الرحيم بن خالد بن يزيد. وقال ابن يونس: كان متديّناً كذا في تهذيب الكمال للمزّي 19/353 وقال ابن حجر في تهذيبه 7/111: «وثقه أحمد بن صالح المصري». وقال أيضاً في التقريب ص 233: «صدوق له أوهام».

والليث بن عاصم بن كُليب القِتباني أبو زرارة المصري. قال ابن يونس: كان رجلاً صالحاً ذكره ابن حبّان في الثقات وخلطه بآخر! 9/29.

وقال ابن حجر: «صدوق صالح» كذا في التقريب ص 287.

وياسين بن عبد الأحد بن أبي زرارة، أبو اليمن المصري.

قال النسائي: لا بأس به. وقال ابن يونس: صدوق في الحديث. وقال ابن حجر: صدوق ص 373 من التقريب. وانظر: تهذيب الكمال 31/183 ـ 184.

قلت: عثمان بن الحكم لا يحتمل من مثله التفرّد بهذا الحديث عن عبيد الله بن عمر لا سيّما وقد خالف من هم في طبقته من أصحاب مالك الذين لم يرووه بهذا السياق إلاّ عن مالك بن أنس فالمحفوظ رواية مالك تلك إلا أن يقال إنّ المؤلّف جاء بهذا السياق أعني الحديث من طريق عبيد الله بن عمر ليبيّن عدم تفرّد مالك بهذا الحديث عن عبد الرحمن بن القاسم، وبذلك ينفي الغرابة عنه، وفي ذلك نظر والمسألة تحتاج إلى تأمل وبحث، والله أعلم.

آلبَقَلَةِ الخَبِيثَةِ، فَلاَ يَقْرَبْنَا فِي مَسَاجِدِنَا»[1]

ليس هذا في «الموطّأ».

33 ـ حدّثنا أبو القاسم عبد الله بن محمّد بن جعفر وأبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بحمص[2] قالا: نا محمّد بن علي بن داود، نا سعيد بن داود الزّنبري، نا مالك بن أنس، نا ثور بن زيد الديلي، عن عكرمة، عن ابن عبّاس، أنّ رسول الله ﷺ قال: «مَا مِن نَفَقَةٍ بَعْدَ صِلَةِ الرَّحِمِ، أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ هِرَاقَةِ دَمٍ».

لَيْسَ هذا في «الموطّأ»[3].

---

(1) إسناده واهٍ.

عبد الرحمن وحبيب بن رُزيق هو ابن إبراهيم وكلاهما ضعيف جدّاً كما سبق تفصيل ذلك. فهذا الحديث باطل عن مالك بهذا الإسناد لضعف حبيب أوّلاً ولمخالفته ثانياً للثقات من أصحاب مالك الذين رووه مرسلاً عن مالك فقد رواه مثلاً يحيى بن يحيى الأندلسي 1/17/30، وأبو مصعب ج 1/ رقم 40 عن مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب أنّ رسول الله ﷺ قال: **«من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مساجدنا يؤذينا بريح الثوم»**.

قال ابن عبد البرّ: «هكذا هو في الموطأ عند جميعهم مرسل» كما في التمهيد 6/412، قلت: ثبت الحديث موصولاً من حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة كما في صحيح مسلم 1/394 لكن من غير طريق مالك وانظر كلام ابن عبد البرّ 6/412 ـ 424 ـ التمهيد.

(2) غير واضحة بالأصل وأظنّها «بمصر» وما أثبته جاء في «تاريخ بغداد»!.

(3) إسناده ضعيف والحديث منكر عن مالك.

علّته سعيد بن داود الزَّنْبَري أبو عثمان المدني قال أبو حاتم الرازي: ليس بالقويّ. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، حدّث عن مالك، عن أبي الزّناد، عن خارجة بن زيد، عن أبيه بحديث باطل، ويحدّث بأحاديث مناكير عن مالك.

وقال يحيى بن معين: ما كان عندي ثقة. وقال الخطيب البغدادي: سكن بغداد وحدّث بها عن مالك بن أنس، وفي أحاديثه نُكرة، ويُقال: إنّه قُلبت عليه صحيفة ورقاء، عن أبي الزناد، فرواها عن مالك عن أبي الزناد. وقال عبد الله بن =

34 ـ حدّثنا أبو بكر أحمد بن عمرو بن جابر الرملي، نا عبيد بن محمّد، نا محمّد بن يوسف، نا عبد الرزّاق، قال: قُلْتُ لِمالكِ بن أنس قد حدَّثَنَا ابنُ جُريج فحدّثنا عن الثوري عنك، عن يزيد بن قُسيط، عن ابـن المسيّـب، أنّ عُمَـرَ وعُثمـان رضـي الله عنهمـا قَضَيَـا فـي المِلْطـاةِ وَهِيالسِّمْحَاق[1] بِنِصْفِ المُوضِحَةِ. ثُمَّ قَدِمَ الثَّوري فحدَّثَنا عَنْك فَقَالَ: صَدَقَ. قلت: فَأَخْبِرْني بِهِ. قَالَ: لا، قُلْتُ: لِمَ؟ قَال: لَيْسَ العَمَلُ عِنْدنَا عَلَيْهِ... [2] وليس رَجُلُهُ عِنْدَنَا بِذَاكَ»[3].

---

= علي بن المديني، سمعت أبي يقول: كتبت عن الزنبري أحاديث عن مالك في أخبار النّاس، ولو كان رواها عن أبيه، قال أبي: ولقد حسبتُ سِنّه، فإذا هو قد كان رجلاً، وكان أبوه أجود الناس منزلة من مالك، وضعفه.

قال الخطيب ـ معلّقاً على ذلك ـ قوله: لو كان رواها عن أبيه يعني: كان ذلك أقربَ لحالِه، واحتُمِلت روايته لها، فلمّا رواها عن مالك استعظم عليّ ذلك وأنكره. انظر: تاريخ بغداد 9/81، وتهذيب الكمال 10/ رقم 2264، والميزان 2/133 ـ 134.

وقال الحافظ: «صدوق له مناكير عن مالك، ويُقال اختلط عليه بعض حديثه وكذّبه عبد الله بن نافع في دعواه أنّه سمع من لفظ مالك. انظر التقريب ص 121.

فالرجل إضافة إلى ضعفه لاحظ النقاد أنّه يأتي بالمنكرات عن مالك بالذات، فكيف يُقبل تفرّده بهذا الحديث؟.

ويؤيّد ما ذهب إليه المؤلّف الناقد رحمه الله قول الحافظ الخطيب بعد أن رواه من طريق ابن المظفّر في التاريخ 3/59، «غريب لم أكتبه من حديث مالك إلاّ بهذا الإسناد».

ثمّ وجدت بتوفيق الله ابن عبد البرّ قد رواه في التمهيد من هذه الطريق 23/193 ثم قال: «وهو غريب من حديث مالك».

(1) هي قشرة رقيقة بين عظم الرأس ولحمه كما في نهاية ابن الأثير مادة ملط 4/356ـ357.

(2) طمس بالأصل أرجّح أنّه «ولا أخبر به أحداً».

(3) إسناده صحيح.

يزيد بن عبد الله بن قُسيط قال فيه ابن معين: صالح ليس به بأس. وقال النسائي: ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث وذكره ابن حبّان في «الثقات» 5/543 وقال: ربّما أخطأ. وقال أبو أحمد بن عدي: مشهور عندهم بالروايات، =

35 ـ حدّثناه عبد الله بن زيدان، نا الحسن الحلواني، نَا عبد الرزّاق، أنا ابن جريج، أخبرني الثّوري، عن مالك بن أنس، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن سعيد بن المُسيّب: «**أَنَّ عُمَرَ وعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُمَا قَضَيَا فِي المَلَطَةِ بِنِصْفِ المُوضِحَةِ**»[1].

36 ـ حدّثنا عبد الله بنُ زَيْدان، نا أبو كريب، نا معاوية بن هشام، عن مالك بن أنس، عن الزّهري، عن عطاء بن يسار، عن ابن عبّاس: «**أَنَّ رَسُولَ**

---

= وقد روى عنه مالك غير حديث وهو صالح الروايات. انظر: الكامل 7/2713، وتهذيب الكمال 32/179 ـ 180، والتمهيد 23/74.

والأثر أخرجه:

عبد الرزاق في المصنف 9/313 رقم (17345)، وابن أبي حاتم مختصراً في الجرح والتعديل 9/273 ـ 274، وابن مخلد في ما رواه الأكابر عن مالك (14)، وابن عدي في الكامل 7/2713، وابن عبد البرّ في التمهيد 23/74 ـ 75.

وقد توبع ابن جريج من قبل زيد بن الحباب ـ وهو ثقة ـ عند أبي بكر بن أبي شيبة في المصنّف 9/148.

(1) إسناده صحيح.

أخرجه ابن مخلد في ما رواه الأكابر (14)، وابن عدي في الكامل 7/2713، والبيهقي في السنن 8/83، وابن عبد البرّ في التمهيد بنحوه 23/74، والذهبي في السير ، 8/123 ـ 124.

وأخرجه الشافعي في مسنده 2/271 ـ 272 ومن طريقه الذهبي في السير 8/123 ـ 124.

وقد استغرب المؤلّف رحمه الله هذين الأثرين عن مالك ويحقّ له ذلك فقد قال الحافظ ابن عبد البرّ في التمهيد 23/75: «قد قال مالك في موطئه: لم أعلم أحداً من الأئمة في القديم ولا في الحديث قضى فيما دون الموضحة بشيء معلوم، وهذا القول يعارض حديث يزيد بن قسيط هذا، وحديث يزيد بن قُسيط يدفع قول مالك هذا في موطئه فما أدري ما هذا؟ ولا مخرَجَ له إلاّ أن يكون لم يصحّ عنده!؟».

قلت: هذا قول الحافظ ابن عبد البرّ أوسع النّاس معرفة بفقه مالك وأحاديثه يستشكل هذا الأمر، ولا زلت أبحث عن هذا لعلّ الله يوفقنا لذلك.

اللَّهِ ﷺ، أَكَلَ كَتِفَ شَاةٍ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ»[1].

في «الموطأ»: عن، زَيْدِ بن أسلم[2].

---

(1) إسناده ضعيف.

شيخ المؤلّف عبد الله بن زَيْدَان قال فيه الذهبي: الإمام الثقة القُدوة، أبو محمد البجلي الكوفي.

سمع أبا كُريب، وهناد بن السّري، ومحمّد بن طريف، ومحمّد بن عبيد المحاربي، وإبراهيم بن يوسف الصيرفي، وجماعة.

حدّث عنه: أبو القاسم الطبراني، ويوسف الميانجي، وأبو بكر بن المقرىء، وأبو أحمد الحاكم، وخلق كثير.

توفي سنة 313 هـ وله إحدى وتسعون سنة.

انظر: السير 436/14، والعبر 156/2، وشذرات الذهب 266/2.

وأبو كُريب هو محمد بن العلاء ثقة، حافظ مشهور.

ومعاوية بن هشام القصّار أبو الحسن الكوفي، تكلّم فيه بعضهم وتوسط صالح، وليس بذاك، وقال أحمد: هو كثير الخطأ. وقال العجلي: ثقة. وقال أبو داود: ثقة. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن معاوية بن هشام ويحيى بن يمان، فقال: ما أقربهما. ثمّ قال: معاوية بن هشام كأنّه أقوم حديثاً، وهو صدوق. وقال الساجي: صدوق يهم. وقال ابن حبّان في «الثقات» 166/9 ربّما أخطأ. وقال ابن عدي في الكامل 2403/6: ولمعاوية بن هشام غير ما ذكرت حديث صالح عن الثوري وقد أغرب عن الثوري بأشياء وأرجو أنّه لا بأس به. وقال الحافظ في التقريب: ص 342 صدوق له أوهام. انظر: تهذيب الكمال 6067/28، وميزان الاعتدال 138/4.

والحديث أخرجه ابن عدي في الكامل 2403/6 قال: أخبرنا ابن زيدان به.

ووجه الغرابة في هذا الحديث ما قاله الحافظ النّاقد ابن عدي: «وهذا أخطأ فيه معاوية على مالك، فقال: عن الزّهري، عن عطاء، والحديث في الموطأ، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار وهو الصحيح..».

(2) إسناده صحيح.

أخرجه مالك في الموطأ برواية (ص 49 ـ ط. تونس) وبرواية ابن القاسم (170 ـ الملخّص)، وبرواية يحيى بن يحيى الأندلسي 19/25/1، وبرواية سويد ابن سعيد (33)، وبرواية أبي مصعب (62). كما أخرجه أحمد عن يحيى =

37 ـ حدّثنا أبو الحسن علي بنُ سَعيد بمصر، نا عبد الرحمن بن خالد بن نَجيح، نا علي بن الحسن، نا مالك، عن [ربيعة عن ابن المسيّب][1]، عن زيد بن ثابت، وأبي هريرة، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ أَنَّهُ دَعَا بِالمَاءِ، فَتَوَضَّأَ مَرَّةً، وَقَالَ: «هَذَا الَّذِي لا يَقْبَلُ اللَّهُ العَمَلَ إلاَّ بِهِ. وَتَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ وَقَالَ: هَذَا [يُضَاعِفُهُ اللَّهُ لِلأَجْرِ][2] وَتَوَضَّأَ ثَلاثاً، ثَلاثاً، وَقَالَ: هَذَا وُضُوئِي وَوُضُوءُ الأَنْبِيَاءِ قَبْلِي»[3].

---

= ابن سعيد 1/226، والبخاري عن التنيسي 1/371 ـ فتح ـ، ومسلم عن القعنبي 1/373، وأبو داود عن القعنبي (187)، والنسائي عن قتيبة في الكبرى (تحفة: 5979)، وابن خزيمة من طريق ابن وهب وروح بن عبادة (41)، والطحاوي من طريق ابن وهب والقعنبي في شرح المعاني 1/64، وابن المنذر من طريق ابن وهب في الأوسط (126)، وابن حبّان من طريق القعنبي (1143)، ومن طريق أبي مصعب (1144 ـ الإحسان)، والجوهري من طريق القعنبي في مسند الموطأ (344: بتحقيقنا)، والبيهقي من طريق التنيسي والقعنبي في السنن 1/153، والبغوي من طريق أبي مصعب في شرح السنة (169) جميعهم عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عبّاس، فذكر الحديث.

(1) غير واضحة بالأصل وأكملته من «تاريخ أصبهان».

(2) غير واضحة بالأصل.

(3) إسناده ضعيف جداً.

شيخ المؤلّف هو علي بن سعيد بن بشير بن مهران أبو الحسن الرازي عِلّيك نزيل مصر. حدّث عن طائفة منهم عبد الأعلى بن حماد النرسي، وجُبارة بن المغلّس، وعبد الرحمن بن خالد بن نجيح. روى عنه عبد الله بن جعفر بن الورد، والطبراني، والحسن بن رشيق وآخرون.

قال عنه الذهبي: حافظ رحّال جوّال، لكن قال فيه الدارقطني: لم يكن بذاك في حديثه.. حدّث بأحاديث لم يتابع عليها، وتكلّم فيه أصحابنا بمصر! ووصفه ابن يونس بقوله: كان يفهم ويحفظ، توفي سنة 299 هـ.

انظر: تذكرة الحفاظ 2/750، والميزان 3/131، والسير 14/145 ـ 146.

عبد الرحمن بن خالد بن نجيح، قال فيه ابن يونس: منكر الحديث. كذا في ميزان الذهبي 2/557. =

38 ـ حدّثنا أبو عبد الله محمّد بن القاسم المُحاربي، نا عبّاد بن يعقوب، نا سعيد بن عمرو العنَزي ـ ابن أخت مَنْدل بن علي ـ، عن مسعدة بن صدقة، عن مالك بن أنس، عن ربيعة، عن القاسم بن محمّد، عن عائشة، عن النبيّ ﷺ قال: «مَنْ حُبِسَ عَنْ فَرَسٍ غَازِي، خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»[1].

---

= وعلي بن الحسن هو ابن يعمر السامي. قال فيه ابن حبّان: لا يحلّ كتب حديثه إلاّ على جهة التعجب. وقال ابن عدي بعد أن ساق له عدّة مرويات: «وهذه الأحاديث وما لم أذكره من حديث علي بن الحسن هذا، فكلّها بواطيل، ليس لها أصل، وهو ضعيف جداً».

وقال الذهبي: هو في عداد المتروكين.

انظر: الكامل 5/1852 ـ 1854، والميزان 3/119 ـ 120.

والحديث بهذا اللفظ أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان 2/228 رقم الترجمة 1531، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن عبيد الله بن المرزبان، ثنا أبو العبّاس محمد بن إسحاق الطبري، ثنا عبد الرحمن بن خالد بن نجيح... الحديث وزاد في آخره: «صلوات الله عليهم أجمعين».

وممّا سبق يتبيّن أنّ الحديث غريب عن مالك بن أنس أي أنّه باطل عنه، ولا يثبت من طريقه مطلقاً، والله أعلم.

(1) إسناده ضعيف جداً.

شيخ المؤلّف قال عنه الذهبي: الشيخ المحدّث المُعمَّر، أبو عبد الله محمد بن القاسم بن زكرياء المُحاربيّ الكوفي السوداني.

روى عن: أبي كُريب محمد بن العلاء، وهو آخر أصحابه ـ وسفيان بن وكيع وهشام بن يونس، وحُسين بن نصر بن مُزاحم، وطائفة.

حدّث عنه: الدارقطني، ومحمد بن عبد الله الجُعفي، وجماعة.

قال ابن حَمّاد الحافظ: توفي في صفر سنة ستّ وعشرين وثلاث مئة، قال: ما رُؤِيَ له أصل قطّ، وحضرت مجلسه، وكان ابن سعيد يقرأ عليه كتاب «النّهي»، عن حُسين بن نصر بن مُزاحم، قال: وكان يؤمن بالرجعة. انظر: السير 15/73، والميزان 4/14، ولسان الميزان 5/347.

وعبّاد بن يعقوب الكوفي شيعي رافضي صدوق انظر: الميزان 2/379، والتقريب ص 164.

ومسعدة بن صدقة هو الآفة في هذا الحديث الذي لا يثبت من رواية مالك. =

39 ـ حدّثنا أبو الحسن أحمد بن محمّد بن الحارث بن عبد الوارث، نا محمد بن زياد المكّي، نا عبد الله بن جعفر البرمكي، نا معن، نا مالك عن ربيعة، عن [سعيد] أبي الحُباب، عن أبي هريرة، عن النبيّ ﷺ: «**لاَ يَزَالُ الرَّجُلُ يُصابُ فِي حَامَّتِهِ[1]، وَوَلَدِهِ، حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَتْ عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ**»[2].

---

= فقد قال فيه الدارقطني: متروك. انظر: الميزان 4/98.
وافقه الحافظ ابن حجر العسقلاني كما في لسان الميزان 6/26 ـ 27. ط. دار الفكر ببيروت.

(1) قال ابن عبد البر: «ذكر حبيب عن مالك: قال: حامته ابن عمّه وصاحبه من جلسائه، وقال غيره: حامته قرابته ومن يحزنه موته وذهابه». انظر: التمهيد 24/181.

(2) شاذّ بهذا الإسناد عن مالك.
محمد بن زياد المكّي لعلّه المترجم في الميزان يروي عن محمد بن عمر بن آدم قال فيه الدارقطني: ليس بالقوي! انظر 3/553، وانظر أيضاً اللسان 5/194، وعبد بن جعفر البرمكي ثقة من رجال تهذيب الكمال 14/384 ـ 385.
والحديث أخرجه أبو نعيم في الحلية 3/265، وابن عبد البرّ في التمهيد 24/180 بنحوه، كلاهما من طريق عبد الله بن جعفر البرمكي، عن معن، عن مالك، عن مالك بن أنس، عن ربيعة بن عبد الرحمن، عن أبي الحباب سعيد بن يسار، عن أبي هريرة مرفوعاً ولفظه: «ما يزال العبد المؤمن..» والبقية مثله.
قال أبو نعيم: «هذا حديث صحيح ثابت من حديث أبي هريرة ـ قلت: يقصد حديث عمرو عن أبي سلمة كما سيأتي تخريجه ـ وقد رواه أصحاب مالك عنه في الموطأ أنّه بلغه، عن أبي الحباب ولم يسمّوا ربيعة وتفرّد به معن بتسمية ربيعة».
وقال ابن عبد البرّ: «هكذا جاء هذا الحديث في الموطأ عند عامة رواته ـ أي بلاغاً ـ ثمّ قال: لا أحفظه عن ربيعة عن أبي الحُباب إلاّ بهذا الإسناد..».
فالمحفوظ إذاً عن مالك ما رواه ابن القاسم وابن وهب كما في الموطأ (ج 2/ ل 53/ب) نسخة دار الكتب المصرية. وسويد بن سعيد ص 321 ـ ط. دار الغرب الإسلامي ويحيى بن يحيى الأندلسي 1/236/40، وأبو مصعب (984) جميعهم عن مالك بلغه، عن أبي الحُباب، عن أبي هريرة به.
ويبدو واضحاً من صنيع المؤلّف رحمه الله، ومن كلام أبي نعيم وابن عبد البرّ أنّ معنا تفرّد بذكر ربيعة في الإسناد وجعله موصولاً من طريق مالك دون سائر =

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

= أصحابه الثقات فروايته هي الشاذة ورواية من ذكرت هي المحفوظة.

. لكن يبدو أنّ هذا المنحى لم يرتضه بعض الباحثين المعاصرين فها هو محقّق «مسند أبي يعلى» يقول متعقّباً الحافظ أبا نعيم 320/10: «نقول: معن بن عيسى ثقة ثبت وهو من أثبت أصحاب مالك لذا لا يضير الحديث تفرّده في هذه الزيادة، وزيادة الثقة مقبولة كما هو معروف» كذا قال والجواب عن كلامه هذا من وجهين:

أ ــ لا خلاف في أنّ معنا من أوثق أصحاب مالك بن أنس وهذا لا يخفى على كلّ من قرأ ترجمته في «تهذيب الكمال» فضلاً عن كبار الحفّاظ كابن مظفّر وأبي نعيم وابن عبد البرّ، وليس هذا الشأن وإنّما الشأن في تفرّد الثقة بزيادة في الإسناد هل يُقبل ذلك منه مطلقاً وفي كلّ الحالات أم أنّه يتوقف في روايته حتّى ينظر فيها هل شاركه غيره من الثقات؟ وهل خالف في تلك الزيادة مَنْ هو أوثق منه؟ . . إلى آخر ما ذكره النّقاد المحقّقون في هذه المسألة مثل الحافظ ابن رجب في كتابه الفذّ شرح العلل ص 307 ـ 324، والحافظ ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح 688/2 ـ 693. وقد بيّنا أنّ معنا قد خالف طائفة من حفّاظ أصحاب مالك في ذلك الإسناد فلا تُقبل زيادته في هذه الحالة.

ب ــ عدم اعتداد بقول أبي نعيم الذي أيده اختيار المؤلّف والحافظ ابن عبد البرّ وكلاهما من النقاد بله من المعتنين بأحاديث مالك!.

ثم أعودُ فأقول إنّ الحديث ثبت موصولاً من رواية محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «لا يزال البلاء بالمؤمن أو المؤمنة في نفسه وماله وولده، حتّى يلقى اللّهَ، وما عليه من خطيئة».

أخرجه من طرق البخاري في الأدب المفرد (494)، وأحمد في المسند 287/2، 450، والترمذي في السنن (2401)، وابن أبي شيبة في المصنّف 231/3، وأبو يعلى في المسند (5912) و (6012)، والبزّار في مسنده (كشف الأستار: 761)، وابن حبّان (2913) و (2924 ـ الإحسان)، والحاكم في المستدرك 3461، وأبو نعيم في الحلية 91/7 و 212/8، والبيهقي في السنن 374/3، وفي الشعب (9836) و (9837)، وابن عبد البرّ في التمهيد 182/24 ـ 183، والبغوي في شرح السنة (1435).

قال الترمذي: «حسن صحيح» وكذا قال البغوي.

وصحّحه الحاكم وسكت عن ذلك الذهبي. وصححه كذلك ابن حبّان.

وقال أبو نعيم: «مشهور من حديث محمد بن عمرو. .» وصححه ابن عبد =

**40 ـ حدّثنا** أبو محمّد عبد الله بن زيدان، نا أبو سبرة بن محمّد بن عبد الرحمن، نا مطرّف بن عبد الله، عن مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس أنّه قال: **«صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ وَالعَصْرَ جَمِيعاً، أَوِ المَغْرِبَ وَالعِشَاءَ جَمِيعاً فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلاَ سَفَرٍ»**[1].

في «الموطّأ»: عن أبي الزّبير، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عبّاس[2].

**41 ـ حدّثنا** أحمد بن عمير بن يوسف، نا إبراهيم بن سعيد الجوهري، نا روح بن عبادة، نا مالك بن أنس، عن يحيـى بن سعيد، عن عبّاد بن تميم،

---

= البرّ في التمهيد 24/180. وسكت عنه الحافظ في فتح الباري 10/112 وسكوته في الغالب على ما يكون حسن الإسناد من الحديث أو ما يكون له شواهد تقويه. وفي هذه الحالة أرجّح أنّ إسناد هذا الحديث حسن للكلام في محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص، والله أعلم. انظر كلام علماء الجرح والتعديل فيه في تهذيب الكمال 26/215 ـ 218، والميزان 3/673 ـ 674، وتهذيب التهذيب 9/375 ـ 377.

(1) إسناده شاذ عن مالك.

أبو سبرة بن محمد بن عبد الرحمن المدني مضى الكلام عليه تحت الحديث رقم (20) وبنيت هناك أنّه مجهول.

وأمّا مطرّف فهو ثقة وذكرت من أقوال العلماء فيه تحت الحديث السابق رقم (20).

(2) قلت: هذا هو المحفوظ الذي رواه طائفة هم أوثق أصحاب وألزمهم له منهم القعنبي ص (185 ـ ط. تونس)، وابن القاسم (الملخّص: 109)، والشافعي في مسنده 1/118، والنسائي عن قتيبة في المجتبى 1/290، وفي الكبرى (1573)، وابن خزيمة من طريق ابن وهب (972)، والطحاوي من طريق ابن وهب في شرح معاني الآثار 1/160، وابن حبّان من طريق أبي مصعب (1594: الإحسان)، والجوهري من طريق القعنبي في مسند الموطأ (244: بتحقيقنا)، والبيهقي من الشافعي والقعنبي ويحيى بن يحيى النيسابوري 3/166، والبغوي من طريق أبي مصعب (1043) جميعهم عن مالك، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عبّاس.. الديث.

فالوهم إذاً هو في جعل الحديث عن ابن شهاب بدلاً عن أبي الزُّبير.

عن عمّه: «أَنَّ عُوَيْمِرَ بنَ أَشْقَرَ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَأَمَرَهُ النَّبِـيُّ ﷺ أَنْ يَعُودَ لِذَبِيحَتِهِ»[1].

في «الموطّأ»: عن يحيى، عن عبّاد، عن عويمر[2].

---

(1) إسناده شاذّ عن مالك.

إبراهيم بن سعيد الجوهري ثقة حافظ.

وروح بن عبادة رغم أنّه ثقة فيبدو أنّه هو المخطىء في هذا الإسناد إذ زاد فيه: «عمّه» بين عبّاد بن تميم، وعويمر بن أشقر فخالف بذلك أصحاب مالك الأثبات وفيهم من هو أوثق منه كالقعنبي مثلاً. ولا يُقال إنّها زيادة ثقة فتُقبل فإنّ ذلك مشروط بعدم مخالفة من هو أحفظ. انظر الحديث رقم (39).

(2) هذا هو المحفوظ عن مالك بن أنس. فقد رواه في الموطأ ابن وهب وابن القاسم (ج 2/85 ل/ب)، ومحمد بن الحسن (637)، ويحيى بن يحيى الأندلسي 2/484/5، وأبو مصعب (2134)، وأخرجه البيهقي من طريق يحيى بن عبد الله بن بُكير في السنن الكبرى 9/263 جميعهم، عن مالك، عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عبّاد بن تميم: أنّ عويمر بن أشقر.. الحديث.

والحديث إسناده منقطع وبيانه كما يلي:

قال الحافظ ابن عبد البرّ في التمهيد 23/229 ـ 230 إثر حديث مالك: «لم يختلف عن مالك في هذا الحديث، ورواه حمّاد بن سلمة، عن يحيى بن سعيد، عن عبّاد بن تميم، عن عويمر بن أشقر أنّه ذبح قبل أن يصلّي فأمره النبـيّ ﷺ أن يُعيد.

قال أبو عمر: ذكر أحمد بن زهير، عن يحيى بن معين: أنّ حديث عبّاد بن تميم هذا عن عويمر بن أشقر مرسل، وأظنّ يحيى بن معين إنّما قال ذلك من أجل رواية مالك هذه عن يحيى، عن عبّاد بن تميم أنّ عويمر بن أشقر ذبح أضحيته. وظاهر هذا اللفظ الانقطاع، لأنّ عباد بن تميم لا يجوز أن يظنّ به أحد من أهل العلم أنّه أدرك ذلك الوقت، ولكنّه ممكن أن يدرك عويمر بن أشقر.

فقد روى هذا الحديث عبد العزيز الدراوردي، عن يحيى بن سعيد، عن عبّاد بن تميم أنّ عويمر بن أشقر أخبره أنّه ذبح قبل الصلاة، وذكر ذلك لرسول الله ﷺ بعدما صلّى فأمره أن يعيد أضحيته. وهذه الرواية مع رواية حمّاد بن سلمة تدلّ على غلط يحيى بن معين وقوله في ذلك ظنّ لم يُصب فيه والله أعلم».

قلت: يحتاج ابن عبد البرّ إلى بيان الإسناد إلى كلّ من حمّاد بن سلمة =

**42** ـ حدّثنا أبو عروبة الحُسين بن محمّد بن مشدود[1]، نا محمّد بن معمر، نا روح بن عبادة، عن مالك، وصالح بن أبي الأخضر، نا الزّهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة: أنّ النبيّ ﷺ قال: «**مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ المُنْتِنَةِ أَوِ الخَبِيثَةِ ـ مالك يَشُكُّ ـ فَلاَ يَقْرَبَنَّ مَسَاجِدَنَا**»[2].

---

= والدراوردي حتّى يثبت ما قاله، ويُقبل قوله ذاك في إمام الجرح يحيى بن معين! ثمّ لو سلّمنا ثبوت الرواية عن حمّاد بن سلمة فإنّها لا تفيد السماع كما هو ظاهر ومعلوم وقد تابع حماداً على تلك الرواية التي جاءت بصيغة العنعنة كلّ من يزيد بن هارون عند أحمد 3/454 و 4/341 وأبو خالد الأحمر عند ابن ماجه (3153)، وأبو ضمرة عند الترمذي في العلل الكبير (448) هذا زيادة على رواية مالك ـ والذي هو أوثق الجماعة في يحيى بن سعيد الأنصاري ـ فلو تَجوّزنا فقلنا بشذوذ رواية الدراوردي ـ لو صحّ الإسناد إليه ـ بالمقابل مع رواية أولئك لكان له وجه.

لكن أنقل كلام إمام هذه الصناعة في هذا الحديث وهو الفيصل في ذلك.

قال الترمذي في المصدر السابق ص 248: «سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: الصحيح، عن عباد بن تميم مرسلاً، أنّ عويمر بن أشقر ذبح قبل أن يغدو رسول الله ﷺ.

ولا أعرف لعويمر بن أشقر عن النبيّ ﷺ شيئاً، ولا أعرف أنّه عاش بعد النبيّ ﷺ».

ويؤيّد ذلك أيضاً قول الحافظ البوصيري في مصباح الزجاجة 2/57: «وهذا الحديث فيه انقطاع، لأنّ عبّاد لم يسمع من عويمر بن أشقر».

وقد قال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث المختصر 2/12: «ورجاله رجال الصحيح، لكنّه في الموطأ مرسل».

(1) غير واضحة بالأصل.

(2) إسناده ضعيف.

محمد بن معمر بن ربعي القيسي أبو عبد الله البصري المعروف بالبحراني أحد الثقات. انظر: تهذيب الكمال 26/485 ـ 487.

وروح بن عبادة ثقة أيضاً كما في التقريب ص 104 وغيره كتهذيب الكمال 9/238 ـ 245.

وأمّا صالح بن أبي الأخضر الذي في الإسناد فهو ضعيف كما في الميزان 2/288، والتقريب ص 148. =

وقال مالك في حديثه: «وَفِي مَسَاجِدِنَا فَيُؤْذِينَا بِرَوْحِ الثُّومِ».

**43** - حدّثنا أحمد بن عمير، نا عمرو بن عثمان[1]، نا أبي، نا عقبة بن علقمة؛ عن مالك بن أنس، عن أبان. . . . . . . .[2]، عن أنس بن مالك. . . رجلاً يقرأ بالألحان فرفع حريرةً كانت على حاجبه، فأرانا. . . . . .(**) من كان يعرف هذا على عهد رسول الله ﷺ»[3].

---

= وزيادة «أبي هريرة» في الإسناد وهم، إذ المحفوظ من حديث مالك مرسل سعيد بن المسيّب كما سبق بيانه تحت الحديث رقم (32).

قال ابن عبد البرّ في التمهيد 6/412: «هكذا هو في الموطأ عند جميعهم مرسل، إلاّ ما رواه محمد بن معمر، عن روح بن عبادة، عن صالح بن أبي الأخضر، ومالك بن أنس، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة موصولاً».

قلت: ظاهر كلام ابن عبد البرّ تَخطئة محمد بن معمر في رواية هذا الإسناد هكذا موصولاً، ولعلّه حمل رواية صالح بن أبي الأخضر الضعيف على رواية مالك، بدليل أنّه جاء متن مغاير لمتن مالك الذي في «الموطأ» والله أعلم.

(1) تصحّفت في للخطوط إلى «ثور»!.

(2) بياض بالأصل لم يتبين لي على وجه التحديد.

(3) شيخ المُؤلّف هو الحافظ ابن جوصا المتوفى سنة (319 هـ) له ترجمة حافلة في السير 15/15 ـ 23 وغيره.

وعمرو بن عثمان بن سعيد أبو حفص الحمصي وثقه أبو داود والنسائي. وقال أبو حاتم: صدوق. واختار رَأيه الحافظ ابن حجر في التقريب ص 261، وانظر: تهذيب الكمال 22/144 ـ 146 وهامشه.

وأبوه عثمان بن سعيد أحد الثقات العباد. انظر ترجمته في تهذيب الكمال 19/377 ـ 379.

والراوي عن مالك عقبة بن علقمة بن حُديج أبو عبد الرحمن، أبو سعيد البيروتي. قال فيه ابن معين: عقبة من أصحاب الأوزاعي دمشقي لا بأس به. وقال أبو حاتم الرازي: هو أحبّ إلـيّ من الوليد بن مَزْيد. وقال أبو مسهر: سكن الشام وكان خياراً ثقة. وقال ابن خراش: ثقة. وقال الحاكم أبو عبد الله: ثقة مأمون. وذكره ابن حبّان في الثقات 8/500 وقال: يُعتبر بحديثه من غير رواية ابنه محمد بن عقبة، لأنّ محمداً كان يُدخل عليه الحديث فيُجيب فيه. وقال النسائي: ثقة. وقال=

**44** ـ حدّثنا أبو عروبة الحسين بن محمّد، نا هُوَير بن معاذ، نا مسكين بن بكير، نا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيّ ﷺ قال: «**المُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مِعًى وَاحِدٍ، وَالكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ**»[1].

---

= ابن قانع: صالح. وقال العقيلي: لا يُتابع على حديثه. وقال ابن عدي: روى عن الأوزاعي ما لم يوافقه عليه أحد من رواية ابنه محمد وغيره عنه. وقال الذهبي: صدوق مشهور.

وقال ابن حجر: صدوق. انظر: الجرح والتعديل 6/314، والضعفاء الكبير 3/354، والكامل 5/1918، وتهذيب الكمال 20/212 ـ 213، والميزان 3/87، وتهذيب التهذيب لابن حجر 7/247، والتقريب ص 241.

فالخلاصة أنّ علقمة هذا الراوي عن مالك صدوق وليس هو من كبار أصحابه ولا من المعروفين بالأخذ عنه، لذلك لم يذكره المزّي في «تهذيب الكمال» في جملة الرواة عن مالك وإنّما ذكره القاضي عياض في «ترتيب المدارك» 2/212 فمثله هل يُقبل منه تفرّده برواية الأثر عن مالك؟ فيه نظر! إذ لو ثبت أنّ أبانا هذا الذي في السند هو ابن أبي عياض البصري ـ وهو الاحتمال الأقرب إلى الصواب لأنّه هو المعروف بروايته عن أنس بن مالك الصحابي وهو مولاه ـ ترجّح خطأ علقمة في سوقه هذا الإسناد من طريق مالك، إذ أنّ الإمام يندر جدّاً أن يجد في شيوخه راوياً ضعيفاً، فضلاً عمّن كان مشهور بضعفه ووهائه عند المحدّثين مثل أبان هذا فانظر ترجمته في تهذيب الكمال 2/19 ـ 24، والميزان 1/10 ـ 15. ويؤيد هذا الذي ذكرتُ أنّهم لم يذكروا في شيوخ مالك من يُسمّى بأبان وذلك من خلال الكتب التي اطلعت عليها، والله أعلم.

(1) إسناده حسن والحديث صحيح.

شيخ المؤلّف هو الحافظ المعمّر توفي سنة 318 هـ، انظر: تذكرة الحفاظ 2/774 ـ 775، والسير 14/510 ـ 512.

ومسكين بن بُكير الراوي عن مالك: صدوق يُخطىء وعِيب عليه بعض الأحاديث الغَريبة عن شُعبة والأكثرون على توثيقه. انظر: الميزان 4/101، وتهذيب الكمال 27/483 ـ 486، والتقريب ص 335.

وأمّا هُوير بن معاذ الكلبي الراوي عن مسكين فقد ذكره المزّي ضمن الرواة عن مسكين في تهذيب الكمال 27/485 ووجدت ابن أبي حاتم قد ذكره في الجرح والتعديل 9/123 ونقل عن علي بن الجنيد قوله: كتبت عن هوير هذا ومحلّه عندي الصدق. =

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

= قلت: تابع مسكين بن بكير طائفة من الرواة عن مالك منهم:

ـ ابن القاسم كما في الموطأ (ج 2/ ق 116/ ب).

ـ وابن وهب في الموطأ (ج 2/ ق 116/ ب) ومن طريقه الطحاوي في مشكل الآثار 2/406.

ـ أبو مصعب في الموطأ (1936) ومن طريقه ابن عدي في الكامل 6/2062.

ـ وسعيد بن عُفير عند الجوهري في مسند الموطأ (703).

ـ ويحيى بن بكير عند البخاري تعليقاً في صحيحه 9/536 وموصولاً عند الجوهري في المسند (703) والإسماعيلي في مستخرجه كما في فتح الباري 9/537، وأبي نعيم في تاريخ أصفهان 2/121.

ثم إنّ ها هُنا تنبيهات:

ـ **الأوّل**: أخرج هذا الحديث أبو نعيم في الحلية 6/347 من طريق عمر بن مرداس ثنا عبد الله بن نافع، عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر به.

قال أبو نعيم إثره: «كذا رواه عمر، عن عبد الله بن دينار، ورواه أيضاً عمير عن عبد الله، عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج. ومشهور ما في الموطأ، عن سهل، عن أبيه، عن أبي هريرة».

ـ **الثاني**: قال محققا رواية أبي مصعب من الموطأ 2/97: «هذا الحديث لم يرد في رواية يحيى ولم نقف عليه من رواية مالك، عن نافع، عن ابن عمر».

وهذا عجيب منهما انظر من خرَّجه فيما سبق ومنهم البخاري!.

ـ **الثالث**: قال الجوهري في «مسند الموطأ» (رقم 703: بتحقيقنا): «هذا في الموطأ عند ابن وهب، وابن عفير، وابن بُكير، وليس عند ابن القاسم ولا معن، ولا القعنبي، ولا أبي مصعب».

كذا قال وقد سبق تخريجه من موطأ ابن القاسم وكذا من رواية أبي مصعب المطبوعة ويحتمل أنّه لم يقع له هذا الحديث من رواية أبي مصعب فقد قال ابن عدي في الكامل 6/2063: «وهذا الحديث قد رواه، عن مالك جماعة إلاّ أنّ الحديث ليس عند أبي مصعب في الموطأ. حدثنا ابن مهدي، في موطأ أبي مصعب، عن أبي مصعب هذا الحديث» والله أعلم.

ـ **الرابع**: لم يتفرّد مالك برواية هذا الحديث عن نافع فقد تابعه عبيد الله بن عمرو عمر بن واقد عند البخاري 9/536 وغيره.

**45** - حدّثنا أبو بكر محمّد بن موسى الحضرمي بمصر، نا المطلب بن شعيب، نا إبراهيم بن حمّاد بن أبي حازم الزّهري، نا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزّبير، عن أمّ سلمة زوج النبيّ ﷺ قال: «**إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَحْكُم لَهُ بِقَدْرِ مَا أَسْمَعُ مِن حُجَّتِهِ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ بِشَيءٍ فَلاَ يأْخُذْهُ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ**»(1).

---

= ـ الخامس: لعلّ المؤلّف جاء بهذا الحديث بهذا الإسناد لندرة وجوده فهو غريب من هذه الحيثية وبعبارة أخرى عزيز، وإلاّ فلم يتضح لي وجه ذلك والله أعلم.

(1) إسناده ضعيف والحديث صحيح.

شيخ المؤلف يروي «عن يونس بن عبد الأعلى. قال أبو سعيد بن يونس المصري: كان يحفظ نحواً من مئة ألف حديث. تُكلّم في إكثاره عن يونس، واستُصْغِر فيه» كذا في الميزان للذهبي 51/4 ووجّه الحافظ رأيَ ابن يونس بقوله: «ويحتمل أن يكون له منه إجازة، فاستجاز أن يطلق فيها الإخبار» انظر: اللسان 452/5، وتوفي سنة 321 هـ.

والمطلب بن شعيب قال ابن عدي: «شيخ مروزي، سكن مصر يروي عن أبي صالح كاتب الليث وسعيد بن أبي مريم ثمّ ساق له حديثاً أنكره عليه ـ قال: وسائر أحاديثه عن أبي صالح مستقيمة» كذا في الكامل 2455/6 ونقله الذهبي في الميزان 128/4 وأضاف ابن حجر: «وقد أكثر الطبراني عن مطلب هذا وهو صدوق..» ونقل عن ابن يونس أنّه قال: كان ثقة في الحديث وأنّه توفي 282 هـ انظر: اللسان 59/6.

وإبراهيم بن حمّاد ذكر الدارقطني أنّه سكن مصر وذكر حديثاً من طريقه في «غرائب مالك» ثمّ قال: تفرّد به إبراهيم وكان ضعيفاً. انظر: لسان الميزان 39/1، وانظر: الميزان 28/1 وذكره الذهبي في موضع آخر 242/3 وساق له حديثاً بسنده ثمّ قال عقبه: «تفرّد به إبراهيم ولا أدري من هو وهو خبر منكر». فهذا الإسناد يبيّن بجلاء أنّ هذا الحديث لا يثبت عن مالك مطلقاً. وممّا بيّن نكارته عن مالك أنّه هو رواه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أمّ سلمة مرفوعاً.

أخرجه في الموطأ برواية ابن القاسم (ج 2/ ل، 26/ ب) وكذا في الملخص =

**46 ـ حدّثنا أحمد بن عمير بن يوسف، نا الهيثم بن مروان، نا محمد بن عِيسى بن سُمَيع[1]. ـ ح ـ.**

---

= للقابسي (478)، وبرواية عبد الله بن وهب (ج 2 ل/ 26/ ب) ومن طريقه الطحاوي في شرح معاني الآثار 4/154، وبرواية يحيى بن يحيى الأندلسي 2/719/1، وبرواية سويد بن سعيد (587 ـ ط. البحرين)، وبرواية أبي مصعب (2877)، ومن طريقه الجوهري في مسند الموطأ (778 ـ بتحقيقنا)، والحافظ ابن حجر في موافقة الخُبر الخَبر 1/182، وأخرجه الشافعي في مسنده (626 ـ بدائع)، وفي الأمّ 6/199، ومن طريقه البيهقي في السنن 10/149، والبغوي في شرح السنة (2506)، وأخرجه البخاري عن القعنبي 5/288 وفي 13/157، والخطيب من طريق معن في التاريخ 4/100، والبيهقي من طريق القعنبي 10/143 جميعهم عن مالك به.

قال ابن عبد البرّ: «هذا حديث لم يختلف عن مالك في إسناده فيما علمت. ورواه مالك سواء عن هشام بإسناده جماعة من الأئمة الحفاظ منهم: الثوري وابن عيينة والقطان وغيرهم..» كذا قال في التمهيد 22/216 وذكر الجوهري في مسند الموطأ ص 581 أنّ القعنبي رواه مرسلًا! ولا أدري ما وجهه والله أعلم.

ولعلّه روايتان عن القعنبي!.

وحديث الزهري، عن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أمّ سلمة، عن أمّ سلمة به.

صحيح ثابت أخرجه البخاري 5/107 و 13/172 ـ فتح ـ، ومسلم 3/1338 ـ 1339، وأحمد 6/308، والطحاوي في شرح المعاني 4/154، والبيهقي في السنن 10/143 و 149 ـ 150 جميعهم عن الزُّهري به.

(1) شيخ المؤلّف في هذا الإسناد هو الحافظ الأوحد محدّث الشام أبو الحسن أحمد بن عمير بن يوسف بن موسى المعروف بابن جُوصَا توفي سنة 320. انظر: تذكرة الحفّاظ 3/795 ـ 798، والسير 15/15 ـ 21.

والهيثم بن مروان: روى عنه النسائي وطائفة من الحفّاظ وقال فيه أحمد بن شعيب: لا بأس به. وقال الذهبي: صدوق مشهور. وقال ابن حجر: مقبول! والقول قول الإمام الذهبي، والله أعلم.

انظر: تهذيب الكمال 30/390 ـ 391، والكاشف 3/ رقم 6124، والتقريب ص 368. =

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

= ومحمد بن عيسى بن سُميع تكلّم فيه غير واحد من الحفّاظ ورُمي بالقدر من أجل ذلك قال فيه الحافظ: صدوق يخطىء ويدلّس ورُمِي بالقدر. انظر: تهذيب الكمال 26/ رقم 5533، والتقريب ص 314.

والملاحظ أنّ هذا السند مسلسل بالشاميين.

وأمّا شيخ ابن المظفّر في السند الثاني محمد بن زبّان المصري قال فيه الذهبي: الإمام القدوة الحجة أبو بكر الحضرمي محدّث مصر.

سمع أباه، ومحمد بن رُمح، وأبا الطاهر بن السرح، وزكرياء بن يحيى الكاتب العمري، والحارث بن مسكين. . حدث عنه: أبو سعيد بن يونس وطاهر بن أحمد الخلّال وأبو بكر بن المقرىء. . وخلق سواهم.

قال ابن يونس: قال لي: وُلدت في سنة خمس وشعرين ومئتين. وكان رجلاً صالحاً، متقلّلاً، فقيراً، لا يقبل من أحد شيئاً، وكان ثقة ثبتاً. توفي في جمادى الأولى سنة سبع عشرة وثلاث مئة (317 هـ).

انظر: السير 519/14، وحسن المحاضرة 368/1.

وزكرياء بن يحيى القُضاعي مصري هو أيضاً وهو معروف بكاتب العُمري وثقه العقيلي ومسلمة بن قاسم وقال ابن حجر في التقريب ص 108: «ثقة». انظر: تهذيب الكمال 9/ رقم 2000، وتهذيب التهذيب 336/3.

والمُفَضَّل بنُ فَضَالة ثقة فاضل عابد أخطأ ابن سعد في تضعيفه كما قال ابن حجر في التقريب ص 346 وطوّل المزّي في ترجمته كعادته فانظر 28/رقم 6150 والملاحظ أنّه لم يذكروا في شيوخ المفضل هذا هشام بن عروة، وهو قد أدركه بالسن حتماً وهو ثقة ولم يُعرَف بتدليس فلا أدري هل سمع منه أم لا!.

وهذا السند مسلسل بالمصريّين.

والسّند الأوّل جيّد وهذا الثاني صحيح لو ثبت سماع المفضل من هشام بن عروة والله أعلم.

والحديث صحيح فقد تُوبع كلّ من محمد بن سُميع والمفضل بن فضالة من قبل مالك وغيره من الحفظة أشار إلى ذلك كلّ من ابن عبد البرّ في التمهيد 216/22، وابن حجر في تخريج المختصر 182/1 فلا أطيل الكلام بذلك والله أعلم.

وأمّا وجه الغرابة في الحديث السابق فواضحة وذلك لضعف الراوي عن مالك ولمخالفته في السند لمالك والحفّاظ. وأمّا في هذا الحديث فغير واضحة لي فلعلّها من أجل أنّ السند عزيز من طريق الشاميين والمصريين والله أعلم.

47 ـ وحدّثنا محمّد بن زبان، نَا زكرياء بن يحيى، نَا المُفضّل بن فَضالة قالا: نا هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أمّها أمّ سلمة، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَـيَّ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ هُوَ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ الَّذِي أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ فَلاَ يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئاً، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَاً مِنَ النَّارِ».

48ـ حدّثنا محمد بن محمّد بن سليمان، نا جعفر بن عبد الواحد قال: لَنَا ابنُ حَرْب، نا مالك، عن الزهري، عن عروة، عن عَائِشَةَ: «أَنَّهَا وَحَفْصَةَ أَصْبَحَتَا صائِمَتَيْنِ، فَدَخَلَ النَبِـيُّ ﷺ. . . » فذكر هكذا[1].

49 ـ حدّثناه أحمد بن إبراهيم أبو الحسن، نا يوسف بن سعيد بن مسلم، نا عبد الله بن ربيعة، نا مالك بن أنس، عن الزّهري، عن عروة، عن عائشة؛ «صَامَتْ هِيَ وَحَفْصَةُ تَطَوُّعاً، فَجِيءَ بِالطَّعَامِ فَأَعْجَبَهُما، فَأَكَلَتَا مِنْهُ. ثُمَّ ذَكَرَتَا ذَلِكَ لِلنَّبِـيِّ ﷺ فَأَمَرَهُمَا أَنْ يَقْضِيَا يَوْمَاً مَكَانَهُ»[2].

---

(1) إسناده واهٍ جدّاً.
آفته جعفر بن عبد الواحد الهاشمي القاضي. قال الدارقطني: يضع الحديث. وقال أبو زرعة: روى أحاديث لا أصل لها. وقال ابن عدي: منكر الحديث عن الثقات ويسرق الحديث.. وكان جعفر يزعم أنّ عليه يميناً أن لا يحدّث بحديث ولا يقول: حدّثنا فكان يقول: قال فلان...»، ولابن عدي كلام مفيد جدّاً في شأنه فيه فوائد انظر: الكامل 2/576 ـ 578، والميزان 1/412 ـ 413، ولسان الميزان 1/148 ـ 150.
وسيأتي فيما بعد ما في هذا الإسناد من الكلام ممّا يُبيّـن وضع جعفر وافتراءه.

(2) إسناده ضعيف وهو منكر لما سيأتي.
عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي المصّيصي قال فيه ابن عدي في الكامل 5/1571: «عامـة حديثه غير محفوظة وهو ضعيف على ما تبيّن لي من رواياته =

في «الموطأ» عن الزهري: أنّ عائشة، وحفصة.

---

= واضطرابه فيها ولم للمتقدمين فيه كلاماً فأذكره». وقال الدارقطني: ضعيف. وقال الحاكم والنقاش: روى عن مالك أحاديث موضوعة. وقال أبو نعيم الأصبهاني، روى المناكير. وقال الخليلي في الإرشاد 1/280 ـ 281: يروي عن مالك، وهو ضعيف. يأتي بالمناكير وما لا يُتابع عليه. وقال أيضاً 1/422: أخذ أحاديث الضعفاء من أصحاب الزهري فرواها عن مالك، عن الزّهري. وقال ابن عبد البرّ: خراساني، روى عن مالك أشياء انفرد بها، ولم يتابع عليها على أنّ القدماء ما رأيتهم ذكروه. وقال ابن حجر: أحد الضعفاء أتى عن مالك بمصائب. انظر: لسان الميزان 3/412 ـ 413.

قال ابن عبد البرّ في التمهيد 12/66 ـ 67: «هكذا هذا الحديث في الموطأ عند جميع رواته فيما علمت، وقد رُوي عن عبد العزيز بن يحيى، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة مسنداً ولا يصحّ ذلك عن مالك والله أعلم ـ ثم ساقه بسنده من طريق عبد العزيز بن يحيى وقال ـ وقد رُوي عن مطرف وروح بن عبادة كذلك مسنداً، عن عروة، عن عائشة، وكذلك رواه القُدامي ولا يصحّ عن مالك إلاّ ما في الموطأ..».

قلت: جاء الحديث من طرق موصولاً عن الزّهري بنحوه:

ـ فقد رواه جعفر بن برقان وأبو داود (2457).

أخرجه الترمذي في السنن (735)، وفي العلل الكبير (203)، وأحمد في المسند 6/263، والبيهقي في السنن الكبرى 4/280.

قال الترمذي في العلل الكبير ص 119: «سألت محمّداً عن هذا الحديث، فقال: لا يصحّ حديث الزّهري، عن عروة، عن عائشة هذا، وجعفر بن برقان ثقة ربّما يخطىء في الشيء».

قال ابن عبد البرّ في جعفر في التمهيد 12/63: «في الزّهري ليس بشيء»، وقال فيه الحافظ: «صدوق يهم في حديث الزّهري» كما في التقريب ص 54.

ـ وروا عبد الله بن عمر العمري:

أخرجه من طريقه الطحاوي في شرح معاني الآثار 2/108. والعمري المُكبّر ضعيف كما في التقريب ص 182 وغيره.

ـ ورواه سفيان بن حسين:

أخرجه من طريقه أحمد 6/141، 237 ـ 238، والبيهقي 4/280، وسفيان هذا قال فيه ابن عبد البرّ: «وسفيان بن حسين، وصالح بن أبي الأخضر في حديثهما

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

= عن الزّهري خطأ كثير. . » كذا في التمهيد 12/67 ـ 68.

ـ قال الترمذي في الجامع 3/303: «رواه مالك بن أنس، ومعمر، وعبيد الله بن عمر، وزياد بن سعد، وغير واحد من الحفاظ، عن الزّهري، عن عائشة مرسلاً، ولم يذكروا فيه «عن عروة» وهذا أصحّ».

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه عبد الله العمري وسفيان بن حسين، وجعفر بن برقان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: أصبحت حفصة وعائشة صائمتين فأهدي لهما هدية، فذكر الحديث. قال أبي: حدثنا ابن أبي مريم عن ابن عيينة، قال: سُئل الزّهري عن هذا الحديث فقال: لم أسمعه من عروة، إنّما حدثني رجل على باب عبد الملك بن مروان أنّ عائشة أصبحت صائمة كذا في العلل ج 1/ رقم 689.

وقال أيضاً في 1/ رقم 782: سألت أبي وأبا زرعة ـ فذكر بنحو ما سبق ـ فقالا: هو خطأ والصواب ما رواه مالك، وابن عيينة ويونس بن يزيد وعبيد الله العمري عن الزهري، عن عروة عن النبيّ ﷺ مرسل.

قلت: نقل البيهقي نحو هذا الكلام عن الإمام محمد بن يحيى الذهلي في السنن 4/281.

وأمّا قصّة ابن عيينة مع لزّهري التي تبيّن عدم سماعه للحديث فقد رواها أيضاً الطحاوي في شرح معاني الآثار 2/108 ـ 109، والبيهقي 4/280.

ـ ورواه صالح بن أبي الأخضر:

أخرجه من طريقه البيهقي 4/280، وابن عبد البرّ 12/68 ـ 69.

وصالح هذا ضعيف كما في التقريب ص 148.

وأشار ابن عبد البرّ إلى بعض الرواة الآخرين الذين ضعفهم ثم قال: «وحفاظ أصحاب ابن شهاب يروونه مرسلاً، منهم مالك، ومعمر، وعبيد الله بن عمر وابن عيينة». انظر: التمهيد 12/67 ـ 68.

ـ ورواه جرير بن حازم، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة:

أخرجه البيهقي في السنن 4/281 ثمّ قال عقبه: وجرير وإن كان من الثقات فهو واهم فيه، وقد خطأه في ذلك أحمد بن حنبل وعلي بن المديني، والمحفوظ عن يحيى بن سعيد، عن الزهري، عن عائشة مرسلاً. . ثمّ ساق سنده إليهما ثمّ ذكر للحديث طريقاً آخر واه وقال في الآخر، ورُوي من أوجه أُخر عن عائشة لا يصحّ شيء من ذلك قد بيّنت ضعفها في الخلافيات».

50 ـ حدّثنا علي بن أحمد بن سليمان، نا الحارث بن مسكين، نا عبد الرحمن بن القاسم[1]. ـ ح ـ.

51 ـ وحدّثنا أحمد بن سعيد، نا إسحاق بن الفرات[2] قالا: نا مالك، عن ابن شهاب: أَنَّ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ زَوْجَتَي النَّبِيِّ ﷺ، اصْبَحَتَا صَائِمَتَيْنِ مُتَطَوِّعَتَيْنِ فَأُهْدِيَ لَهُمَا طَعامٌ، فَأَفْطَرَتَا عَلَيْهِ. فَدَخَلَ عَلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَتْ عَائِشَةُ؛ فَقَالَتْ حَفْصَةُ: وَبَدَرَتْنِي بِالكَلَامِ وَكَانَتْ بِنْتُ أَبِيهَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصْبَحْتُ أَنَا وَعَائِشَةُ صَائِمَتَيْنِ، مُتَطَوِّعَتَيْنِ، فَأُهْدِيَ لَنَا طَعَامٌ فَأَفْطَرْنَا عَلَيْهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْضِيَا يَوْماً»[3].

52 ـ حدّثني أبو بكر أحمد بن عبد الوهّاب الكاتب، نا عبد الله بن شبيب، نا عبد الجبار بن سعيد المُسَاحِقي، نا سليمان بن محمّد العامري، حدثني عَمّي: عن ربيعة بن عثمان، عن الزّهري، عن عروة، عن عائشة

= وساق أبو الحسن الدارقطني ـ إمام صناعة العلل ـ الخلاف حول هذا الحديث وأجاد في عرضه وأفاد ثمّ قال: ولا يثبت، وليس فيها كلّها شيء ثابت. انظر: العلل 5/ الورقة 118 و 119 و 120. نقلته من هامش العلل الكبير للترمذي ص 119، وراجع شرح معاني الآثار 2/109، ونصب الراية 2/466 ـ 467.

(1) في الموطأ بروايته (ج 2ج ل 185 ـ 186/ أ ـ ب).

(2) أبو نعيم المصري، قال فيه الحافظ ابن حجر: صدوق فقيه. كما في التقريب ص 29، وراجع ترجمته في تهذيب الكمال 2/466 ـ 468.

(3) أخرجه في الموطأ محمد بن الحسن (363)، ويحيى بن يحيى الأندلسي 1/306/50، وسويد بن سعيد (971)، وأبو مصعب (827)، والطحاوي من طريق ابن وهب في شرح المعاني 2/108، والبيهقي من طريق ابن وهب أيضاً في السنن 4/279 جميعهم عن مالك، عن ابن شهاب: أنّ عائشة.. الحديث مرسلاً وهو المحفوظ كما سبق بيانه مفصّلاً.

رضي الله عنها قالت: أَصْبَحْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ صَائِمَتَيْنِ فَأُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِطَعَامٍ. فَذَكَرَهُ[1].

53 ـ حدّثنا علي بن أحمد بن سليمان، نا أحمد بن سعيد بن أبي مريم، نا خالد بن نِزَارٍ، سمعت مالك بن أنس يقُولُ لِفَتًى مِنْ قُرَيْشٍ: «يَا ٱبْنَ أَخِي تَعَلَّمْ الأَدَبَ قَبْلَ أَنْ تَتَعَلَّمَ العِلْمَ»[2].

54 ـ حدّثني أحمد بن عاصم أبو جعفر بمصر، نا يحيى بن عثمان بن

---

(1) إسناده ضعيف جداً.

عبد الجبار بن سعيد المُسَاحِقي قال العقيلي في الضعفاء 3/86: مديني في حديثه مناكير وما لا يتابع عليه. وذكره البخاري في التاريخ الكبير 6/109، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 6/32 ولم يذكرا في شأنه شيئاً من الجرح والتعديل وكأنهما لم يقفا على شيء من ذلك وإن كان الثاني ذكر أنّ أبا زرعة روى عنه!. وراجع الميزان 2/533، واللسان 3//474.

وعبد الله بن شبيب أبو سعيد الربعي قال الذهبي: أخباري علّامة لكنّه واه. قال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث. قلت: يروي عن أصحاب مالك.. قال ابن حبان: يقلب الأخبار ويسرقها.. كذا في الميزان 2/439، وانظر اللسان 3/371 ـ 372.

والحديث منكر بهذا الإسناد أي بزيادة عروة بين الزهري وعائشة رضي الله عنها.

وربيعة بن عثمان صدوق مترجم في تهذيب الكمال 9/132 ـ 136 ومن دونه لم أجد ترجمتهما والله أعلم.

(2) إسناده حسن.

خالد بن نزار الغسّاني أبو يزيد الأيلي. ذكره ابن حبّان في «الثقات» وقال: يغرب ويخطىء. وقال مغلطاي: «وخرّج الحاكم حديثه في مستدركه. وذكره ابن خلفون في جملة الثقات. وقال ابن الجارود في كتاب الآحاد: وخالد بن نزار أثبت من حرمي بن عمارة. وقال مسلمة في كتاب الصلة: روى عنه ابن وضاح وهو ثقة». كذا نقلاً عن هامش تهذيب الكمال 8/185 وقال ابن حجر في التقريب ص 91: «صدوق يخطىء.. مات سنة 222 هـ».

صالح، نا مسلم بن خالد، عن مالك بن أنس، وابن زياد، عن ابن شهاب، عن عامر بن سعد، عن أبي سعيد الخدري أنّ رسول الله ﷺ: «**نَهَى عَنِ المُلَامَسَةِ وَالمُنَابَذَةِ**»[1].

**55 ـ حدّثنا** أحمد بن عاصم، حدثني الحسن بن علي الأشعث، نا

---

(1) إسناده ضعيف، وهو منكر عن مالك.

ابن زياد يبدو لي ـ والله أعلم ـ أنّه عبد الله بن زياد بن سليمان المعروف بابن سمعان فهو المعروف بالرواية عن ابن شهاب. قال الحافظ في التقريب ص 174 «متروك» وراجع تهذيب الكمال 14/ رقم 327.

والراوي عن مالك مسلم بن خالد الزنجي ترجمة الخطيب في الرواة عن مالك (758: مختصره) وقال فيه الحافظ في التقريب ص 335: «فقيه صدوق كثير الأوهام». انظر أيضاً تهذيب الكمال 27/508، 514.

ويحيى بن عثمان بن صالح من رجال تهذيب الكمال 31/462 ـ 464 قال فيه الذهبي: «هو صدوق إن شاء الله». انظر: الميزان 4/396.

والحديث أخرجه الخطيب في الرواة عن مالك (ل 12/ ب) وقال: غريب جدّاً من حديث مالك لم يروه عنه مسلم بن خالد...».

وقد خالف الراوي عن مالك طائفة من الحفاظ عن مالك فقد رواه كلّ من ابن القاسم في روايته (99 ـ الملخّص)، ومن طريقه النسائي في المجتبى 7/259، وفي الكبرى (6100)، والشافعي 2/144، ومن طريقه أحمد 2/379، والبيهقي في السنن 5/341، وأبو مصعب (265)، ومن طريقه ابن حبان (الإحسان: 4975)، ويحيى بن يحيى الأندلسي 2/666/76، والبخاري عن ابن أبي أويس 4/359، ويحيى بن يحيى النيسابوري ومن طريقه مسلم 3/1151، والبيهقي في السنن 5/341، والحاكم الكبير من طريق سويد بن سعيد في عوالي مالك (97)، والجوهري من طريق القعنبي في مسند الموطأ (257 ـ بتحقيقي)، والبغوي من طريق أبي مصعب (2101)، جميعهم عن مالك عن محمد بن يحيى بن حبّان وأبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة به.

فهذا وجه الغرابة في إسناد الحديث والله أعلم. والملاحظ أنّ رواية مسلم بن خالد عن مالك تُعدّ من رواية الأقران لأنّه توفي في نفس السنة التي توفي فيها مالك بن أنس رحمه الله. انظر: ترتيب المدارك لعياض 2/175.

محمّد بن يحيى بن سلاّم، عن أبيه، عن مالك بن أنس وسعيد، عن معمر، عن الزّهري، عن سالم، عن عبد الله بن عمر، عن عمر: أَنَّ غَيْلاَنَ بنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ ثَمَانِ نِسْوَة فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «اخْتَرْ مِنْهُنّ أَرْبَعاً»[1].

---

(1) إسناده ضعيف.

يحيى بن سلاّم البصري نزيل إفريقية قال فيه أبو حاتم: صدوق. وقال أبو زرعة: لا بأس ربّما وهم. وقال ابن عدي: يُكتب حديثه مع ضعفه. وضعّفه الدارقطني. وقال أبو العرب: كان مفسّراً وكان له قدر ومصنفات كثيرة في فنون العلم، وكان من الحفاظ، ومن خيار خلق الله.

قلت: ذكر له ابن عدي بعض الأحاديث التي أُنكرت عليه منها حديث عن مالك ممّا يجعلنا نتوقّف على الأقل في روايته عن مالك إذا خالف من هو أوثق منه ويبدو أنّ هذا من ذلك.

انظر: الجرح والتعديل 9/155، والكامل 7/2708 ـ 2709، والسير 9/396 ـ 397، والميزان 4/380 ـ 381، ولسان الميزان 6/319 ـ 320.

وابنه محمد هذا ذكره الذهبي في الرواة عن أبيه.

وقد رواه الأثبات من أصحاب مالك عنه، عن ابن شهاب أنّه قال: بلغني أنّ رسول الله ﷺ قال لرجل من ثقيف، أسلم وعنده عشرُ نِسوةٍ حين أسلم الثقفي: «أَمسِكْ مِنهنّ أربعاً وفارِق سَائِرهنّ».

أخرجه ابن القاسم (ج 2/ ل 181/ أ ـ نسخة دار الكتاب المصرية)، ومحمد بن الحسن الشيباني (530)، وسويد بن سعيد (759)، ويحيى بن يحيى الأندلسي 2/586/76، وأبو مصعب (1693)، ورواه ابن أبي حاتم من طريق عبد العزيز الأويسي في العلل 1/400، ورواه سعيد بن منصور في السنن 2/ رقم 1868، والدارقطني من طريق عبد الله بن يوسف 3/207، والبيهقي من طريق الشافعي في السنن الكبرى 7/182 جميعهم عن مالك به.

قلت: ما استظهرته من مخالفة يحيى بن سلام لأصحاب مالك وجدت ابن عبد البرّ قد جزم به في التمهيد 12/54: «هكذا يحيى بن سلام، عن مالك، ومعمر، وبحر السقاء، عن الزّهري، عن سالم، عن أبيه مسنداً، فأخطأ فيه يحيى بن سلاّم على مالك، ولم يتابع عنه على ذلك..».

وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص 3/169: «وكذا وصله يحيى بن سلاّم، عن مالك ويحيى ضعيف». =

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

= قلت: فهذا وجه من وجوه الغرابة. والوجه الثاني هو مخالفة يحيى لأصحاب مالك في متن الحديث إن جاء في «الموطأ»: «عشر نسوة» بيننما ذكر هو «ثمان».

قلت: لعلّ يحيى بن سلام لسوء حفظه حمل رواية مالك على رواية معمر فأخطأ في ذلك.

وأمّا حديث سعيد ـ وهو ابن أبي عروبة ـ فقد أخرجه:

أخرجه أحمد 2/83، والترمذي (1128)، والدارقطني 3/269، والحاكم في المستدرك 2/192، والبيهقي في السنن 7/149 و 182، وابن حجر في تخريج أحاديث المختصر 1/79 جميعهم من طرق عن سعيد بن أبي عروبة، عن معمر، عن الزّهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه أنّه حدّثه: «أنّ رجلاً كان يُقال له: غيلان بن سلمة الثقفي كان تحته في الجاهلية عشر نسوة فأسلم وأسلمن معه فأمره النبيّ ﷺ أن يتخيّر منهنّ أربعاً».

وتابعه على هذه الرواية عن معمر «إسماعيل بن إبراهيم بن علية ومحمد بن جعفر غندر ويزيد بن زريع من حفّاظ أهل البصرة رووه هكذا موصولاً» كذا قال البيهقي.

وقد وهّم النقاد معمراً في روايته منهم الإمام البخاري فقد قال فيما نقله الترمذي 3/435: «هذا حديث غير محفوظ، والصحيح ما رواه شعيب بن أبي حمزة وغيره عن الزّهري، وقال: حُدّثت عن محمد بن سويد الثقفي أنّ غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشر نسوة. . . وإنّما حديث الزّهري، عن سالم، عن أبيه أنّ رجلاً من ثقيف طلّق نساءه، فقال له عمر: لتراجعنّ نساءك، أو لأرجمنّ قبرك كما رجم قبر أبي رغال».

وقال الإمام مسلم في كتابه «التّمييز»: «أهل اليمن أعرف بحديث معمر من غيرهم فإنّه حدّث بهذا الحديث عن الزّهري، عن سالم، عن أبيه بالبصرة وقد تفرّد بروايته عنه البصريون فإنّ حدّث به ثقة من غير أهل البصرة صار الحديث حديثاً وإلاّ فالإرسال أولى» كذا نقله البيهقي بسنده إليه 7/182 ونقله الحافظ في تخريج المختصر 2/196، وفي التلخيص 3/168 وحديث معمر قال فيه أبو زرعة كما في العلل لابن أبي حاتم 1/400 ـ 401: «مرسل أصحّ» ونقل ابن حجر عن أحمد أنّه قال: «هذا الحديث ليس بصحيح والعمل عليه» وأعلّه بتفرّد معمر بوصله، وتحديثه به في غير بلده هكذا.

**56** ـ حدّثني أحمد بن نصر الحافظ، أنا عيسى بن غيلان، نا حاضر بن مُطهَّر، نا أبو النّضر يحيـى بن كثير، نا عامر الأحول، ويحيـى بن أبي أُنَيْسَة الجزري، عن الزّهري، سمعت عروة بن الزّبير يقول: سمِعتُ عائشة تقول: **«أَمَرَ رسول الله ﷺ أَنْ نَقْبَلَ مَا عَفَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَأَخْلَاقِهِمْ»، تَعْنِي فِي قوله: «خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالعُرْفِ»**[1].

---

= وقال ابن عبد البرّ 12/54 ـ 589: «ووصله معمر فرواه عن ابن شهاب، عن سالم، عن ابن عمر، ويقولون: إنّه من خطأ معمر، وممّا حدّث به بالعراق من حفظه، وصحيح حديثه ما حدّث به باليمن من كتبه. . . والأحاديث المروية في هذا الباب كلّها معلولة وليست أسانيدها بالقوية، ولكنها لم يرو شيء يخالفها عن النبي ﷺ والأصول تعضّدها والقول بها والمصير إليها أولى وبالله التوفيق».

وقد توسع بعضهم في الكلام على طرقه وأسانيده كالبيهقي وابن حجر ومن المعاصرين العلاّمة الألباني وقد مال إلى تصحيحه ابن حبّان والحاكم والبيهقي وابن القطان الفاسي وابن حجر بقوله في موضعين من تخريج أحاديث المختصر 1/79 و 2/196: «هذا حديث حسن»! وصحّحه العلامة الألباني في إرواء الغليل 6/291 ـ 295 وفي ذلك نظر شديد يُعلَم ممّا تقدّم.

* تنبيه: جزم محقق «مسند أبي يعلى» 9/325 بصحّة إسناده من طريق إسماعيل بن إبراهيم عن معمر موصولاً به.

وهو خطأ صُراحٌ يُعرف من الكلام السابق والله أعلم.

(1) إسناده ضعيف.

عامر الأحول وهو عامر بن عبد الواحد الأحول البصري قال الحافظ في التقريب ص 161: «صدوق يخطىء» وانظر: تهذيب الكمال 14/65 ـ 67، والميزان 2/362.

ويحيـى بن أبي أُنيسة المتابع له ضعيف كما قال الحافظ في التقريب ص 373. انظر أيضاً: تهذيب الكمال 31/223ـ230، والميزان 4/364 ـ 365.

ويحيـى بن كثير أبو النّضر صاحب البصري. قال فيه أبو زُرعة وأبو حاتم: ضعيف الحديث. انظر: تهذيب الكمال 3/502ـ504، وقال الذهبي في السير 9/539: «واه».

والآية هي من سورة الأعراف رقم 199. وانظر تفسير ابن كثير 2/279، وفتح الباري للحافظ ابن حجر 8/305.

57 ـ حدّثنا محمد بن محمد بن سليمان قُرِىء على سويد[1] عن مالك.

ـ ح ـ.

58 ـ حدّثنا [أحمد بن سليمان][2] قال: نا أبو موسى إسحاق بن موسى، نا معن، نا مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عمرة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: «**كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ القُرآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ فَتُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ مِمَّا تُقْرَأُ مِنَ القُرآنِ**»[3].

59 ـ حدّثنا أبو بكر أحمد بن عمرو بن جابر بالرملة، نا الحسن بن

---

(1) أخرجه سويد بن سعيد في روايته في آخر كتاب الطلاق ص 360/ رقم 804 ط. البحرين.

(2) زيادة من هامش الأصل وعليه علامة تصحيح..

(3) إسناده صحيح.

أخرجه مالك في الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني (625) وبرواية يحيى بن يحيى الأندلسي 2/608/17، وبرواية أبي مصعب 2/ رقم 1754، ومن طريقه البغوي في شرح السنة (2283)، وابن حجر في تخريج أحاديث المختصر 2/239، وأخرجه الدارمي من طريق روح (2253)، ومسلم عن يحيى بن يحيى النيسابوري (1452)، وأبو داود عن القعنبي (2062) ومن طريقه ـ أي القعنبي ـ الجوهري في مسند الموطأ (501: بتحقيقنا)، وابن حجر في المصدر السابق 2/239، والترمذي من طريق معن (1150)، والنسائي من طريق معن وابن القاسم في المجتبى 6/100، ومن طريق ابن القاسم وحده في الكبرى (5448)، والبيهقي من طريق الشافعي وأحمد بن محمد الأزرقي وعبد الله بن يوسف ويحيى بن يحيى النيسابوري في السنن 7/453 ـ 454 جميعهم عن مالك به.

وقال ابن حجر: «هذا حديث صحيح».

قلت: وقد تُوبع مالك على رواية هذا الحديث. فقد أخرجه مسلم (1452) من طريق سليمان بن بلال وعبد الوهّاب الثقفي كلاهما عن يحيى بن سعيد، عن عمرة به.

أمّا وجه الغرابة في هذا الحديث فلم تتبيّن لي إلى حدّ الآن والله الموفّق.

أحمد بن الطيّب، نا محمّد بن عبد الرحيم بن شروس، عن مالك، عن ابن شهاب، عن محمّد بن جبير بن مطعم، عن أبيه أنّ رسول الله ﷺ قال: «**لِي خَمْسَة أَسْمَاءٍ: أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحْمَدُ، وَأَنَا المَاحِي الَّذِي يُمْحَى بِي الكُفْرُ، وَأَنَا الحَاشِرُ الَّذِي يَحْشُرُ اللَّهُ عَلَى قَدَمِي، وَأَنَا العَاقِبُ**»[1].

**60** ـ حدّثنا أبو الحسن محمّد بن أحمد بن الهيثم، نا إسحاق بن الحسن الطحّان، نا محمّد المبارك الصّوري، سمعتُ رجلاً يقول لمالك بن أنس: أخبرك ابن شهاب، عن محمد بن جُبير بن مُطعم، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ قال: «**لِي خَمْسَةُ أَسْمَاءٍ: أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحْمَدُ، وَأَنَا المَاحِي، وَأَنَا الحَاشِرُ، وَأَنَا العَاقِبُ**»[2].

---

(1) إسناده ضعيف من هذه الطريق والحديث صحيح.

محمد بن حُميد بن عبد الرحيم بن شروس الصغاني. قال ابن ناصر الدّين: «من أصحاب مالك. أخذ عنه الموطأ. يروي عنه أبو علي الحسن بن أحمد بن الطيب الصنعاني. ذكره القاضي عياض ونسبه أبو بكر الخطيب فقال: محمد بن عبد الرحيم لم يذكر حُميداً.

قال القاضي عياض: وقد رأيت موطأه عن مالك وهو غريب لم يقع لأصحاب اختلاف الموطآت فلهذا لم يذكروا منه شيئاً، إنّما يذكرون من حديث ابن شروس ما في غير الموطأ. أنظر كتاب «ترتيب المدارك» (2/195) وكذا في إتحاف السالك ص 230.

قلت: ابن شروس ليس فيه من الكلام أكثر من هذا والظاهر أنّه مجهول الحال والله أعلم.

والحديث أخرجه من هذه الطريق ابن عبد البرّ في التمهيد 9/152 ابن ناصر الدين في الإتحاف ص 230 ـ 231.

(2) إسناده صحيح.

ابن المبارك الصوري الرّاوي عن مالك هو محمّد بن المبارك بن يعلى القرشي أبو عبد الله. الصوري، نزيل دمشق القلانسي ولد سنة 153 وتوفي سنة 215 هـ.

قال ابن ناصر الدين: «كان من الثقات الأثبات روى الموطأ من طريقه أبو الطيب علي بن محمد بن أبي سليمان الرقّي». انظر: إتحاف السالك ص 113 ـ =

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

= 114، وتهذيب الكمال 26/ رقم 5577، والسير 10/390.

ومن هذه الطريق أخرجه:

ابن عبد البرّ في التمهيد 9/152، وابن ناصر الدين في الإتحاف ص 114.

وعند ابن ناصر في آخره: «قال: نعم».

وقد تابع ابن شروس وابن المبارك على وصل الحديث من تلاميذ مالك جماعة منهم:

ـ معن بن عيسى:

أخرج روايته البخاري في صحيحه عن إبراهيم بن المنذر عنه 6/554 ـ فتح ـ، وأبو عوانة كما في فتح الباري 6/555، وابن عبد البرّ في التمهيد 9/153.

ـ عبد الله بن نافع:

أخرج روايته أبو عوانة كما في فتح الباري 6/555، وابن عبد البرّ 9/152 وأشار إلى ذلك ابن ناصر الدّين ص 114.

ـ جويرية ابن أسماء:

أخرج روايته ابن ناصر الدين في الإتحاف ص 152، والإسماعيلي في مستخرجه كما في فتح الباري 6/555.

ـ أبو مصعب الزّهري:

أخرجه من طريقه الجوهري في مسند الموطأ (203 ـ بتحقيقنا).

قال الجوهري: «هذا في الروايات عن محمد بن جبير بن مطعم مرسلاً ليس فيها عن أبيه، وهو عند معن وابن المبارك الصوري، عن أبيه مُسنداً» وبنحو ذلك قال الحافظ دعلج وابن الحذّاء كما في إتحاف السالك ص 114.

وقال الدارقطني: «أكثر أصحاب مالك أرسلوه» كذا في الفتح 6/555.

وكذا قال ابن عبد البرّ في التمهيد 9/151.

قلت: رواية الإرسال أخرجها:

يحيى بن يحيى الأندلسي 2/1004/1، وسويد بن سعيد (1476).

وزاد ابن عبد البرّ: «القعنبي وابن بكير وابن وهب وابن القاسم وعبد الله بن يوسف وابن أبي أويس» 9/151.

وأنا أميل إلى القول بتصحيح الحديث موصولاً لأمور:

**أوّلاً**: أنّ من وصله عن مالك من كبار تلاميذه الثقات الأثبات وإن كانوا أقلّ

61 ـ حدّثنا أبو بكر أحمد بن عمرو بن جابر، نا أبو عمر عبد العزيز بن الحسن بن بكر بن عبد الله بن عطاء بن الشرود: حدّثني أبي، عن جدّي، نا مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا كَبُرَ وَسَنَّ وَثَقُلَ قَالَ لَهُ تَمِيمُ الدَّارِي: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلاَ أَجْعَلُ لَكَ مِنْبَراً أَتَّكِىءُ عَلَيْهِ مَا شِئْتَ أَوْ أَفْعَلُ. فَجَعَلَ لَهُ مِرْقَاتَهُ بِمَوْضِعِ لِمَجْلِسِهِ الَّذِي يَجْلِسُ عَلَيْهِ. فَلَمَّا صَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ، وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ يَسْتَنِدُ إِلَى جِذْعٍ مِنْ سَوَارِي المَسْجِدِ، وَكَانَتْ السَّوَارِي مِنْ جُذُوعِ السَّعَفِ مِنْ جَرِيدٍ، فَصَرَخَتِ السارِيَةُ صَرْخَتَيْنِ شَدِيدَتَيْنِ حَتَّى سَمِعَهَا النَّاسُ. فَنَزَلَ عِنْدَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَالْتَزَمَهَا، وَقَالَ لَهَا شَيْئاً ما يُدْرَى مَا هُوَ فَسَكَنَتْ»(1).

62 ـ حدّثنا محمّد بن هارون بن حُميد، نا سفيان بن وكيع، نا عبد الله بن

---

= عدداً من الآخرين باستثناء ابن شروس.

ثانياً: أنّ عبارات النقاد كالدارقطني غير صريحة في تضعيف رواية الوصل.

ثالثاً: تصحيح البخاري الإمام رواية معن الموصولة وكأنّه والله أعلم اختيار منه لذلك. وقد قال ابن ناصر الدين بعد أن رواه من طريق جويرية: «حديث صحيح عال..».

رابعاً: إنّ الإمام قد ثبت عنه أنّه يسند الحديث أحياناً ويرسله أحياناً أخرى وهذا منها، وإلاّ لزم القول بتخطئة بعض الرواة الحفّاظ الثقات بدون حجة وهذا غير مرضي.

قلت: لعلّ ابن مظفّر استغربه من رواية ابن شروس لندرة حديثه وعزّته، والله أعلم.

(1) إسناده ضعيف جدّاً وهو منكر عن مالك.

بكر بن عبد الله بن الشرود الصنعاني. يروي عن معمر ومالك. قال ابن معين: كذّاب ليس بشيء. وقال النسائي والدارقطني: ضعيف. وقال ابن حبّان: روى عنه ابن أبي السري والناس، يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل. وقال الساجي: ضعيف. وقال ابن الجارود: صنعاني ليس بشيء. انظر: الميزان 1/346، واللسان 2/65 ـ 66.

رجاء، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: **أَنَّ تَمِيماً الدَّارِيَّ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَلاَ أَتَّخِذُ لَكَ مِنبَراً تُكَلِّمَ النَّاسَ عَلَيْهِ؟ فَاتَّخَذَ لَهُ مِنبَراً لَهُ أَرْبَعُ قَوَائِمَ. فَلَمَّا صَعِدَ حَنَّ الجِذْعُ الَّذِي كَانَ يَخْطُبُ إِلَيْهِ فَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَاحْتَضَنَهُ حَتَّى سَكَنَ»**[1].

**63** ـ حدّثنا أبو حفص عمر بن محمّد بن المسيّب، نا جعفر بن هاشم، نا عمر بن مرزوق، قال، نا مالك، عن سهيل، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد، عن أبيه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«مَنْ تَثَاءَبَ فَلْيَكْظِمْ ثَلاثاً»**[2].

---

(1) إسناده ضعيف.

عبد الله بن رجاء بن عمر الغداني: «صدوق يهم قليلاً» كما في تقريب الحافظ ص؟؟، وانظر: تهذيب الكمال 14/495 ـ 500.

وسفيان بن وكيع الراوي عنه ضعيف كما في الميزان 2/173، وتهذيب الكمال 11/200 ـ 203.

وهذا الثاني هو علّة الحديث في رأيي، فإنّ المحفوظ في هذا الحديث ما رواه الثقات من طريق نافع، عن ابن عمر بدون ذكر لتميم الداري.

فقد أخرج الحديث البخاري من طريق أبي حفص عمر بن العلاء 6/601 ـ فتح ـ، والترمذي من طريق معاذ بن العلاء (505)، والدارمي في المسند من طريق معاذ بن العلاء (31) كلاهما عن نافع، عن ابن عمر بنحوه مختصراً.

قال أبو عيسى: «حديث ابن عمر حديث حسن غريب».

انظر أيضاً كلام الحافظ في فتح الباري 6/602 والله أعلم.

(2) شاذّ بهذا الإسناد عن مالك.

شيخ المؤلّف هو عمر بن محمد بن المسيّب بن ضريس أبو حفص يُعرَف بالنيسابوري، حدّث عن الحسن بن عرفة، وإبراهيم بن مجشّر، وأبي عتبة أحمد بن الفرج، وجعفر بن هاشم. وروى عنه ابن المظفر، والقاضي الجراحي، والدارقطني، وابن شاهين. قال الدارقطني: كان ثقة توفي سنة 321 هـ. انظر: تاريخ بغداد 11/226.

جعفر بن هاشم لم أجد ترجمته ولم يذكره المِزّي في الرواة عن عمرو بن مرزوق!.

وعمر بن مرزوق الباهلي رغم إكثاره وصدقه فقد تكلّم فيه بعضهم منهم =

في «الموطأ» عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيّ ﷺ.

**64 ـ حدّثناه** علي بن أحمد بن سليمان، نا أبو الطاهر، نا ابن وهب، عن مالك بن أنس، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**التَّثَاؤُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ فَأَيُّكُمْ مَا تَثَاءَبَ فَلْيَكْظِمْ مَا اسْتَطَاعَ**»[1].

**65 ـ حدّثنا** أبو القاسم عبد الله بن محمّد بن جعفر قال: سمعت يونس بن عبد الأعلى، سمعت ابن وهب يقول: سمعت مالكاً يقول: «**عِنْدِي عَنْ ابنِ شِهَابٍ أَدْرَاجٌ وَأَدْرَاجٌ لَمْ أُحَدِّثْ بِهَا وَلاَ أُحَدِّثُ بِهَا**»[2].

---

= يحيى بن سعيد القطان والدارقطني من أجل ذلك قال فيه الحافظ: ثقة فاضل له أوهام. انظر: تهذيب الكمال 22/224 ـ 230، والتقريب ص 262.

قلت: وعليه فإنّ مخالفته لمن أوثق منه من أصحاب مالك تجعل روايته لهذا الحديث بهذا السند عن مالك شاذة.

(1) تبيّن لي باستقراء صنيع المؤلّف في هذا الكتاب أنّ قوله في «الموطأ» يعني به المحفوظ عن مالك، أو الصحيح عن مالك، ونحو هذا والله أعلم. والغريب لم يخرجه أحد من أصحاب الموطآت المطبوعة وقد رواه بعضهم في الموطأ فرواه الجوهري من طريق القعنبي رقم (622) من الطريق التي ذكرها المؤلّف.

قال الحافظ الجوهري في مسند الموطأ (ص 489 رقم 622: بتحقيقنا): «وهذا الحديث عند ابن وهب وابن القاسم، وابن عفير في الموطأ، وعند القعنبي خارج الموطأ، وليس عند ابن بُكير ولا أبي مُصعب».

وقد أخرج هذا الحديث مسلم 4/2293، والترمذي (370)، ومن طريقه البغوي في شرح السنة (728)، وابن خزيمة (920)، وأحمد في المسند 2/397، والبيهقي 2/289 جميعهم من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه به.

ثم بدا لي أمران:

ـ **أحدهما**: احتمال أن يكون الخطأ من الراوي عن عمرو بن مرزوق.

ـ **ثانيهما**: الخطأ في متن الحديث فلفظ الرواية الأولى مقيّد بعدد بينما لفظ الثانية مطلق مع إضافة ذكر الشيطان في أوّلهما والله أعلم.

(2) إسناده صحيح. =

66 ـ حدّثنا أبو بكر محمّد بن مسكين بن عبد الله بمصر، نا هاشم بن مرثد، سمعت يحيى بن معين يقول: «**أَكْثَرُ النَّاسِ في الزُّهري مالكُ بن أنس ثُمَّ مَعْمَر ثُمَّ عُقيل ويُونس**»[1].

67 ـ حدّثنا علي بن أحمد بن سليمان، نا أحمد بن سعيد بن أبي مريم، سمعت يحيى بن معين يقول: «**مالكٌ أميرُ المؤمنينِ في الحديث**»[2].

68 ـ حدّثنا محمد بن محمد بن سُليمان، قال: قُرِئَ على سويد عن مالك[3]. ـ ح ـ.

قال: وحدثنا أحمد بن سنان، نا عبد الرحمن بن مهدي، نا مالك، عن الزّهري، عن علي بن الحسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد: أنَّ النبيّ ﷺ قال: «**لاَ يَرِثُ المُسْلِمُ الكَافِرَ**»[4].

---

= رواه ابن مخلد الدوري في ما رواه الأكابر عن مالك (43)، وأبو نعيم في الحلية 6/322 وذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ 1/209 ـ 210، وفي السير 8/62، وابن ناصر الدين في إتحاف السالك ص 94 ـ 95، وعند أبي نعيم في آخره: «قلت: لِمَ يا أبا عبد الله؟ قال: لم يكن العمل عليها فتركتها».

(1) إسناده صحيح.
رواه الدوري في تاريخه عن يحيى بن معين 2/543 وعنده: «أثْبَتُ الناس..» وبنحوه رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 8/205.

(2) إسناده صحيح.
روماه ابن عدي في الكامل 1/102 وعنه الباجي في التعديل 2/770 ورواه الجوهري في مسند الموطأ (71: بتحقيقنا) وذكره ابن ناصر في إتحاف السالك ص 70 جميعهم مطوّلاً.

(3) لا يوجد في نسخة سويد بن سعيد المطبوعة ويبدو ـ والله أعلم ـ أنّ هذه النّسخة سقط من أصلها عدّة أبواب! وعنده أثر في كتاب الميراث فيه «عَمرو بن عثمان» انظر رقم (471).

(4) إسناده صحيح.
أخرجه من طريق ابن مهدي الإمام أحمد في المسند 5/208 به سنداً ومتناً. =

**69 ـ حدّثنا علي بن أحمد بن سليمان، نا أحمد بن سعيد بن أبي مريم: سمعت يحيى بن معين قال: قال لي عبد الرحمن بن مهدي قال لي مالك بن أنس: «تَرَاني لا أَعْرِفُ عُمَر من عَمْرُو؟ هذه دَار عُمَر، وهذه دار عَمْرٍو، فقُلْتُ لَهُ: فَكَيف حَدَّثَكُم؟ قال: كَان يقول: عُمَرُ»[1].**

---

= وقد تابع عبد الرحمنَ بن مهدي على قوله عن مالك «عمر بن عثمان» كلٌّ من: محمد بن الحسن في روايته (728) وابن وهب وابن القاسم في روايتيهما (ح 2/ ق 60/ أ ـ نسخة دار الكتب المصرية)، ومن طريق ابن القاسم النسائي في الكبرى (6372)، ومصعب بن عبد الله أخرجه من طريقه ابن عبد البرّ في التمهيد 162/9، والقعنبي أخرجه من طريقه الجوهري في مسند الموطأ (210: بتحقيقنا)، والمِزّي في تهذيب الكمال 155/22، ويحيى بن يحيى الأندلسي في روايته 10/519/2، وأحمد بن إسماعيل رواه من طريقه العلائي في بغية الملتمس ص 180.

(1) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 248/6، والجوهري في مسند الموطأ (210: بتحقيقنا) وقد خالف هؤلاء طائفة أخرى من أصحاب مالك فقالوا فيه: «عَمرو بن عثمان» منهم:

أبو مصعب الزّهري في روايته (ج 2/ رقم 3061)، وابن وهب في رواية أخرى رواها من طريقه الطحاوي في شرح معاني الآثار 265/3، ورواه كذلك عبد الله بن المبارك وزيد بن الحُباب ومعاوية بن هشام في السنن الكبرى للنسائي (6373، 7374 6375) ورواه يحيى بن بكير في موطأه على الشك فقال: عمرو أو عمر بن عثمان كما في التمهيد 160/9.

قال النسائي 81/4: «والصواب من حديث مالك عُمر بن عثمان ولا نعلم أنّ أحداً من أصحاب الزّهري تابعه على ذلك، وقد قيل له: فتثبت منه! قال: هذه داره».

وقد تصحّفت كلمة «عمر» إلى «عمرو» على المحققَيْن للسنن الكبرى ففسد بذلك مقصود النسائي!.

وقال ابن عبد البرّ 160/9: «والثابت عن مالك عمر بن عثمان كما روى يحيى وتابعه القعنبي وأكثر الرواة».

وقد خطّأ النقاد من المحدّثين مالكاً واعتبروه قد وهِم في هذا فقال تلميذه ابن أبي أويس: «أخطأ مالك بن أنس في اسم عمرو بن عثمان فقال عمر بن عثمان وإنما=

70 ـ حدّثنا أبو جعفر أحمد بن محمّد بن سلمة بن سلامة الطحاوي، ثنا عبد الغنيّ بن رفاعة، نا ابن وهب، أخبرني مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر: أنّ رسول الله ﷺ قال: «أَحْفُوا الشَّوَارِبَ وَأَعْفُوا اللِّحَى»[1].

---

= هو عمرو بن عثمان وأشار بيده إلى دارٍ فقال: هذه دار عمر بن عثمان» كذا في الجرح والتعديل 248/6 وقال البخاري: «هو وهم» كما في التاريخ الكبير 354/6. وقال أبو زرعة الرازي: «الرواة يقولون عمرو ومالك يقول عمر بن عثمان. .» كذا في العلل لابن أبي حاتم الرازي 50/2 رقم 1635.

وقال الدارقطني: «قول الجماعة هو الصواب إن شاء الله لاتفاقهم وكثرتهم وكثرة عددهم وهم حفاظ» كذا نقله العلائي في بغية الملتمس ص 185.

وقال حافظ المغرب ابن عبد البرّ: «ومالك لا يكاد يُقاسُ به غيره حفظ وإتقاناً. لكن الغلط لا يسلم منه أحد وأهل الحديث يأبون أن يكون في هذا الإسناد إلاّ عمرو بالواو. وقال علي بن المديني عن سفيان بن عيينة أنّه قيل له: إنّ مالكاً يقول في حديث: لا يرث المسلم الكافر. عمر بن عثمان. فقال سفيان: لقد سمعته من الزّهري كذا وكذا مرّة وتفقّدته منه فما قال إلاّ عمرو بن عثمان.

قال أبو عمر: وممّن تابع ابن عيينة على قوله: عمرو بن عثمان ـ معمر وابن جريج، وعقيل، ويونس بن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة، والأوزاعي والجماعة أولى أنْ يُسَلَّمَ لَها. . .» كذا في التمهيد 162/9.

قلت: هذا يكون الإنصاف.

وقد استوفى طرق أحاديث الثقات الذين خالفوا مالكاً في ذلك النسائي في السنن الكبرى 81/4 ـ 82، والعلائي في بغية الملتمس ص 180 ـ 187.

ولهذا السبب عدل صاحبا الصحيح عن إخراج الحديث من طريق مالك انظر المصدر السابق ص 185، وراجع التمهيد 160/9 ـ 162، وفتح الباري 51/12.

(1) إسناده صحيح رجاله كلّهم ثقات لكنه شاذٌ.

شيخ المؤلّف الإمام الحافظ الطحاوي.

وعبد الغني بن رفاعة هو ابن أبي عقيل المصري ثقة فقيه مصري كما قال الحافظ في التقريب ص 216 وراجع ترجمته في تهذيب الكمال 229/18 ـ 230.

أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار من طريق ابن أبي عقيل وهو ابن رفاعة قال: ثنا ابن وهب به 230/4.

وقد تابع ابن وهب على روايته هذا عن مالك النعمان بن عبد السلام. =

71 ـ **حدّثنا** علي بن أحمد بن سليمان، نا هارون بن سعيد الأيلي، نا أشهب بن عبد العزيز: أخبرني مالك، عن يحيـى بن سعيد، عن أبي بكر ـ يعنيْ ابن محمّد بن عمرو بن حزم ـ، عن عمرة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ سَيُوَرِّثُهُ**»(1).

---

= أخرجه من طريقه أبو نعيم في تاريخ أصبهان 2/28 و 248. وهو صدوق له ترجمة حسنة في طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ 2/5 ـ 15 رقم 81 فهذه متابعة حسنة لعبد الغني.

ثم إنّي وجدت ابن عبد البرّ رواه في التمهيد 24/142 من طريق أحمد بن سعيد الهمداني. حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني مالك، وعبد الله، عن نافع، عن ابن عمر به.

والهمداني هذا قال فيه الحافظ: «صدوق» كما في التقريب للحافظ ص 12 وعليه فإنّه متابع قويّ لعبد الغني بن رفاعة وبرأ من الوهم في روايته وإنّما قلت باحتمال أن يكون الوهم من ابن وهب، لأنّه هو نفسه له رواية توافق رواية جمهور الرواة عن مالك، ثمّ من المستبعد أن يُقال إنّ مالكاً يرويه بالوجهين لأنه رحمه الله جاء عنه أنّه قال: «كنتُ إذا سمعت من نافع حديثاً لا أُبالي ألاّ أسمعه من أحد» رواه بسند صحيح ابن أبي حاتم في الجرح 8/452، والبخاري في التاريخ الكبير 8/58، والجوهري في المسند ، (642).

ولا يفوتني أنْ أنبّه أنّ الحديث ثابت من حديث نافع عن ابن عمر:

أخرجه مسلم من طريق عبيد الله وعمر بن محمد 1/222، وأحمد من طريق عبد الله 2/16، وكذا النسائي في المجتبى 1/16 ومثله الترمذي (2763)، والطحاوي 4/230، وابن عبد البرّ 24/143.

وقال الترمذي: «حديث صحيح».

فائدة: قال ابن عبد البرّ: «فقال أهل اللغة: أبو عبيد والأخفش وجماعة: الإحفاء الاستئصال، والإعفاء: ترك الشعر لا يحلقه. . كذا في التمهيد 24/143.

(1) إسناده صحيح.

أشهب بن عبد العزيز بن داوُد القيسي أبو عمرو المصري. ثقة فقيه توفي سنة =

72 - حدّثناه أبو الحسن بن سراج المصري، نا أبو زهير عبد. . . بن إبراهيم الدمياطي، نا مطرّف بن عبد الله، عن مالك، عن يحيـى بن سعيد، عن أبي بكر، عن عمرة، عن عائشة قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ لَيُوَرِّثَنَّهُ»[1].

في «الموطأ»: مالك عن يحيى، عن عمرة[2].

---

= 204 هـ انظر التقريب ص 38، له ترجمة جيدة في إتحاف السالك ص 169 ـ 173 لابن ناصر الدين الدمشقي.

أخرجه من هذه الطريق أي عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن أبي بكر، عن عمرة، عن عائشة.

في الموطأ محمد بن الحسن الشيباني في باب حق الجار من الجامع ص 329 رقم (935).

ولم أجده فيما لدي من الموطآت المطبوعة والمخطوطة!.

وقد أخرجه من طريق قتيبة في الموطأ الجوهري في مسند الموطأ (827: بتحقيقنا) وعزاه في المصدر نفسه لمَعن ولمُصعب الزُبيري وابن بُردٍ.

وقد أخرجه من طريق مالك بهذا الإسناد:

البخاري (6014)، وفي الأدب المفرد (101) عن ابن أبي أويس ومسلم عن قتيبة 2025/4، والبيهقي من طريق ابن أبي أويس في السنن 275/6.

ولا أدري هل أنّ هذين الروايتين هما في الموطأ أم خارجه، والله أعلم.

(1) إسناده صحيح.

مطرّف بن عبدالله بن مطرّف بن سليمان بن يسار أبو مصعب المدني.

وظاهر كلام المؤلّف رحمه الله يُفهم منه أنّ هذين الطريقين اللذين ساقهما ليسا ممّا يرويهما مالك في «الموطأ»، وهل هو ترجيح منه إلى أنّ المحفوظ في هذا الحديث ما في «الموطأ» كما سبق قبل قليل الإشارة إلى ذلك عند الجوهري؟ لا أظنّ ذلك، بل ما أميل إليه هو أنّ مالكاً رحمه الله كان يرويه تارة هكذا بإثبات أبي بكر بن محمد وتارة بإسقاطه وأثبت كُلاًّ منهما في «الموطأ» والله أعلم.

ويكفي في ذلك صحة إخراج صاحبي «الصحيح» من الحديث طريق مالك بإثبات أبي بكر بن محمد في الإسناد والله أعلم.

(2) أخرجه الطحاوي من طريق ابن وهب في مشكل الآثار 25/4. =

73 ـ حدّثنا أبو الحسن علي بن أحمد بن سليمان، نا أبو الطاهر، نا ابن وهب، عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن عبيد الله بن عتبة بن مسعود: دَخَلَ عَلَي طَلْحَةَ يَعُودُهُ قَالَ: وَجَدْنَا عِنْدَهُ سَهْلَ بنَ حُنَيْفٍ فَدَعَا أَبُو طَلْحَةَ إِنْسَاناً فَنَزَعَ نَمَطاً تَحْتَهُ فَقَالَ لَهُ سَهْل بنُ حُنَيْفٍ: لِمَ تَنْزَعُهُ؟ قَالَ: لأَنَّ فِيهِ تَصَاوِيرَ وَقَدْ قَالَ فِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مَا قَدْ عَلِمْتَ. فَقَالَ سَهْلُ بنُ حُنَيْفٍ: أَلَمْ يَقُلْ: إِلاَّ مَا كَانَ رَقْماً فِي ثَوْبٍ؟ قَالَ: بَلَى ولَكِنَّهُ أَطْيَبُ لِنَفْسِي[1].

---

= وقد تابع مالكاً في روايته الحديث عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد، عن عمرة به.

الليث بن سعد، وعلي بن مسهر عند مسلم 4/2025، والطحاوي 4/25 ممّا يؤكد صحّة الحديث بالوجهين والله أعلم.

(1) إسناده صحيح في الظاهر وله علّة.

أخرجه ابن القاسم (الملخّص: 427، ويحيى بن يحيى الأندلسي 2/966/7، وسويد بن سعيد (672)، وأبو مصعب (2034)، وأحمد عن إسحاق بن عيسى 3/486، والترمذي من طريق معن (1750)، والنسائي من طريق معن في المجتبى 8/212، وفي الكبرى (ج 5/ رقم 9766)، والطحاوي من طريق ابن وهب في شرح معاني الآثار 4/285، وابن حبّان من طريق أبي مصعب (5851)، والجوهري من طريق يحيى بن يحيى الأندلسي وعبد الله بن يوسف والقعنبي في مسند الموطأ (392) والبيهقي من طريق ابن أبي أويس في السنن 7/271، جميعهم عن مالك به.

وقال الترمذي: «حسن صحيح».

ولا أدري وجه الغرابة في هذا الحديث فقد ذكره الجوهري ولم يعلّق عليه بشيء وهو في الغالب ينبّه على الاختلاف الذي يحصل في بعض أحاديث الموطأ. ثمّ تبيّن ذلك الأمر حين رجعت إلى الكتاب الفذ في بابه «التمهيد» فقال صاحبه رحمه الله 21/192 ـ 194: «لم يختلف الرواة عن مالك في إسناد هذا الحديث ومتنه في الموطأ وفيه عن عبيد الله أنّه دخل على أبي طلحة: فأنكر ذلك بعض أهل العلم وقال: لم يلق عبيد الله أبا طلحة، وما أدري كيف قال ذلك وهو يروي حديث مالك هذا؟ وأظنّ ذلك ـ والله أعلم ـ من أجل أنّ بعض أهل السير قال: توفي أبو طلحة سنة أربع وثلاثين في خلافة عثمان رضي الله عنه، وعبد الله لم يكن في ذلك الوقت =

74 - حدّثنا محمّد بن أحمد بن. . . . . . . . ، نا أبو محمّد عبد الرزاق بن منصور، نا المغيرة بن عبيد الله بن عمّ حيَّة بن حابس، نا. . . . . . . .[1] بن صفوان بن سُليم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الغُسْلُ يَوْمُ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ مِنَ المُسْلِمِينَ شَهِدَ الجُمُعَةِ**»[2].

---

= ممّن يصحّ له سماع. . . قال: أمّا سهل بن حنيف فلا يشك عالم بأنّ عبيد الله بن عبد الله لم يره ولا لقيه ولا سمع منه، وذكره في هذا الحديث خطأ لا شك فيه، لأنّ سهل بن حنيف توفي سنة ثمان وثلاثين وصلى عليه علي رضي الله عنه، ولا يذكره في الأغلب عبيد الله بن عبد الله لصغر سنّه يومئذ، والصواب في ذلك والله أعلم عثمان بن حنيف وكذلك رواه محمد بن إسحاق عن أبي النضر سالم عن عبيد الله بن عبد الله، قال: انصرفت مع عثمان بن حنيف إلى دار أبي طلحة نعوده فوجدنا تحته نَمَطاً، وساق الحديث بمعنى حديث مالك عن أبي النّضر. .

قلت: حديث ابن إسحاق:

أخرجه النّسائي في الكبرى (9765)، والطحاوي في شرح المعاني 4/285 به وظاهره إسناده الصحّة لولا عنعنة ابن إسحاق!.

ثم قال ابن عبد البرّ: «قد يكون إنكار من أنكر هذا الحديث في دخول عبيد الله على أبي طلحة وسهل بن حنيف من أجل رواية ابن شهاب لهذا الحديث على ما رواه ابن أبي ذئب فصحّ بهذا وهم مالك في سهل بن حنيف وكذلك وهم أبو النضر في روايته له عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي طلحة ولم يدخل بينهما ابن عبّاس فالصحيح في هذا الحديث رواية الزّهري له عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عبّاس، عن أبي طلحة، كذا قال علي بن المديني وغيره، وهو عندي كما قالوه، والله أعلم».

ثمّ ساق وجهه بإسناده حديث ابن أبي ذئب من طريقين عنه. فانظر الموضع المشارإليه سابقاً من «التمهيد».

(1) طمس بالأصل بمقدار كلمة لم يتضح الصواب فيه.

(2) إسناده ضعيف، والحديث صحيح.

الراوي عن صفوان بن سليم لم يتبين لي ما هو! والمغيرة بن عبيد الله روى عن عمّه زياد بن جُبير بن حيّة وتفرّد بالرواية عنه أبو عبيدة الحدّاد. ذكره ابن حبّان =

75 ـ حدّثنا محمّد بن محمّد بمصر، نا. . . . . عبد اللطيف بن نباتة اليحصبي أبو القاسم، نا عبد الأعلى بن عبد الواحد يُعرَف بِمُرَّة: نا زَيْنُ بن شعيب، عن أسامة بن زيد، عن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري: أنّ رسول الله ﷺ قال: «**غُسْلُ الجُمُعَةِ وَاجِبٍ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ**»(1).

76 ـ حدّثنا أبو بكر محمّد بن محمّد بن بشر بن عبد الله بمصر، نا أبو أميّة محمد بن إبراهيم، نا عبيد الله بن موسى، نا [من سمع](2)، صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النّبيّ ﷺ قَالَ: «**الغُسْلُ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ**»(3).

77 ـ حدّثنا محمّد بن محمّد بن سُليمان، نا وهب بن بقيّة، أنا خالد بن عبد الله، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن صفوان بن سُليم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، أو عن أبـي سعيد، أَنَّ النبيّ ﷺ قال: ««**الغُسْلُ وَاجِبٌ، يَوْمَ الجُمُعَةِ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ**»(4).

---

= في الثقات 7/464 وأشار إلى جهالته الذهبي في الميزان إشارة لطيفة 4/165 وقال ابن حجر في التقريب ص 345: «مقبول» أي حين يُتابع وإلاّ فلين الحديث والرجل مجهول الحال، والله أعلم.

(1) إسناده ضعيف.
أسامة بن زيد الليثي أبو زيد المدني قال فيه الحافظ: صدوق يهم كذا قال الحافظ في التقريب ص 26 وله ترجمة مطوّلة في تهذيب الكمال 2/347 ـ 351 وأمّا زَيْن فهو بن شُعيب المُعافري مصري، روى عن مالك بن أنس، وقاسم العُمري، وأسامة بن زيد الليثي، وغيرهما. روى عنه يحيـى بن عبد الله بن بكير، وعبد الأعلى بن عبد الواحد أبو يزيد مُرَّة. قاله الدارقطني في المؤتلف والمختلف 3/1168. فهو مجهول الحال والله أعلم.

(2) غير واضحة بالأصل وأثبتها هكذا.

(3) إسناده ضعيف لجهالة الراوي عن صفوان.

(4) في إسناده عبد الرحمن بن إسحاق تكلّم فيه بعضهم ووثقه آخرون وأحسن ما قيل =

**78 - حدّثني** عبد الله بن الحسن الكاتب، أنا عبد الوهّاب بن عبد الرحمن بن شبيب بن عبد الرحمن بن إسحاق، قال: وجدت في كتاب جدّي، نا إدريس بن يزيد، عن عَمَّن رواه، عن صفوان بن سُليم، عن عطاء ابن يَسار، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «**الغُسْلُ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ**»[1].

**79 - حدّثنا** أبو العبّاس أحمد بن زنجويه[2] بن موسىً المخرّمي[3]، نا

---

= فيه قول ابن عدي: في حديثه بعض ما يُنكر، ولا يُتابع عليه، والأكثر منه صحاح، وهو صالح الحديث كما قاله أحمد بن حنبل كذا في الكامل 4/1612 وراجع تهذيب الكمال 16/ رقم 3755.

قلت: شكّه في جعل الحديث عن أبي هريرة أو عن أبي سعيد يدلّ على اضطرابه وعدم ضبطه والله أعلم.

(1) إسناده ضعيف.

لجهالة الراوي عن صفوان بن سُليم، وللكلام في عبد الرحمن بن إسحاق هذا ما تبيّن من ظاهر الإسناد وبعض رجاله لم أعرفهم وقد يكون فيه تصحيف!.

ولا أدري على وجه التحديد لماذا جاء المؤلّف بهذه الطرق الضعيفة عن صفوان بن سليم، فلعلّه يلوّح إلى أنّ الصواب رواية مالك في هذا الحديث عن صفوان بن سُليم كما في الموطأ 1/102/4 برواية يحيى بن يحيى الأندلسي. انظر تخريجه بتوسع في مسند الموطأ للجوهري (442: بتحقيقنا) لكن يعكّر هذا أنّ مالكاً تابعه سفيان بن عيينة عند البخاري وغيره (858) و (2665) والله أعلم.

(2) غير واضحة بالأصل.

(3) محدّث متقن، سمع محمد بن بكار، وبشر بن الوليد، ولُويناء وداود بن رُشيد، وهشام بن عمّار، وإبراهيم بن المنذر الحزامي، وطبقتهم.

وعنه علي بن لؤلؤ، وابن مظفّر، وعبد الله بن إبراهيم الزبيبي، والطبراني، والآجُرِّي، وأبو أحمد بن عدي، وعدّة.

وكان موثّقاً معروفاً.

توفي سنة أربع وثلاث مئة (304 هـ). انظر: تاريخ بغداد 4/164 ـ 165، والسير 14/246.

عثمان بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، نا مالك، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلاَحَ، فَلَيْسَ مِنَّا»[1].

**80** - حدّثنا أحمد بن زنجويه، نا عثمان بن عبد الله، نا مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «صَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَصَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ»[2].

---

(1) وهذا الإسناد واه بمرّة. آفته عثمان بن عبد الله هذا فهو متهم ويأتي الكلام عليه بتوسع في الحديث الذي يليه رقم (80) وتحت رقم (190).

والحديث أخرجه محمد بن الحسن في روايته للموطأ (866)، وابن القاسم (217 ـ ملخص القابسي)، وأحمد عن ابن مهدي في المسند 2/53، والبخاري عن عبد الله بن يونس التنيسي 13/23، ومسلم عن يحيى بن يحيى النيسابوري 1/98، والنسائي من طريق ابن وهب في المجتبى 7/117، والجوهري من طريق القعنبي وابن أبي أويس في مسند الموطأ (674: بتحقيقنا)، والصيداوي من طريق عمرو بن الحارث في المعجم ص 206، والذهبي من طريق جويرية بن أسماء في السير 10/687، ومن طريق مَعن 14/137 جميعهم عن مالك به.

قال الجوهري: «هذا الحديث في الموطأ عند ابن وهب، ومَعن وابن بُكير، وليس عند ابن القاسم، ولا أبي مصعب، ولا القعنبي وهو عنده خارج الموطأ».

(2) إسناده واهٍ، ولا يثبت عن مالك.

عثمان بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفّان. قال الحافظ ابن عدي في الكامل 5/1823: «حدّث عن مالك وحمّاد بن سلمة وابن لهيعة وغيرهم بالمناكير، يُكنى أبا عمرو وكان يسكن نَصيبين، ودار البلاد، وحدّث في كلّ موضع بالمناكير عن الثقات» ويأتي نقل كلام لبعض الأئمة تحت الحديث رقم (   ).

وأخرج الحديث:

تمام في الفوائد رقم (   )، وابن حبّان في المجروحين 2/102، وابن عدي في الكامل 5/1823، والخطيب في تاريخ بغداد 11/283، ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية 1/ رقم 715 جميعهم من طريق عثمان بن عبد الله العثماني به.

قال ابن عدي إثره: «وهذا بهذا الإسناد باطل عن مالك».

وقد توسع في الكلام على طرقه ابن الجوزي الحافظ في العلل 1/418 ـ =

**81** ـ حدّثنا أبو القاسم جعفر بن محمّد بن عُتيب السُّكري، نا محمّد بن زياد الزيادي، نا سفيان بن عيينة، قال: حَفِظْتُه مِن مالك بن أنس وزياد بن سعد، عن عبد الله بن الفضل، عن نافع بن جُبير، عن ابن عبّاس: أنّ رسول الله ﷺ قال: «**الثَّيِّبُ أَحَقُّ بِأَنْفُسِهِنَّ مِنْ وَلِيِّهِنَّ، وَالبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُها صُمَاتُهَا**»(1).

---

= 225 وبصفة أدق العلاّمة المحقق الألباني في إرواء الغليل 2/ 304 ـ 310. ووجه الغرابة واضحة في مثل هذه المواطن والله أعلم.

(1) إسناده ضعيف.

محمد بن زياد هذا ذكره ابن حبّان في الثقات 9/ 114 وقال: «ربّما أخطأ».
وقال ابن حجر في التهذيب 9/ 169 ـ 170: «قال ابن عدي في «مشايخ البخاري» استشهد به البخاري. وقال ابن منده: ضعيف. وقال ابن عساكر: روى له البخاري كالمقرون له، وقال في التقريب ص 297: «صدوق يخطىء».

ويبدو أنّ في هذه الرواية خطئاً إذ أنّ رواية مالك جاءت عن عبد الله بن الفضل بينما جاءت رواية سفيان بن عيينة ـ كما في رواية أصحابه الأثبات عنه ـ عن زياد بن سعد، والله أعلم.

وأمّا حديث مالك:

فقد أخرجه محمد بن الحسن (540)، وابن القاسم (ج 2/ ل 168/ أ) ويحيى بن يحيى الأندلسي 2/ 524 ـ 525/ 4، وسويد بن سعيد (658)، وأبو مصعب (1469)، وأحمد عن ابن مهدي 1/ 219، وعن وكيع 1/ 345، وعن ابن نمير 1/ 362، وعبد الرزاق (10283)، والشافعي (2/ رقم 24)، وسعيد بن منصور (556)، والدارمي عن خالد بن مخلد (2188)، وعن إسحاق بن عيسى (2189)، ومسلم عن قتيبة بن سعيد وسعيد بن منصور ويحيى بن يحيى (1421)، وأبو داود عن أحمد بن يونس والقعنبي (2098)، وابن ماجه عن إسماعيل بن موسى السدي (1870)، والترمذي عن قتيبة (1108)، والنسائي عن قتيبة ومن طريق شعبة في المجتبى 6/ 84، والطحاوي من طريق ابن وهب والقعنبي في شرح المعاني 4/ 366، وابن الجارود من طريق وكيع في المنتقى (709: غوث)، وابن مخلد من طريق سفيان الثوري في ما رواه الأكابر رقم (15)، والدارقطني من طريق زيد بن الحباب وشعبة وابن مهدي عبد الله بن داود ويحيى =

قال سُفيان: وقد رَأيت عبد الله بنُ الفضل [ذكر أظن عنده شيئاً][1].

**82** حدّثنا أبو بكر أحمد بن محمّد بن بشّار، نا سعيد بن يحيى الأموي، نا أَبي، نا عبد الله بن عبد الله بن أويس، عن عبد الله بن الفضل، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن ابن عبّاس قال: قال رسول الله ﷺ: **«الثَّيِّبُ أَمْلَكُ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، والبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا»**[2].

**83** حدّثنا محمد بن محمّد بن سليمان، نا عمرو بن علي، نا أبو

---

= ابن أيّوب في السنن 3/240 ـ 241، والجوهري من طريق القعنبي في مسند الموطأ (456: بتحقيقنا)، والبيهقي من طريق الشافعي وشعبة 7/118، وابن عبد البرّ من طريق سفيان الثوري وشعبة والشافعي ويحيى بن سعيد القطان ومطرّف في التمهيد 19/74 ـ 75، والبغوي من طريق أبي مصعب (2254)، والذهبي من طريق ابن إدريس في تذكرة الحفّاظ 2/706، والعلائي من طريق شعبة في بغية الملتمس ص 65، وابن ناصر الدين من طريق محمد بن معاوية الأطرابلسي وشعبة في إتحاف السالك 218 ـ 220 جميعهم عن مالك به.

وأمّا حديث سفيان بن عيينة:

فأخرجه الحميدي في مسنده (517)، ومسلم عن قتيبة (1421)، وأبو داود عن أحمد بن حنبل (2099)، والنسائي عن محمد بن منصور 6/85، وأحمد 1/219، والطحاوي 4/366، والدارقطني من طريق علي بن المديني 3/240 ـ 241، وابن عبد البرّ من طريق أحمد بن حنبل في التمهيد 19/75 ـ 76 جميعهم عن سفيان بن عيينة عن زياد بن سعد، عن عبد الله بن الفضل، عن نافع بن جُبير عن ابن عبّاس مرفوعاً بلفظ: «الثيب أحقّ بنفسها من وليّها، والبكر يستأذنها أبوها في نفسها وإذنها صُماتها».

وإسناده صحيح.

لكن ذكر الأب في الحديث غير محفوظ قال أبو داودَ؛ «أبوها ليس بمحفوظ»، وقال الدارقطني: «لا نعلم أحداً وافق ابن عيينة على هذا اللفظ ولعلّه ذكره من حفظه فسبقه لسانه» وانظر التمهيد 13/76 ـ 77.

(1) جملة غير واضحة بالأصل.

(2) إسناده حسن من أجل ابن أبي أويس فإنه صدوق يهم كما في التقريب ص 178. أخرجه من طريق ابن أبي أويس البيهقي في السنن 7/118.

عاصم، نا ابن جريج، حدثني أبو الزّبير، عن رجل من أهل المدينة قال أبو حفص: هو عبد الله بن الفضل، عن نافع بن جبير، عن ابن عبّاس قال: قال رسول الله ﷺ: «**الأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا**»[1].

**84** ـ حدّثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، نا جدّي، نا حسين بن محمّد، نا يزيد بن عياض وعبد الله بن عبد الله، عن عبد الله بن الفضل، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن ابن عبّاس، عن النبيّ ﷺ قال: «**الثَّيِّبُ أَمْلَكُ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا**»[2].

**85** ـ حدّثنا إسحاق بن عبد الله بن سلمة، نا علي بن مسلم، نا بشر بن عمر الزهراني، نا مالك، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**خَمْسٌ مِنَ الفِطْرَةِ: تَقْلِيمُ الأَظْفَارِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَنَتْفِ الإِبِطِ، وَحَلْقُ العَانَةِ، وَالخِتَانُ**»[3].

**86** ـ حدّثنا أحمد بن عاصم المصري بمصر، نا يحيى بن عثمان بن

---

(1) إسناده صحيح.

صرّح كلّ من ابن جريج وأبو الزبير بالتحديث في الإسناد فأمِنّا بذلك تدليسهما.

(2) إسناده ضعيف جدّاً والحديث صحيح.

يزيد بن عياض قال فيه البخاري: منكر الحديث. وقال يحيى: ليس بثقة. وقال علي: ضعيف ورماه مالك بالكذب. وقال النسائي وغيره: متروك. وقال الدارقطني: ضعيف. كذا في ميزان الذهبي 437/4، وقال ابن حجر في التقريب ص 384: «كذبه مالك وغيره».

(3) رواية بشر بن عمر هذه شاذة.

أخرجها ابن الجارود ـ كما في التمهيد 56/21 ـ وابن عبد البرّ كما في المصدر السابق 56/21 وأشار إليها الجوهري في مسند الموطأ (389: بتحقيقنا)، والدارقطني في العلل 8/ رقم 1461.

صالح، نا أَبِي، نا ابن لهيعة، حدّثني عيسى بن موسى بن أبي جهم العدوي، نا مالك بن أنس، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة - بإثره - قال: «**الفِطْرَةُ قَصُّ الشَّارِبِ، وتَقْلِيمُ الأظْفَارِ، وَنَتْفُ الإِبِطَ، وَحَلْقُ العَانَةِ، والخِتانِ**»[1].

في «الموطّأ» مَوْقُوفٌ[2].

**87** - حدّثنا علي بن أحمد بن سليمان، نا أبو الطاهر، أنا ابن وهب، أنا مالك بن أنس، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: «**خَمْسٌ مِنَ الفِطْرَةِ تَقْلِيمُ الأظْفَارِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَنَتْفُ الإِبِطِ، وَحَلْقُ العَانَةِ، وَالاخْتِتَان**»[3].

---

(1) إسناده ضعيف.

يحيى بن عثمان وأبو صالح كلاهما صدوق. انظر: التقريب ص 234 و ص 378.

وعبد الله بن لهيعة ضعيف للملاكم المعروف في شأنه.

وعيسى بن موسى بن أبي جهم هذا لم أجد ترجمته ولم يذكره الخطيب ولا القاضي عياض في الرواة عن مالك والله أعلم.

وقد أشار إلى هذه الرواية الدارقطني في العلل 8/142.

(2) أشار كلّ من الجوهري ص 345 رقم (380)، والدارقطني 8/142، وابن عبد البرّ 21/56 إلى أنّ المحفوظ ما في الموطأ موقوفاً على أبي هريرة.

(3) إسناده صحيح.

أخرجه من طريق مالك يحيى بن يحيى الأندلسي في روايته 2/921/3، وسويد بن سعيد (699)، وأبو مصعب (1927)، ومحمد بن يحيى الذهلي عن بشر بن عمر كما في التمهيد 21/57، والنسائي عن قتيبة في المجتبى 8/129، والبخاري عن عبد العزيز في الأدب المفرد (1294)، والجوهري من طريق القعنبي في مسند الموطأ (380) موقوفاً على أبي هريرة.

وقد أخرجه الخطيب كذلك من طريق القاسم بن يزيد الجرمي عن مالك به في التاريخ 5/438 وقال: «كذا رواه معن بن عيسى ويحيى بن يحيى وأبو مصعب عن مالك موقوفاً..».

والحديث وإن كان موقوفاً فهو في حكم المدفوع فلا مجال للاجتهاد في ذلك كما بيّنه ابن عبد البرّ وغيره.

88 ـ حدّثنا محمّد بن محمّد بن سليمان، نا يزيد بن سعيد بن يزيد أبو خالد الأصبحي بالإسكندرية، نا مالك بن أنس سمعته يقول: حدّثني سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في جُمُعَة مِنَ الجُمَعِ: «يَا مَعْشَرَ المُسْلِمِينَ! إِنَّ هَذَا يَوْمٌ جَعَلَهُ اللَّهُ لَكُمْ عِيداً فَاغْتَسِلُوا وَعَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ»[1].

في «الموطّأ» موقوف[2].

89 ـ حدّثنا إسحاق بن عبد الله بن سلمة، نا محمّد بن مسعود العجمي،

---

(1) إسناده ضعيف.

يزيد بن سعيد الإسكندراني روى عن مالك بن أنس وضمام بن إسماعيل ومحمد بن عياض وسفيان بن عيينة وعبد الله بن وهب. قال ابن أبي حاتم: كتب عنه أبي في الرحلة الثانية وسألته عنه فقال: محلّه الصدق كذا في الجرح والتعديل 9/268. وذكره الخطيب البغدادي وفات القاضي عياض أن يذكره في الرواة عن مالك والله أعلم.

وقد أخرجه ابن أبي حاتم في العلل ج 1/ رقم 591، والبيهقي في السنن الكبرى 1/299 و 3/243 كلاهما من طريق يزيد بن سعيد عن مالك به.

قال ابن أبي حاتم: «قال أبي: وَهِم يزيد بن سعيد في إسناد هذا الحديث إنّما يرويه مالك بإسناد مرسل».

وقال البيهقي: «هكذا رواه مسلم عن هذا الشيخ عن مالك ورواه الجماعة عن مالك عن الزهري عن ابن السباق مرسلاً»، وقال أيضاً: «والصحيح ما رواه مالك عن ابن شهاب مرسلاً».

(2) أخرجه محمد بن الحسن (59)، ويحيى بن يحيى الأندلسي 1/65 ـ 66/113، وسويد بن سعيد (286)، وأبو مصعب (452)، والشافعي (440 ـ بدائع المنن) ومن طريقه البيهقي في السنن 3/243 جميعهم عن مالك عن ابن شهاب عن ابن السباق به.

وقال البيهقي إثره: «هذا هو الصحيح مرسل وقد رُوي موصولاً ولا يصحّ وصله» والمؤلّف درج على تسمية المرسل بالموقوف أو هو تجوّز في ذلك الاصطلاح، والله أعلم.

نا عبد الرزّاق، أنا مالك بن أنس، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري[1] قال: سمعت أبا هريرة يقول: الغُسْلُ يَوْمَ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ. فَقَالُوا لَهُ هذا عن النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: لا تُلَقِّنِّـي، أتُحِبُّ أَنْ أَكْذِبَ! ثُمَّ قَامَ[2].

وفي «الموطأ» موقُوفٌ[3].

**90** - حدّثنا علي بن أحمد بن سليمان، نا الحارث بن مسكين، نا ابن القاسم، حدّثني مالك، عن سعيد بن أبي سعيد[1]، عن أبي هريرة أنّه كان يقول: غُسْلُ يَوْمَ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ كَغُسْلِ الجَنَابَةِ[4].

**91** - حدّثنا محمّد بن الحسين بن حفص الخثعمي، نا أبو سبرة بن محمّد بن عبد الرحمن، نا مطرّف، عن مالك، عن ابن شهاب، عن حُميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة: أنَّ رَجُلاً سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلِّمْنِي كَلِمَاتٍ أَعِيشُ بِهِنَّ وَلاَ تُكْثِرْ عَلَيَّ فَأَنْسَى. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لا تَغْضَبْ**»[5].

---

(1) بالهامش علامة تصحيح.

(2) أخرجه عبد الرزاق في المصنّف ج 3/ رقم (5305) ولفظه هكذا: «الغسل واجب كغسل الجنابة، قال له رجل: أعن النبيّ ﷺ فقال: لا، وغَضِبَ».

(3) أخرجه محمد بن الحسن (60)، ويحيى بن يحيى الأندلسي 2/101/1، وسويد ابن سعيد (284)، وأبو مصعب (433)، وابن المنذر من طريق القعنبي في الأوسط ج 40/4 جميعهم عن مالك عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة موقوفاً من قوله.

(4) إسناده صحيح وهو موقوف.
انظر ما قبله.

(5) إسناده ضعيف جداً.
أبو سبرة بن محمد بن عبد الرحمن هو علّة هذا الإسناد فإنّي لم أجد له ترجمة فيما لديّ من المصادر، لأنّ مطرّف الراوي عن مالك ثقة.
قال الحافظ ابن عبد البرّ في التمهيد 245/7: «وقد رواه ابن سبرة المدني عن مطرّف عن مالك عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، =

في «الموطأ»: مرسل[1].

92 ـ حدّثنا محمد بن أحمد بن الهيثم أبو الحسن التميمي، نا أبو أميّة محمد بن إبراهيم، نا موسى بن محمّد بن القرشي، نا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيّ ﷺ قال: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»[2].

في «الموطأ»: عن مالك، عن زَيْد بن أسلم، عن النبيّ ﷺ.

93 ـ حدّثناه علي بن أحمد بن سليمان، نا الحارث بن مسكين، نا عبد

---

= ورواه إسحاق بن بشير الكاهلي، عن مالك عن الزّهري، عن حميد بن عبد الرحمن عن أبيه وكلاهما خطأ، والصواب فيه عن مالك مرسل. . ».

والملاحظ أنّه قال: «ابن سبرة» وذكر محقق الجزء السابع من «التمهيد» الشيخ عبد الله بن الصديق بالهامش أنّه جاء في نسخة أخرى: «أبو» بدل «ابن سبرة»، ورجّح هو أنّه ابن أبي سبرة وما رجّحه خطأ إذ ظنّ أنّه أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة وهو من رجال ابن ماجه كما في تهذيب الكمال 32/ رقم 7240 وهو متقدم جدّاً في الطبقة عن هذا المذكور في السند إذ هو من طبقة مالك نفسه!.

(1) انظر الموطأ برواية يحيى بن يحيى الأندلسي 2/905 ـ 906/11، وسويد بن سعيد (1323)، وأبو مصعب (1891) ثلاثتهم عن مالك، عن ابن شهاب، عن حُميد بن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً به.

قال ابن عبد البر: «هكذا رواه جماعة الرواة عن مالك في الموطأ مرسلاً وهو الصحيح فيه عن مالك». والملاحظ أنّ الحديث ثبت موصولاً عن أبي هريرة عند البخاري (6116)، والترمذي (2020) وغيرهما.

(2) إسناده ضعيف جدّاً والحديث منكر.

موسى بن محمد هذا رجّح الذّهبي وتبعه ابن حجر أنّه موسى بن محمد بن عطاء الدمياطي البلقاوي الواعظ، أبو طاهر. قال الذهبي: أحد التلفى روى عن مالك، وشريك وأبي المليح، وعنه الربيع بن محمد اللاذقي، وعثمان بن سعيد الدارمي، وبكر بن سهل الدمياطي، وأبو الأحوص العكبري. كذّبه أبو زرعة وأبو حاتم. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال الدارقطني وغيره: متروك. راجع الميزان 4/219 ـ 220، واللسان 6/149 ـ 151.

الرحمن بن القاسم، نا مالك، عن زيد بن أسلم أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ غَيَّرَ دِينَهُ فَٱضْرِبُوا عُنُقَهُ»[1].

94 ـ حدّثنا أبو بكر أحمد بن عمرو بن جابر بالرَّملة، نا سليمان بن منيف، نا خالد بن مخلد، نا مالك عن الزّهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: «كُنْتُ أُرَجِّلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا حَائِضٌ»[2].

في «الموطأ»: مرسل[3].

95 ـ حدّثنا علي بن أحمد بن سليمان، نا الحارث بن مسكين، نا عبد الرحمن بن القاسم، حدّثني مالك، عن ابن شهاب، عن عائشة، قالت:

---

(1) أخرجه ابن القاسم وابن وهب (ج 2/ ل أ/ ق 43)، ويحيى بن يحيى الأندلسي 2/736/15، وسويد بن سعيد (640)، وأبو مصعب (1761) و (2987)، والبيهقي من طريق ابن وهب والشافعي 8/195 جميعهم عن مالك به. وقد ثبت الحديث موصولاً من رواية ابن عبّاس عند البخاري (3017، 6922)، وأبو داود (4351)، والنسائي (4065)، والترمذي (1458)، وابن ماجه (2535).

(2) إسناده حسن.

أخرجه من طريق خالد بن مخلد الدارمي في مسنده رقم (1058) به.

وخالد بن مخلد صدوق يتشيع وله أفراد. كذا قال الحافظ في التقريب ص 90. وقد تابعه على هذه الرواية الموصولة عن عائشة طائفة من حفّاظ الرواة عن مالك منهم:

أبو مصعب في روايته (ج 1/ رقم 169)، وعبد الله بن يوسف عند البخاري 10/368، وقتيبة بن سعيد عند النسائي في المجتبى 1/148، والجوهري في مسند الموطأ (162: بتحقيقنا)، ومعن عند النسائي أيضاً لكن في السنن الكبرى (271).

فثبت بهذا وصله من هذه الطريق.

(3) يعني أنّه منقطع بين ابن شهاب وعائشة كما في رواية ابن القاسم الآتية. قلت: حتّى لو ثبتت رواية ابن القاسم المنقطعة هذه فإنّها لا تضرّ الرواية الموصولة التي جاءت من طريق ابن شهاب شيئاً. فكيف إذا ثبت أنّ ابن القاسم له رواية توافق رواية الجماعة، الموصولة!.

«كُنْتُ أُرَجِّلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا حَائِضٌ»(1).

96 ـ حدّثنا أبو جعفر أحمد بن محمّد بن سلمة بن سلامة، نا ابن مرزوق، نا عثمان بن عمر، نا مالك، عن نعيم بن المُجَمِّر، عن أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ قال: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ ثُمَّ جَلَسَ فِي مُصَلاَّهُ، لَمْ تَزَلْ المَلاَئِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ»(2).

في «الموطأ» موقوف.

97 ـ حدّثنا علي بن أحمد بن سليمان، نا أبو الطاهر، أنا ابن وهب:

---

(1) علّة إسناده الانقطاع بين ابن شهاب وعائشة رضي الله عنها.

أخرجه من طريقه عن الزهري وهشام، عن عروة عن عائشة، والقابسي في الملخّص ص 474 رقم (462) وقال أثره: «هكذا نصّ إسناد الحديث في كتاب الصلاة من رواية الدباغ ومثله في النسخة وفي كتاب عيسى بن هشام، عن أبيه: «وعن ابن شهاب، عن عائشة. . الحديث».

وأشار الجوهري ألى أنّه رواه بالوجهين في موطئه انظر: «مسند الموطأ» رقم (162). قال الحافظ في الفتح 10/368: «والحديث هكذا في الموطأ مفرقاً عند أكثر الرواة، ورواه خالد بن مخلد وابن وهب ومعن بن عيسى وعبد الله بن نافع وأبو حذافة عن مالك، عن ابن شهاب، وهشام بن عروة جميعاً عن عروة أخرجه الدارقطني في الموطآت».

(2) إسناده صحيح لكنّه شاذّ!.

عثمان بن عمر بن فارس بن لقيط العبدي أبو محمد البصري أصله من بُخارى قال فيه أحمد: رجل صالح ثقة. وقال ابن معين: ثقة وكذلك قال محمد بن سعد والعَجلي وزاد: ثبت في الحديث وقد ذكره ابن حبّان في الثقات 8/451. وقال أبو حاتم: صدوق وكان يحيى بن سعيد لا يرضاه. ولعلّ هذا من تعنّته رحمه الله. وقد قال البخاري: احتجّ يحيى بن سعيد القطان بكتاب عثمان بن عمر بحديثين، عن أسامة بن زيد عن عطاء عن جابر: عرفة كلّها موقف. وقال ابن حجر: ثقة. انظر: تهذيب الكمال 19/461 ـ 464، وتهذيب التهذيب 7/142 ـ 143، والتقريب ص 235.

وقد تابعه على روايته المرفوعة محمد بن الحسن في الموطأ (295)!.

أخبرني مالك عن نعيم بن عبد الله المُجمِّر أنّه سمع أبا هريرة: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ ثُمَّ جَلَسَ فِي مُصَلاَّهُ لَمْ تَزَلْ المَلاَئِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، فَإِنْ قَامَ مِنْ مُصَلاَّهُ فَجَلَسَ فِي مَسْجِدٍ يَنْتَظِر الصَّلاةَ لَمْ يَزَلْ فِي صَلاةٍ حَتَّى يُصَلِّي»[1].

**98** - حدّثنا إبراهيم بن محمّد بن أحمد بن أبي ثابت العطّار بدمشق، نا أحمد بن بكر البالسي، نا محمّد بن كثير المِصِّيصي، نا مالك، عن الزّهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة قال: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لاَ يَغْلَقُ الرَّهْنُ، لَهُ غُنْمُهُ وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ»[2].

---

(1) إسناده صحيح.

أخرجه يحيى بن يحيى الأندلسي 1/161/54، وسويد بن سعيد (355)، وأبو مصعب (530) جميعهم عن مالك موقوفاً على أبي هريرة.

ولا شكّ أنّ هذه الرواية الموقوفة هي في حكم الحديث المرفوع للنبيّ ﷺ إذ لفظه لا يمكن أن يقوله الصحابي من قبل رأيه أو اجتهاده والله أعلم.

(2) إسناده ضعيف.

محمد بن كثير المصّيصي قال فيه صالح بن محمد الحافظ: صدوق كثير الخطأ. وقال البخاري: ليّن جداً. وقال ابن عدي: له روايات عن معمر والأوزاعي خاصة عداد لا يتابعه عليها أحد. وذكره ابن حبّان في الثقات 9/70 وقال: يخطىء ويُغرب. انظر تهذيب الكمال 26/329 ـ 334، والتقريب ص 316.

وأخرجه من طريق محمد بن كثير الحافظ الصيداوي في معجم شيوخه ص 211 رقم 168 والخطيب البغدادي في التاريخ 6/165.

وقد تابعه معن بن عيسى أخرجه من طريقه الحاكم في المستدرك 2/51، وابن عبد البرّ في التمهيد 6/425، 426. قال أبو عمر: «هكذا رواه كلّ من روى الموطأ عن مالك فيما علمت، إلاّ معن بن عيسى فإنّه وصله فجعله عن سعيد عن أبي هريرة ومَعن ثقة وإلاّ إني أخشى أن يكون الخطأ فيه من علي بن عبد الحميد الغضائري..».

قلت: فهل تقوّي رواية معن تلك؟ فيه نظر فالمؤلّف ظاهر كلامه مع ابن عبد البرّ في ترجيح عدم ثبوته عن مالك موصولاً لا سيّما وقد خالفا الأثبات من أصحاب=

في «الموطأ» مرسل[1].

99 - حدّثنا علي بن أحمد بن سليمان، نا الحارث بن مسكين، نا عبد الرحمن بن القاسم، نا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**لاَ يَغْلَقُ الرَّهْنُ**»[2].

---

= مالك كما سيأتي ذلك بله خالفا الثقات من أصحاب الزّهري الذين أرسلوه أيضاً والله تعالى أعلم. وقد رجّح الخطيب الإرسال في هذا الحديث في «الرواة عن مالك» انظر: لسان الميزان لابن حجر 1/17.

ثمّ وجدت لمعن ولمحمد بن كثير متابعاً وهو أحمد بن إبراهيم بن أبي سكينة أخرجه من طريقه الخطيب في التاريخ 3/303 ـ 304. ولم يذكر في شأنه شيئاً سوى أنه من الرواة عن مالك. قال الذهبي في الميزان 1/80: «ما رأيت لهم فيه كلاماً»! وقد بيّن الحافظ أنّ الذهبي وقع له وهم في هذا الرجل وذكر أن ابن حبّان ذكر ابن أبي سكينة في الثقات. وأنّ ابن حزم وثقه أيضاً انظر اللسان 1/135 ـ 136.

(1) هذا اختيار المؤلّف رحمه الله تعالى وقد سبق الكلام على ذلك قريباً.

(2) إسناده مرسل صحيح.

أخرجه محمد بن الحسن (848)، وابن القاسم وابن وهب (ج 2/ ل 37/ أ)، وسويد بن سعيد (629)، ويحيـى بن يحيـى الأندلسي 2/728/13، وأبو مصعب (2957)، وأخرجه أبو عُبيد عن ابن مهدي في غريب الحديث 1/269، وأبو داود عن القعنبي في المراسيل ص 87، والطحاوي من طريق ابن وهب في شرح المعاني 4/100، والخطيب من طريق بشر بن الحارث 12/242 جميعهم عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب مرفوعاً.

قال الحافظ البيهقي في السنن الكبرى 6/40: «والأصل في هذا الباب حديث مرسل وفيه من الوهن ما فيه».

وقال ابن عبد البرّ 6/430: «وهذا الحديث عند أهل العلم بالنقل مرسل، وإن كان قد وُصِل من جهات كثيرة فإنّهم يعللونها. . ».

قال ابن عبد الهادي في «التنقيح» كما في نصب الراية 4/320 ـ 321: «وقد صحّح اتصال هذا الحديث الدارقطني، وابن عبد البرّ، وعبد الحقّ». وقد رواه أبو داود في «المراسيل» ص 87 ـ 88 من رواية مالك وابن أبي ذئب، والأوزاعي، وغيرهم عن الزهري عن سعيد مرسلاً. وكذلك رواه الثوري، وغيره عن ابن أبي =

**100** - حدّثنا أبو الحسن محمّد بن الفيض بن الفيّاض بدِمشق قال، نا صفوان بن صالح، نا عمر بن عبد الواحد، نا الأوزاعي، عن الزّهري، عن سعيد بن المسيّب، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**لاَ يَغْلَقُ الرَّهْنُ**». قال سَعِيدُ: فَلِذَلِكَ أَقُولُ: لَهُ غُنْمُهُ وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ[1].

**101** - حدّثنا أبو بكر محمّد بن موسى بن عيسى الحضرمي، نا علي بن عبد الرحمن بن المغيرة، نا سعيد بن أبي مريم، نا نافع بن يزيد ومالك بن أنس قال: نا هشام بن عروة، عن أبيه، عن أمّ سلمة أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا، وَكَانَ عِنْدَهُمْ مُخَنَّثٌ جَالِسٌ. فَقَالَ المُخَنَّثُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ أَخِي أُمِّ سَلَمَةَ: إِنْ فَتَحَ اللَّهُ الطَّائِفَ عَلَيْكُمْ غَداً فَأَنَا أَدُلُّكَ عَلَى ابْنَةِ غَيْلاَنَ، فَإِنَّهَا

---

= ذئب مرسلاً وهو المحفوظ.

وتوسع في الكلام على طرقه وألفاظه العلامة الألباني وخلص إلى أنّه مرسل فراجع إرواء الغليل 5/239 ـ 243.

(1) إسناده مرسل.

أخرجه أبو داود في المراسيل ص 88 وقال أثره: «وهذا هو الصحيح» ونقله غير واحد من الحفّاظ ممّن نقلنا كلامهم فيما سبق.

قال ابن عبد البرّ 6/430 ـ 433: «الرواية في هذا الحديث: لا يغلق الرهن برفع القاف على الخبر، أي ليس يغلق الرهن، ومعناه لا يذهب ولا يتلف، والأصل في ذلك الهلاك... قال أبو عبيد: لا يجوز في كلام العرب أن يُقال للرهن إذا ضاع قد غلق، إنّما يُقال: قد غلق إذا استحقه المرتهن فذهب به، وهذا كان من فعل الجاهلية فأبطله النبيّ ﷺ بقوله: لا يغلق الرهن. ثمّ ذكر نحو قول مالك وسفيان في تفسير هذا الحديث. وفسّر مالك هذا الحديث بأن قال: وتفسير ذلك، فيما نرى والله أعلم، أن يرهن الرجل الرهن عند الرجل بالشيء، وفي الرهن فضل عمّا رهن به فيقول الرّاهن للمرتهن: إن جئتك بحقّك إلى أجل كذا يسمّيه له، وإلاّ فالرّهن لك بما فيه. قال مالك: فهذا لا يصلح ولا يحلّ وهذا الذي نهى عنه وإن جاء صاحبه بالذي رهن فيه بعد الأجل فهو له وأرى أنّ هذا الشرط منفسخاً، وعلى نحو هذا فسره الزهري، وسفيان الثوري، وطاوس وإبراهيم النخعي وشُريح القاضي».

وراجع غريب الحديث لأبي عُبيد 1/269 ـ 270.

تُقْبِلُ بِأَرْبَعٍ وتُدْبِرُ بِثَمَانٍ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لا تُدْخِلُوا هَؤُلَاءِ عَلَيْكُنَّ**»[1].

في «الموطأ» مرسل[2].

**102 - حدّثنا** علي بن أحمد بن سليمان، نا الحارث بن مسكين، أنا عبد الرحمن بن القاسم، حدثني مالك بن أنس، عن هشام بن عروة، عن أبيه: أَنَّ مُخَنَّثاً كَانَ عِنْدَ أُمِّ سَلَمَةَ فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بنِ أَبِي أُمَيَّةَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْمَعُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ! إِنْ فَتَحَ اللَّهُ لَكُمُ الطَّائِفَ فَأَنَا أَدُلُّكَ عَلَى ابْنَةِ غَيْلَانٍ فإِنَّهَا تُقْبِلُ بِأَرْبَعٍ وَتُدْبِرُ بِثَمَانٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا يَدْخُلُنَّ عَلَيْكُنَّ هَؤُلَاءِ**»[3].

**103 - حدّثنا** أحمد بن علي، نا مؤمّل بن إهاب، نا أيّوب بن سويد، نا

---

(1) الحديث شاذّ بهذا الإسناد.

وهو وإن كان رجاله ثقات فلا يثبت عن مالك بهذا الإسناد أي عن هشام عن أبيه إلاّ مرسلاً.

وحديث سعيد بن أبي مريم أخرجه ابن عبد البرّ في التمهيد 22/270.

(2) قال ابن عبد البرّ 22/269: «هكذا روى هذا الحديث جمهور الرواة عن مالك مرسلاً، ورواه سعيد بن أبي مريم، عن مالك، عن هشام، عن أبيه، عن أمّ سلمة، والصواب عن مالك ما في الموطأ، ولم يسمعه عروة من أمّ سلمة وإنّما رواه عن زينب ابنتها عنها كذلك قال ابن عيينة وأبو معاوية عن هشام..».

(3) إسناده مرسل.

والحديث صحيح كما سيأتي.

فقد أخرجه مرسلاً يحيى بن يحيى الأندلسي 2/767/5، وسويد بن سعيد (651)، وأبو مصعب (3017)، والجوهري من طريق القعنبي في مسند الموطأ (776: بتحقيقنا) جميعهم عن مالك به.

وقد جاء الحديث موصولاً من حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة عن أمّ سلمة بنحوه مختصراً قليلاً.

أخرجه الحميدي في مسنده (297)، وأحمد 6/290، والبخاري 8/43 و 10/333، ومسلم (2180)، وأبو داود (4929)، وابن ماجه (1902، 2614)، والبيهقي في السنن 8/224، وابن عبد البرّ في التمهيد 22/270، 272.

مالك بن أنس، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ:
**«لاَ تُرَدُّ عَلَى دَاعٍ دَعْوَتُهُ حَيْثُ تُقَامِ الصَّلاةُ، وَفِي الصَّفِّ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»**[1].

---

(1) إسناده ضعيف والحديث صحيح.
أيّوب بن سويد الرَّمْلي قال فيه ابن معين: ليس بشيء يسرق الأحاديث وذكر الترمذي أنّ ابن المبارك ترك حديثه. وقال البخاري: يتكلمون فيه. وقال النسائي: ليس بثقة، وقال أبو حاتم: ليّن الحديث.
وقال ابن حبّان في الثقات: «كان رديء الحفظ، يخطىء». وقال ابن عدي: له حديث صالح عن شيوخ معروفين منهم: يونس بن يزيد بنسخة الزّهري، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وابن جريج، والأوزاعي، والثوري وغيرهم. ويقع في حديثه ما يوافقه الثقات عليه، ويقع فيه ما لا يوافقونه عليه ويكتب حديثه في جملة الضعفاء.
انظر: تهذيب الكمال 3/474 ـ 477، والميزان 1/287 ـ 288، وتهذيب ابن حجر 1/406.
ومؤمّل بن إهاب الراوي عنه صدوق فيما يبدو انظر: تهذيب الكمال 29/181 ـ 182.
والحديث أخرجه من طريق أيّوب بن سويد:
ابن حبّان في صحيحه (1764: إلا حسان)، والطبراني في المعجم الكبير 9/ رقم 5774، والدارقطني في «غرائب مالك» كما في نتائج الأفكار لابن حجر 1/380، وابن عبد البرّ في التمهيد 21/138 ـ 140، والحافظ في النتائج 1/380 بلفظ: «ساعيّان لا تُردّ على داع دعوتُه، حين تُقام الصلاة، وفي الصفّ في سبيل الله».
لكنّ أيّوب هذا لم ينفرد بالحديث عن مالك فقد تابعه:
أبو المنذر إسماعيل بن عمر وهو ثقة من رجال التهذيب. انظر: 1/154 ـ 157.
أخرج الحديث من طريقه ابن حبّان في (الإحسان: 1720) وهو بنحو السابق. وإسناده صحيح.
وتابعه محمد بن مخلد الرُّعيني عن مالك:
ومحمد هذا قال فيه ابن عديُ: يحدّث عن مالك وغيره بالبواطيل... وهو=

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

= منكر الحديث عن كلّ من يروي عنه. كذا في الكامل 6/2260. وقال الدارقطني في «غرائب مالك» محمد بن مخلد بن أسلم: متروك الحديث.

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: لم أر في حديثه منكراً. وقال الخليلي: يروي عن مالك أحاديث تفرّد بها وهو صالح. انظر الميزان 4/32، واللسان 5/423 ـ 424.

وأخرج حديثه أبو نُعيم في الحلية 6/343 ومن طريقه الذهبي في السير 8/119، وابن عبد البرّ في التمهيد 21/139.

قال أبو نُعيم: «غريب من حديث مالك لم يروه عنه في الموطأ، ورواه أيّوب بن سويد وإسماعيل بن عمر أبو المنذر عن مالك نحوه ورواه منيع عن مالك بزيادة لفظ».

فهذه المتابعة واهية فلا يعتمد عليها ولا كرامة.

لكن وجدت الشيخ الفاضل أبا إسحاق الحويني علّق على قول أبي نعيم ذاك بقوله: «قلت: وهذا سند لا بأس به، وليس تركه إثبات الحديث في الموطأ دليل على تضعيف له.. ومحمد بن خالد هو ابن عثمة، وثقه ابن حبّان، وقال: «ربّما أخطأ»، وقال أحمد وأبو زرعة: «لا بأس به»، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث» كذا قال في غوث المكدود 2/322، وهو وهم نتج عن انتقال نظره من خالد بن مخلد الرُّعيني إلى خالد بن عثمة والثاني لم يرد في الإسناد قطعاً وهو من رجال «التهذيب» قال فيه الحافظ في التقريب ص 296: «صدوق يخطىء!».

وتابعه أيضاً عن مالك أبو مطر منيع وأشار أبو نعيم أنّه زاد في المتن: «وعند نزول المطر».

أخرج حديثه أبو نعيم في الحلية 6/343.

ومَنيع هو ابن ماجد أبو مطر الصنعاني جزم بذلك الخطيب في «الرواة عن مالك» (ل 12/ ب رقم 767) وكذا الحافظ ابن حجر في اللسان 6/121 وقال الحافظ: «أشار الدارقطني في الغرائب إلى لينه».

وتوقّف أخونا الحويني حفظه في مَنيع «هل هو ابن عبد الرحمن؟... وإن يكن غيره فلم أقف على ترجمته والله أعلم»!.

وقد تابع مالك بن أنس على رواية هذا الحديث مرفوعاً للنبيّ ﷺ عن أبي حازم به.

موسى بن يعقوب الزمعي: =

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

= أخرج حديثه: أبو داود (2540)، والدارمي (1200)، وابن الجارود (1065)، وابن خزيمة (419)، والطبراني في الكبير (9/ رقم 5756)، والحاكم في المستدرك 1/198، والبيهقي في السنن 1/410، وفي الدعوات الكبير (52)، وابن حجر في نتائج الأفكار 1/379.

وموسى هذا: صدوق سيءُ الحفظ كما الحافظ في التقريب ص 353 فمثله يُحسّن حديثه في الشواهد والمتابعات.

وقد تابع مالكاً أيضاً عن أبي حازم به.

عبد الحميد بن سليمان فأخرج حديثه الطبراني في الكبير 6/رقم 5847 وفي الدعاء (489).

وعبد الحميد هذا ضعيف كما قال الحافظ في التقريب ص 196 والحديث بهذه المتابعات، وبشواهده التي ذكر بعضها ابن عبد البرّ في التمهيد 21/139 ـ 140 يصحّ إن شاء الله وقد صحّحه الألباني كما في «صحيح الجامع الصغير» (3581).

ثمّ إنّ المؤلّف رحمه الله تعالى ساق هذا ـ أعني رواية أيّوب بن سويد ـ عن مالك حتّى يتبين أنّه غريب عن مالك لا سيّما أنّ أيّوب هذا ضعيف كما سبق وقد خالف من هو أوثق منه في روايته عن مالك. فقد رواه عن مالك. عن أبي حازم بن دينار، عن سهل بن سعد الساعدي موقوفاً عليه.

يحيى بن يحيى الأندلسي كما في الموطأ 1/70/7، وأبو مصعب 1/74/185، وسويد بن سعيد ص 100/ رقم 123 ـ ط. البحرين، وإسماعيل بن أبي أويس أخرجه البخاري من طريقه في الأدب المفرد (661)، ويحيى بن بُكير أخرجه من طريقه البيهقي في السنن 1/411.

قال الحافظ ابن عبد البرّ في التمهيد 21/138: «هكذا هو موقوف على سهل بن سعد في الموطأ عند جماعة الرواة ومثله لا يُقال من جهة الرأي. .».

وقال ابن حجر: «اتفق على ذلك ـ يعني الوقف ـ رواة الموطأ. ورواه بعض الثقات عن مالك مرفوعاً».

وقال قبل ذلك: «هذا حديث حسن صحيح».

ويُفهم من كلام الحافظ الميل إلى تصحيح الحديث مرفوعاً وموقوفاً وهذا هو الراجح والله أعلم.

104 ـ حدّثني إسحاق بن عبد الله بن سلمة، نا الحسين بن أبي يزيد، نا عثمان بن خالد العثماني، نا مالك بن أنس، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «قَضَى بِاليَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ»(1).

105 ـ حدّثنا محمّد بن محمّد بن سليمان، نا الحسين بن عبد الله بن شاكر، نا محمّد بن يوسف الزّبيدي، عن أبي قُرّة، عن مالك، عن أبي الرجال، عن عمرة، عن عائشة: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُمْنَعَ نَقْعُ البِئرِ»(2).

---

(1) إسناده ضعيف جدّاً.
علّته الراوي عن مالك عثمان بن خالد أبو مروان قال فيه البخاري: ضعيف. وقال أبو حاتم: منكر الحديث. وقال ابن حبّان: لا يحلّ الاحتجاج بخبره وقال ابن عدي: عنده مناكير. وقال ابن حجر: متروك. انظر الكامل 5/1822، والميزان 32/3، والتقريب ص 233. والحديث أخرجه ابن عدي في الكامل 6/1822، وابن عبد البرّ في التمهيد 2/134 كلاهما من طريق عثمان ـ هذا ـ عن مالك به.
قال ابن عدي: «وهذا في الموطأ مرسل وقد حدّث به جماعة ضعفاء عن مالك فأوصلوه، منهم عثمان بن خالد وحبيب كاتب مالك».
وقال ابن عبد البرّ: «هكذا حدّث به عثمان بن خالد المدني عن مالك بإسناده هذا مسنداً والصحيح فيه عن مالك أنّه مرسل في روايته. وقد تابع عثمان بن خالد العثماني على روايته هذه في هذا الحديث عن مالك إسماعيل بن موسى الكوفي فرواه أيضاً عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر. ورواه محمد بن عبد الرحمن بن رداد ومسكين بن بكير كلاهما عن مالك، عن جعفر بن محمد عن أبيه، عن علي أنّ النبيّ ﷺ قضى باليمين مع الشاهد والصحيح عن مالك ما في الموطأ.».
قلت: جاء الحديث في الموطأ برواية محمد بن الحسن (846)، وابن القاسم وابن وهب (ج 2/ل 32/ب)، وسويد بن سعيد (607)، ويحيى بن يحيى 2/721/5، وأبي مصعب (2911) جميعهم عن مالك، عن جعفر بن محمد عن أبيه مرفوعاً به.
وقد صحّ الحديث موصولاً من حديث ابن عبّاس عند مسلم (1712)، وأبي داود (3608) و (3609)، وابن ماجه بنحوه (2370).
(2) إسناده حسن والحديث غريب عن مالك. =

106 - **حدّثنا** علي بن أحمد بن سليمان، نا أبو الطاهر، نا ابن وهب، نا مالك بن أنس، عن حُميد، عن أنس: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثِّمَارِ حَتَّى تُزْهِي، فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا تُزْهِي؟ قَالَ: **تَحْمَرُّ**».

---

= أبو قرّة هو موسى بن طارق اليماني، الزّبيدي. أثنى عليه أحمد خيراً. وقال أبو حاتم: محلّه الصدق وذكره ابن حبّان في الثقات ـ 9/159 ـ وقال الذهبي: صدوق. وقال ابن حجر: صدوق يغرب. انظر: تهذيب الكمال 29/80 ـ 82، والميزان 4/207، والتقريب ص 351، وترجمه ابن ناصر الدين ترجمة طيبة في إتحاف السالك ص 146 رقم (17).

قال ابن عبد البرّ في التمهيد 13/123: «ولا أعلم أحداً من رواة الموطأ عن مالك أسند عند هذا الحديث، وهو مرسل عند جميعهم فيما علمت هكذا، وذكره الدارقطني عن ابن صاعد، عن أبي علي الجرمي، عن أبي صالح كاتب الليث، عن الليث بن سعد، عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، عن مالك بن أنس، عن أبي الرجال، محمد بن عبد الرحمن بن حارثة، عن أمّه عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة أنّ رسول الله ﷺ نص أن يمنع نقع البئر وهذا الإسناد وإن كان غريباً عن مالك فقد رواه أبو قرّة موسى بن طارق عن مالك أيضاً كذلك إلاّ أنّه في الموطأ مرسل عند جميع رواته والله أعلم».

قلت: فأنت ترى أنّ الحافظ ابن عبد البرّ لم يجزم بعدم ثبوته عن مالك واكتفى باستغرابه فقط والغرابة لا تنافي الصحّة لا سيّما وقد توبع من قبل الليث بن سعد، والله أعلم.

والحديث جاء في الموطأ مرسلاً برواية: ابن القاسم وابن وهب (ج 2/ ل 28/ ب)، ومحمد بن الحسن (838)، وسويد بن سعيد (602)، ويحيى بن يحيى الأندلسي 2/745/30، وأبي مصعب (2901). وأخرجه البيهقي من طريق ابن بكير في السنن 6/152. وقد تحدّث الحافظان الكبيران البيهقي وابن عبد البرّ بما يفيد أن الحديث يثبت موصولاً من حديث أبي الرجال، عن أمّه عمرة عن عائشة مرفوعاً. فراجع السنن الكبرى 6/152، والتمهيد 13/123 ـ 125.

وقال أبو عبيد في شرح الحديث: «يعني فضل الماء من موضعه الذي يخرج منه من العين أو غير ذلك من قبل أن يصير في إناء أو وعاء لأحد، فإذا صار كذلك فصاحبه أحقّ به وهو مال من ماله. .» غريب الحديث 1/408.

وقال رسول الله ﷺ: «أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمْرَةَ؟ فَبِمَ يَأْخُذُ مَالَ أَخِيهِ؟»[1].

ورواه الدراوردي عن حُميد.

**107** ـ حدّثناه عبد الله بن محمّد بن عبد العزيز، نا محمّد بن عبّاد المكّي، نا الدراوردي، عن حُميد، عن أنس أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ لَمْ يُثَمِّرْهَا اللَّهُ فَبِمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ»[2].

---

(1) إسناده صحيح.

أخرجه مالك في الموطأ: برواية ابن القاسم (151 ـ الملخّص)، وسويد بن سعيد (224)، ويحيى بن يحيى الأندلسي 2/618/11، وأبي مصعب (2499)، والشافعي 2/148 ـ 149، والبخاري عن قتيبة 3/412، وعن عبد الله بن يوسف 4/465، ومسلم من طريق ابن وهب 3/1190، والنسائي من طريق ابن القاسم في المجتبى 7/264، وفي الكبرى (6117)، وابن حبّان من طريق أبي مصعب (الإحسان: 4990)، والجوهري من طريق القعنبي في مسند الموطأ (318: بتحقيقنا)، والبيهقي من طريق الشافعي في السنن الكبرى 5/300، والبغوي من طريق أبي مصعب في شرح السنة (2080).

(2) قال ابن أبي حاتم في العلل 1/378 ـ 1129/379: «سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه محمّد بن عبّاد عن عبد العزيز الدراوردي، عن حُميد، عن أنس: أنّ النبيّ ﷺ قال: «**إن لم يثمّرها الله فبم يستحلّ أحدكم مال أخيه؟**» فقالا: هذا خطأ إنّما هو من كلام أنس، قال أبو زرعة: كذا يرويه الدراوردي ومالك بن أنس مرفوع والنّاس يروونه موقوف من كلام أنس».

أخرجه مسلم 3/1190/ رقم 16، والبيهقي في السنن الكبرى 5/300 كلاهما من طريق محمد بن عبّاد، عن الدراوردي به.

وقال الدارقطني ـ كما في شرح مسلم للنووي 10/218 ـ: «هذا وهم من محمد بن عبّاد أو من عبد العزيز في حال إسماعه محمد لأنّ إبراهيم بن حمزة سمعه من عبد العزيز مفصولاً مبيّناً أنّه من كلام أنس وهو الصواب وليس من كلام النبيّ ﷺ فأسقط محمد بن عبّاد كلام النبيّ ﷺ وأتى بكلام أنس وجعله مرفوعاً وهو خطأ»، وقال الحافظ في تسهيل المَدرج إلى المُدرج ص 15 ـ 16: «تفرّد برفع الجميع مالك ولم يتابعه أحد من أصحاب حُميد، بل بيّنوا كلّهم أن قوله: أرأيت. . . إلى آخره من كلام أنس. =

108 ـ حدّثنا محمّد بن محمّد بن سليمان، نا القاسم بن هاشم، نا يحيى بن صالح[1]. ـ ح ـ.

وحدثنا محمّد بن محمّد أيضاً، نا محمّد بن حوان بن شعبة، نا خَالد بن مخلد، عن مالك، عن أبي نعيم وهب بن كيسان، عن عمر بن أبي سلمة قال[2]: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَدْنُ، وَسَمِّ اللَّهَ، وَكُلْ بِيَمِينِكَ وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ»[3].

---

= منهم إسماعيل بن جعفر، أخرجه الشيخان ونصّ على إدراجه أبو حاتم وأبو زرعة ووهم محمّد بن عبّاد المكّي، فروى عن الدراوردي، عن حميد، عن أنس مرفوعاً. . . ـ الحديث المذكور أعلاه ـ قال ابن حجر: أخرجه مسلم. ووهم فاحش إن أسقط المرفوع ورفع الموقوف. وقد رواه إبراهيم بن حمزة عن الدراوردي على الصواب وهو أحفظ وأتقن من محمد بن عباد».

قال السيوطي: قلتُ: قال الحاكم في «علوم الحديث» ص 135: «هذه الزيادة في هذا الحديث» أرأيت إن منع الله الثمرة؟!. . . عجيبة فإن مالك بن أنس ينفرد بها، ولم يذكرها غيره، علمي في هذا الخبر، وقد قال بعض أئمتنا أنّها من قول أنس. . .

قلت: رواية إبراهيم بن حمزة عند البيهقي في السنن 5/300 ورواية إسماعيل بن جعفر في المواطن المشار إليها في «الصحيحين» قبل قليل عند تخريج حديث مالك. ومال إلى القول بالإدراج العلاّمة الألباني في إرواء الغليل 5/ رقم (1364) والله أعلم.

(1) إسناده صحيح.

يحيى بن صالح هو الوُحَّاظي أبو زكرياء الدمشقي الحِمصي تكلّم فيه بعضهم من أجل رأيه وميله إلى قول جهم من أجل ذلك قال فيه الحافظ: «صدوق من أهل الرأي»، وترجمه ابن ناصر الدين فيمن روى الموطأ عن مالك. وبالجملة فهو ثقة في نفسه صدوق في حفظه. راجع تهذيب الكمال 31/375 ـ 381، وإتحاف السالك ص 267 ـ 270، والتقريب ص 376.

وقد أخرجه من هذه الطريق الطحاوي في مشكل الآثار 1/54.

(2) في الأصل علامة تصحيح.

(3) إسناده صحيح بالذي قبله. =

في «الموطأ» مرسل.

**109** ـ حدَّثَنَاهُ علي بن أحمد بن سليمان، نا أبو الطاهر، نا ابن وهب، أخبرني مالك، عن أبي نعيم وهب بن كيسان أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال[1]: «سَمِّ اللَّهَ وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ»[2].

---

= خالد بن مخلد القطواني من رواة مالك قال فيه الحافظ: «صدوق يتشيع له أفراد» ص 90 من التقريب وتوسع ابن عدي في ترجمته وقال بعد أن ذكر جملة ممّا تفرّد به من الأحاديث عن مالك وغيره 3/906 ـ 907: «وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن مالك، وعن غيره لعلّه توهّماً منه أنّه كما يرويه، أو حمل على حفظه لأنّي قد اعتبرت حديثه ما روى عنه الناس عنه من الكوفيين، محمد بن عثمان بن كرامة، ومن الغرباء أحمد بن سعيد الدارمي، وعندي من حديثهم عن خالد صدر صالح ولم أجد في كتبه أنكر ممّا ذكرته فلعلّه توهّماً منه أو حملت على الحفظ وهو عندي إن شاء الله لا بأس به». انظر كذلك تهذيب الكمال 8/163 ـ 167، والسير 10/217 ـ 219.

وهذا الحديث أخرجه من طريقه الطحاوي في المشكل 1/53 ـ 54. وأشار إليه ابن عبد البرّ في التمهيد 23/16.

وقال الطحاوي عن إسناد هذا والذي قبله: «فكان هذا الحديث حسن الإسناد..».

(1) في الأصل علامة تصحيح.

(2) إسناده منقطع.

أخرجه ابن وهب وابن القاسم في الموطأ (ج 2/ ل 118/ أ)، ويحيـى بن يحيـى الأندلسي 2/934/32، وسويد بن سعيد (1356)، وأبو مصعب (1934)، وأخرجه البخاري عن عبد الله بن يونس (5378)، وذكر ذلك الطحاوي عن ابن وهب 1/54.

قال ابن عبد البرّ 23/16: «هذا الحديث عند مالك ظاهره الانقطاع في الموطأ... وهو حديث مسند متّصل لأنّ أبا نعيم سمعه من عمر بن أبي سلمة وقد لقيَ من الصحابة من هو أكبر من عمر بن أبي سلمة. قال يحيـى بن معين: وهب بن كيسان أكبر من الزّهري وقد سمع من ابن عمر وابن الزبير. قال أبو عمر: قد ذكرنا جماعة من الصحابة سمع منهم أبو نعيم هذا منهم: ابن عمر ومنهم سعد بن أبي وقاص ـ وكان بدرياً فكيف ينكر سماعه من عمر بن أبي سلمة!؟..»، ثمّ ساق =

**110** ـ حدّثنا أبو علي الحسن بن إسحاق الطحّان بمصر من أصل كتابه، ثنا أبي، نا أحمد بن صالح، نا ابن وهب، [أخبرني مالك بن أنس] عن ابن شهاب: أخبرني أبو سلمة أنّ أبا هريرة قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيماناً وَاحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»[1].

---

= الحديث بسنده من طريق سفيان بن عيينة عن الوليد بن كثير، عن أبي نعيم وهب بن كيسان سمعه من عمر بن أبي سلمة.

قلت: حديث سفيان بن عيينة: أخرجه من طريقه الحميدي في مسنده (570)، والبخاري (5376)، ومسلم (2022)، وابن ماجه (3287)، والطحاوي في المشكل 1/54، وتابع سفيانا محمد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن حلحلة الدّيلي عن وهب بن كيسان موصولاً به.

أخرجه البخاري (5377)، ومسلم تحت حديث (2022).

فثبت بذلك سماع وهب بن كيسان للحديث من عمر بن أبي سلمة. وسماعه منه ومن صحابة آخرين ثابت جزم به غير واحد فراجع تهذيب الكمال 31/137 ـ 138.

ويترجّح لديَّ أنّ مالكاً رحمه الله تعالى هو الذي أسقط ذكر عمر بن أبي سلمة من الإسناد وليس ذلك بغريب منه قال الحافظ ابن حجر في الفتح 9/524: «كذا رواه أصحاب مالك في «الموطأ» عنه وصورته الإرسال وقد وصله خالد بن مخلد ويحيى بن صالح الوحاظي فقالا: «عن مالك، عن وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة» وخالف الجميع إسحاق بن إبراهيم الحنيني أحد الضعفاء فقال: «عن مالك، عن وهب بن كيسان، عن جابر» وهو منكر. وإنما استجاز البخاري إخراجه ـ وإن كان المحفوظ فيه عن مالك الإرسال ـ لأنه تبيّن بالطريق الذي قبله صحّة سماع وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة، واقتضي ذلك أنّ مالكاً قصر بإسناده حيث لم يصرّح بوصله وهو في الأصل موصول، ولعلّه وصله مرّة فحفظ ذلك عنه خالد ويحيى بن صالح وهما ثقتان، أخرج ذلك الدارقطني في «الغرائب» عنهما واقتصر ابن عبد البرّ في «التمهيد» على ذكر رواية خالد بن مخلد وحده».

قلت: ما قاله الحافظ في آخر كلامه هو المُتعيّن والله أعلم.

(1) إسناده صحيح.

طريق ابن وهب هذه الموصولة عن مالك، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة الحديث. =

**111** - حدّثنا الحسن بن إسحاق، نا أبي، نا أحمد بن صالح، نا ابن وهب، أخبرني مالك، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة وحُميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. هذا الحديث بعينه سواء. حديث أبي سلمة في «الموطأ» مرسل[1]، وحديث حُميد بن عبد الرحمن متّصل[2].

---

= أخرجه من طريقه أبو أحمد الحاكم في عوالي مالك (143)، والبيهقي في السنن 2/492، وابن عبد البرّ في التمهيد 7/100.

قلت: أفاد ابن عبد البرّ في التمهيد 7/100 أنّ لابن وهب أربع روايات في هذا الحديث فانظرها هناك.

(1) ظاهر كلام المؤلّف رحمه ترجيح رواية الإرسال عن مالك في هذا الحديث. وليس ذلك بظاهر! فقد توبع ابن وهب في وصل هذا الحديث عن مالك من قبل عبد الرزاق كما في المصنّف (7719)، وعوالي مالك للحاكم (144)، وعثمان بن عمر عند أحمد 2/599، وابن خزيمة (2202)، وابن عبد البرّ في التمهيد 7/98، وكامل بن طلحة عند أبي أحمد الحاكم (143)، وابن بُكير عند الجوهري في مسند الموطأ (148: بتحقيقنا)، والبيهقي في السنن 2/492، وأبي مصعب في رواية عنه رجّحها ابن عبد البرّ 7/96، ويحيى بن يحيى الأندلسي 1/113/2.

فالحديث ثابت وَصْلُه في المُوطأ.

قال الحافظ الجوهري تحت رقم (148): «هذا في «الموطأ» عند ابن عُفير وابن بُكير وأبي مصعب ويحيى بن يحيى الأندلسي مسنداً عن أبي هريرة.

وأرسله ابن وهب، ومعن والقعنبي، وابن القاسم، إلاّ في رواية ابن عمرو عن الحارث، عن ابن القاسم فإنّه أسنده أيضاً» قلت وكذا أرسله أبو مصعب (276).

(2) حديث حُميد بن عبد الرحمن موصولاً أخرجه:

ابن القاسم (الملخص: 29)، وأبو مصعب (278)، وعبد الرزاق في المصنف (7720)، والبخاري عن ابن أبي أويس 1/92، وعن عبد الله بن يوسف 4/250 - فتح -، ومسلم عن يحيى بن يحيى النيسابوري 1/523، وأبو داود عن قتيبة كما في (تحفة الأشراف: 12277)، والنسائي عن قتيبة 3/201، ومن طريق ابن القاسم 4/156و8/117، ومحمد بن نصر المروزي عن يحيى بن يحيى التميمي في =

**112** - حدّثناه علي بن أحمد بن سليمان، نا الحارث بن مسكين، أنا عبد الرحمن بن القاسم، حدّثني مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن: **«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُرَغِّبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَ بِعَزِيمَةٍ فَيَقُولُ: مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيماناً وَاحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»**[1].

**113** - حدّثنا أبو القاسم عبد الله بن محمّد بن جعفر، نا يونس بن عبد الأعلى، نا عبد الله بن وهب، أنا مالك بن أنس، عن مسلم بن أبي مريم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنّه قال: **«تُعْرَضُ أَعْمَالُ النَّاسِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّتَيْنِ: يَوْمَ الاثْنَيْنِ وَيَوْمَ الخَمِيسِ، فَيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ إِلاَّ عَبْدٍ كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءُ. فَيُقَالُ: اتْرُكُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَفِيئَا»**[2].

قال أبو الحسين: قال لنا أبو القاسم: قال لنا يونس: هكذا حدثناه مرفوعاً[3]، وحدّثناه في «الموطأ» موقوفاً.

---

= مختصر قيام الليل ص (92)، وابن خزيمة من طريق ابن مهدي (2203)، وأبو أحمد الحاكم من طريق كامل بن طلحة في عوالي مالك (139)، والبيهقي من طريق يحيى بن يحيى النيسابوري في السنن 2/491 ـ 492، والبغوي من طريق أبي مصعب (988) جميعهم عن مالك به.

(1) انظر ما قبله رقم (111).

قد يُقال إنّ المؤلّف يرى أنّ الحديث من طريق أبي سلمة مرسل في رواية ابن وهب وابن القاسم للموطأ فقط دون غيرهما والله أعلم.

(2) إسناده صحيح.

(3) كذا قال رحمه الله تعالى وقد أخرجه ابن وهب مرفوعاً من طريق يونس بن عبد الأعلى في الموطأ (ج 2/ ل 113/ أ).

وقد تابعه على رفعه من طريق ابن وهب:

ـ أبو الطاهر وعمرو بن سوّاد عند مسلم 4/1988، والجوهري في مسند الموطأ (638: بتحقيقنا)، وابن عبد البرّ في التمهيد 13/199 و 200. =

**114** ـ حدّثناه علي بن أحمد بن سليمان، نا أبو الطاهر، نا ابن وهب[1]. ـ ح ـ.

**115** ـ وحدّثنا عبد الله بن محمّد بن جعفر، نا عيسى بن أدهم، نا ابن القاسم[2]. ـ ح ـ.

**116** ـ وحدّثنا عبد الله بن محمّد أيضاً، نا يونس، نا ابن وهب، نا مالك، عن مسلم بن أبي مريم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة أنّه قال: **«تُعْرَضُ أَعْمَالُ النّاسِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّتَيْنِ: يَوْمَ الاثْنَيْنِ وَيَوْمَ الخَمِيسِ فيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ إلاَّ عَبْدٍ كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءُ فَيَقُولُ: اتْرُكُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَفِيئَا»**[3]

---

= ــ سليمان بن داود وهو ثقة أيضاً.

أخرجه من طريقه الجوهري تحت رقم (638).

ــ الحارث بن مسكين:

أخرجه من طريقه ابن عبد البرّ 13/199.

ــ عيسى بن مسكين:

أخرجه من طريقه ابن عبد البرّ 13/199.

ــ أحمد بن عبد الرحمن بن وهب:

أخرجه من طريقه ابن عبد البرّ 13/200.

قال الجوهري: «هذا موقوف في الموطأ غير ابن وهب فإنّه أسنده فقال فيه: «إنّ رسول الله ﷺ» والله أعلم».

وظاهر كلامه كما تبيّن لي باستقراء كلامه ـ أنّ ذلك في الموطأ.

وقال ابن عبد البرّ: «وهكذا رواه أحمد بن صالح، ويونس بن عبد الأعلى، وسليمان بن داود كلّهم عن ابن وهب مثله مسنداً».

(1) انظر ما قبله.

(2) أخرجه ابن القاسم في الموطأ من طريق عيسى بن مشرود (ج 2/ ل 113/ أ) لكن جاء مرفوعاً!.

(3) أخرجه موقوفاً هكذا على أبي هريرة:

يحيى بن يحيى الأندلسي 2/909/18، وسويد بن سعيد (1330)، وأبو مصعب (1898). =

قال أبو الحسين: واللّفظ لابن القاسم.

**117 - حدّثنا** أبو حفص عمر بن أحمد بن علي الحضرمي، نا نصر بن أحمد، نا حفص بن عمر، نا مالك بن أنس، عن محمّد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ ويَخْفِضُهُ قَبْلَ الإِمَامِ فَإِنَّمَا نَاصِيَتُهُ بِيَدِ شَيْطَانٍ**»(1).

في «الموطأ»: محمّد بن عمرو، عن مَليح بن عبد الله، عن أبي هريرة موقوف.

**118 - حدّثناه** علي بن أحمد بن سليمان، نا الحارث بن مسكين، أنا عبد الرحمن بن القاسم، نا مالك، عن محمّد بن عمرو بن علقمة، عن مَليح بن عبد الله السعدي، عن أبي هريرة أنّه قال: «**الّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ ويَخْفِضُ قَبْلَ الإِمَامِ فَإِنَّمَا نَاصِيَتُهُ بِيَدِ شَيْطَانٍ**»(2).

---

= قال ابن عبد البرّ في التمهيد 13/198 ـ 199: «هكذا رواه يحيى بن يحيى هذا الحديث موقوفاً على أبي هريرة وتابعه عامّة رواة الموطأ وجمهورهم على ذلك، ورواه ابن وهب عن مالك مرفوعاً إلى النبي ﷺ بإسناده هذا.. ومعلوم أنّ هذا ومثله لا يجوز أن يكون رأياً من أبي هريرة، وإنما هو توقيف لا يشكّ في ذلك أحد له أقل فهم، وأدنى منزلة من العلم، لأنّ هذا لا يُدرك بالرأي، فكيف وقد رواه ابن وهب وهو من أجل أصحاب مالك مرفوعاً، ورُوي عن النبيّ ﷺ مرفوعاً من وجوه».

(1) إسناده ضعيف وهو منكر عن مالك بن أنس من هذا الوجه.
تفرّد به حفص بن عمر عن مالك وحفص هذا هو ابن ميمون العدني قال فيه أبو حاتم: ليّن الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال ابن عدي: وعامة حديثه غير محفوظ وأخاف أن يكون ضعيفاً كما ذكره النسائي. وضعفه غير واحد كالذهبي وابن حجر. انظر: تهذيب الكمال 7/42 ـ 45، والميزان 1/560 ـ 561، والتقريب ص 78.

(2) إسناده ضعيف.
من أجل مليح هذا الراوي عن أبي هريرة فقد ذكره البخاري في التاريخ الكبير=

119 ـ حدّثنا علي بن أحمد بن سليمان بن الأشعث، نا محمّد بن الوزير الدمشقي، نا الوليد بن مسلم، حدثني مالك بن أنس، عن حُميد الطويل، عن أنس قال: صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَكَانُوا يَفْتَتِحُونَ القِرَاءَةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ، لاَ يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ القِرَاءَةِ وَلاَ فِي آخِرِهَا»[1].

في «الموطأ»، موقوف، عن أبي بكر وعمر وعثمان.

120 ـ حدّثناه علي بن أحمد بن سليمان، نا الحارث بن مسكين، نا عبد الرحمن بن القاسم، حدثني مالك عن حُميد، عن أنس أنّه قال: قُمْتُ وَرَاءَ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ وعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم، وَكُلُّهُم كَانَ لاَ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِذَا افْتَتَحُوا الصَّلاةَ»[2].

---

= 10/8، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 367/8، ولم يذكرا في شأنه شيئاً فهو مجهول الحال. والله أعلم.

وقد أخرجه يحيى بن يحيى الأندلسي 57/92/1، وسويد بن سعيد (325)، وأبو مصعب (492).

* تنبيه: تصحفت كلمة «مليح» إلى «فليح» بالفاء في طبعة البحرين لرواية سويد للموطأ ص 75.

(1) ظاهر إسناده الصحّة لكن له علّة.

الوليد بن مسلم وإن كان ثقة فقد خالف من هو أوثق منه عن مالك.

أخرجه من طريقه ابن عبد البرّ في التمهيد 228/2.

وتابعه عن مالك أبو قرّة موسى بن طارق وإسماعيل بن موسى السدي وأحمد بن عبد الرحمن بن وهب عند ابن عبد البرّ 228/2 ـ 230.

(2) أخرجه موقوفاً على أنس كل من يحيى بن يحيى الأندلسي 30/81/1، وسويد بن سعيد (145)، وأبو مصعب (227).

قال الإمام الحافظ ابن عبد البرّ 228/2، 231: «هكذا هو في الموطأ عند جماعة رواته فيما علمت موقوفاً... وقد أسنده عن مالك من لا يوثق بحفظه..».

وقال الحافظ ابن حجر في النكت على ابن الصلاح 768/2 ـ 759: «وهذا =

**121** - حدّثنا يحيى بن محمّد من أصل كتابه وأحمد بن عمرو بن جابر قالا: نا محمّد بن عوف قرأت على إسحاق بن إبراهيم الحُنَيْسي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**صَلاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى، يُسَلِّمُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ**»[1].

في «الموطأ» مُرسَل.

**122** - حدّثناه يحيى بن محمد بن يحيى بن سليمان بن نضلة قراءة

---

= في رواية مالك كما هو في الموطآت، وقد رفعه بعضهم عنه وهو وهم كما بيّنه الدارقطني في «غرائب مالك» وابن عبد البرّ في «التمهيد» وهكذا رواه عن حميد حفّاظ أصحابه كعبد الوهاب الثقفي ومعاذ بن معاذ، ومروان بن معاوية وغير واحد موقوفاً إلاّ أنّه عندهم بلفظ: «كانوا يتحرّون القراءة بالحمد لله ربّ العالمين» وراجع بقية كلام ابن عبد البرّ والحافظ في التمهيد 2/228 ـ 231، والنكت 2/748 ـ 771.

(1) إسناده واه وهو منكر عن مالك.

إسحاق بن إبراهيم الحُنَيْني المدني نزيل طرسوس أبو يعقوب، قال فيه أبو حاتم: رأيت أحمد بن صالح لا يرضاه. وقال البخاري: في حديثه نظر. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو أحمد بن عدي: ضعيف ومع ضعفه يُكتب حديثه. وقال الحافظ: ضعيف. انظر: تهذيب الكمال 2/396 ـ 398، والميزان 1/179، والتقريب ص 27.

وهو مع ضعفه قد خالف الأثبات من أصحاب مالك في رواية هذا الحديث مسنداً بهذا الوجه.

فأخرجه من طريقه الدارقطني في «غرائب مالك» كما في التلخيص الحبير 2/22، وابن ناصر الدين في إتحاف السالك ص 196 ـ 197.

قال الدارقطني: تفرد به الحنيني عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر. وأشار إلى ذلك ابن ناصر الدين.

والحديث المرفوع بهذا اللفظ وقع في تصحيحه خلاف كبير بين النقاد قديماً وحديثاً فراجع لذلك إن شئتَ التمهيد 13/184 ـ 188، والتلخيص الحبير 2/22 ـ 23، وغوث المكدود للحُويني 1/242 ـ 247.

عليه في «الموطأ» عن مالك أنّه بلغه أنّ عبد الله بن عمر كان يقول: «**صَلاَةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، مَثْنَى مَثْنَى، تُسَلِّمُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ**»[1].

**123** ـ حدّثنا محمد بن محمّد بن سليمان، نا النضر بن سلمة، نا محمّد بن مسلمة، نا مالك، عن نافع قال: «**كَانَ ابنِ عمر يَتَّبِعُ آثَارَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَهْتَمُّ بِهَا، حَتَّى خِيفَ عَلى عَقْلِهِ**»[2].

---

(1) إسناده مُعضَل، وهو غريب عن مالك.

يحيى بن سليمان بن نَضْلة المديني. قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 9/154: «روى عن مالك بن أنس وعبد الرحمن بن أبي الزناد وعطّاف بن خالد وعبد العزيز بن محمد ومسلم بن خالد كتب عنه أبي وسألته عنه فقال: شيخ حدّث أيّاماً ثم تُوفي».

وقال ابن حبّان في «الثقات»: «يخطىء ويهم».

وقال ابن عدي في الكامل 7/2710: «كان ابن صاعد يقدّم ويفخّم أمره، وهو يحدّث عن مالك بالموطأ وغير الموطأ.. سمعت عبد الرحمن بن خراش يقول: يحيى بن سليمان بن نضلة لا يسوي فلساً. ويحيى بن سليمان هذا يروي عن مالك وأهل المدينة أحاديث عامتها مستقيمة». انظر أيضاً الميزان 4/383، واللسان 6/320 ـ 321.

ويبدو أنّه تفرّد برواية هذا الأثر عن مالك دون أصحابه الكبار والله أعلم.

* تنبيه: هذا الراوي لم يذكره ابن ناصر الدين ضمن رواة الموطأ في «إتحاف السالك» فيستدرك عليه والله أعلم.

(2) إسناده ضعيف وهو منكر عن مالك.

النضر بن سلمة يبدو أنّه شاذان المروزي، يروي عن سعيد بن عُفير وطبقته. قال أبو حاتم: كان يفتعل الحديث. وقال ابن حبّان: سكن النضر بن سلمة مكة. يروي عن جعفر بن عون، والعراقين، وعبد الله بن نافع. والمدنيين، لا تحلّ الرواية عنه إلاّ للاعتبار. انظر الميزان 4/256 ـ 257. وهناك نظر آخر صدوق وهو من نفس طبقة هذا!؟.

وأمّا محمّد بن مسلمة ذكر الخطيب في الرواة عن مالك (645: مختصره)، محمد بن مسلمة بن محمد بن هشام بن إسماعيل بن الوليد بن المغيرة أبو هشام المخزومي. فما أدري أهذا هو المقصود في الإسناد أو وقع تصحيف في الإسناد =

في «الموطأ» عن مالك، عن رجل حدّثه، عن عبد الله بن عمر.

**124 - حدّثناه** محمّد بن زبّان بن حبيب، نا الحارث بن مسكين، أنا ابن وهب، أنا مالك بن أنس، عن رجل حدّثه، عن عبد الله بن عمر: **«أَنَّهُ كَانَ يَتَّبِعُ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَآثَارَهُ وَحَالَهُ، وَيَهْتَمُّ بِهِ حَتَّى كَانَ قَدْ خِيفَ عَلَى عَقْلِهِ، مِنِ اهْتِمَامِهِ بِذلك»**[1].

**125 - حدّثنا** أبو الفضل جعفر بن أحمد بن محمّد السّلمي الأنطاكي بمصر، نا يونس بن عبد الأعلى قال: قال لي محمّد بن إدريس الشافعي: «إِذَا وَجَدْتَ أَهْلَ المَدِينَةِ عَلى شَيْءٍ فَلَا يَدْخُلْ قَلْبَكَ شَكٌّ أَنَّهُ حَقٌّ»[2].

---

= وصوابه محمد بن سلمة! ولم يذكر الخطيب في أمره شيئاً والإسناد يحتاج إلى بحث.

(1) إسناده ضعيف لجهالة الرجل الذي لم يسمّ في الإسناد ولم يخرجه أحد من أصحاب الموطآت المطبوعة! وبحثت عنه في قطعتين خطتين لابن وهب لم أجده فيهما وذكره الذهبي في السير في ترجمة عبد الله بن عمر 3/213 تعليقاً على ابن وهب.

قلت: أخرج أبو نعيم في الحلية 1/310 من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، ثنا عبد الله بن نمير، عن عاصم الأحول، عمّن حدّثه قال: كان ابن عمر إذا رآه أحد ظنّ أنّ به شيئاً من تتبّعه آثار النبيّ ﷺ.

وإسناده صعيف من أجل جهالة الواسطة بين عاصم وابن عمر، لولا ذلك لكانت متابعة قوية لمالك.

ثمّ أخرجه أبو نعيم من طريق خارجة بن مصعب، عن موسى بن عقبة، عن نافع قال: لو نظرت إلى ابن عمر رضي الله تعالى عنه إذا اتبع أثر النبيّ ﷺ لقُلتَ هذا مجنون».

فأنت ترى أنّه جعل الواسطة بين ابن عمر وموسى نافعاً، لكن لا يُفرح بهذا السند لأنّ خارجة بن مصعب متروك وكان يدلّس عن الكذّابين.. انظر تقريب الحافظ ص 87 وغيره. وبالجملة فإنّ هذا الأثر لا يثبت والله أعلم.

(2) إسناده صحيح.

رواه مطوّلاً الجوهري في مسند الموطأ (41: بتحقيقنا)، وابن عبد البرّ في التمهيد 1/79.

**126** - حدّثنا أبو جعفر أحمد بن سلمة بن سلامة الطحاوي بمصر وأبو رافع أُسامة بن علي بن سعيد بمصر، نا محمّد بن عبد الله بن ميمون، نا الوليد بن مسلم، حدثني مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك: **أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى الَّذِين قَتَلُوا ابنَ أَبِي الحَقِيقِ حِينَ خَرَجُوا عن قَتْلِ الوِلْدَانِ وَالنِّسَاءِ. قَالَ: وَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ بَرَّحَتْ بِنَا امْرَأَة ابنِ أبِي الحَقِيقِ بِالصِّياحِ، أَرْفَعُ السَّيْفَ ثُمَّ أَذْكُرُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَكَفُّ، وَلَوْلاَ ذَلِكَ لاسْتَرَحْنَا مِنْهَا»**(1).

في «الموطأ» مرسل.

**127** - حدّثناه علي بن أحمد بن سليمان بمصر، نا أبو الطاهر، نا ابن وهب، حدثني مالك، عن ابن شهاب، عن ابن لِكَعْبِ بن مالك - حَسِبْتُ أنّه قال عبد الرحمن بن كعب - أنّه قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الَّذِينَ قَتَلُوا ابْنَ أَبِي الحَقِيقِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالوِلْدَانِ، الحديث نحوه(2).

---

(1) إسناده شاذّ عن مالك.

محمد بن عبد الله بن ميمون الإسكندراني أبو بكر البغدادي الأصل قال فيه ابن حجر صدوق. كما في التقريب ص306. انظر أيضاً تهذيب الكمال 25/ 564-566.

أخرجه الطحاوي بسند ومتنه في شرح معاني الآثار 3/ 221 دون الزيادة التي في آخره: «قال: قال رجل منهم...».

وأخرجه ابن عبد البرّ من طرق عن الوليد بن المسلم وفيه الزيادة في التمهيد 11/ 66 - 67.

(2) أخرجه في الموطأ هكذا مرسلاً.

ابن وهب وابن القاسم في كتاب الجهاد (ج 2/ ل 17 - 18/ أ - ب) ويحيى بن يحيى الأندلسي 2/ 447/ 1، وأبو مصعب 1/ 357 - 358/ 919.

قال الحافظ ابن عبد البرّ 11/ 66: «هكذا قال يحيى: حسبت أنّه قال: عبد الرحمن بن كعب وتابعه ابن القاسم، وبشر بن عمر، وابن بكير، وأبو المصعب وغيرهم. =

128 ـ **حدّثنا** أسامة بن علي بن سعيد، نا يونس بن عبد الأعلى، نا عبد الله بن وهب، أخبرني عمر بن محمّد، عن أبيه، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ قال: «**الحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ فَأَبْرِدُوهَا بِالمَاءِ**...»[1].

129 ـ **حدّثنا** أُسامة بن علي، نا يونس بن عبد الأعلى، نا ابن وهب، حدثني سعيد بن عبد الرحمن الجُمحي، نا مالك بن أنس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، عن رسول الله ﷺ مثله.

قال أبو الحسين: هكذا حدّث بهذا الحديث يونس، عن ابن وهب،

---

= وقال القعنبي: حسبت أنّه قال: عبد الله بن كعب أو عبد الرحمن بن كعب.
ورواه ابن وهب عن مالك عن الزهري عن ابن لكعب بن مالك ولم يقل عبد الله ولا عبد الرحمن، ولا حَسِبت شيئاً من ذلك.
واتفق هؤلاء كلّهم وجماعة رواة الموطأ على رواية هذا الحديث مرسلاً على حسب ما ذكرنا من اختلافهم، لم يسنده واحد منهم ولا علمت أحداً أسنده عن مالك في كلّ رواية عنه من جميع رواته إلاّ الوليد بن مسلم فإنّه قال فيه: عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن كعب بن مالك..».
قلت: ظاهر كلام أبي عمر اعتبار رواية الوليد شاذة مخالفة لرواية الثقات من أصحاب مالك فهذا وجه الغرابة في الحديث والله أعلم.

(1) إسناده صحيح.
عمر بن محمد هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطّاب ثقة. انظر: تهذيب الكمال 21/499 ـ 503.
وأبو محمد ثقة أيضاً روى عن جدّه عبد الله بن عمر انظر المصدر السابق 25/226 ـ 228.
وأخرجه الطحاوي عن يونس عن ابن وهب به في مشكل الآثار 2/345.
وأخرجه أحمد عن محمد بن جعفر 2/85، وابن عدي من طريق روح في الكامل 5/1680، وأبو نعيم من طريق روح أيضاً في الحلية 7/161 كلاهما عن شعبة عن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عمر بالحديث.
قال أبو نعيم: «غريب من حديث محمد بن زيد، ومشهور [من حديث] شعبة عن عمر بن محمد بن زيد عن أبيه، عن ابن عمر..»!.

عن مالك متّصلاً، وهو محفوظ عن ابن وهب عن سعيد بن عبد الرحمن متّصلاً وعن مالك مُرْسَلاً.

فأمّا حديث سعيد بن عبد الرحمن الجُمُحي:

**130 ـ فحدّثنا** محمّد بن زيّان بن حبيب: قرأتُ على حرملة بن يحيى، عن ابن وهب، حدثني سعيد بن عبد الرحمن، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها: أنّ النَّبِـيَّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ الحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَأَطْفِئُوهَا بِالمَاءِ**»(1).

وأمّا حديث مالك:

**131 ـ فأخبرناه** علي بن أحمد بن سليمان، نا أبو الطاهر، أنا ابن وهب، أخبرني مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه أنّ رسول الله ﷺ قال: «**الحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ فَأَبْرِدُوهَا بِالمَاءِ**»(2).

---

(1) إسناده حسن والحديث صحيح.

سعيد بن عبد الرحمن الجُمحي أبو عبد الله المدني أكثر النقاد على القول بتوثيقه وعيب عليه تفرّده بأشياء. قال ابن عدي: «له أحاديث غرائب حسان وأرجو أنّها مستقيمة وإنّما يهم عندي في الشيء بعد الشيء يرفع موقوفاً ويوصل مُرسلاً لا عن تَعَمُّدٍ». وقال الحافظ: «صدوق له أوهام». انظر الكامل 3/1253 ـ 1237، وتهذيب الكمال 10/528 ـ 532، والتقريب ص 123 ـ 124.

وقد تابعه غير واحد من الحفّاظ على هشام منهم:

ـ يحيى بن سعيد: أخرجه البخاري (5725)، وأحمد 6/50، وأبو يعلى الموصلي (4635).

ـ إبراهيم بن سعد: عند البخاري (3663)، وأحمد 6/90 ـ 91، والطحاوي في المشكل 2/345.

(2) إسناده مرسل.

أخرجه ابن وهب وابن القاسم في الموطأ (ج 2/ ل 125 ـ ب و ل 126/ أ)، وسويد بن سعيد (1405)، ويحيى بن يحيى الأندلسي 2/945/16، وأبو مصعب=

**132 ـ حدّثنا** محمّد بن محمّد بن سليمان، نا الحسين بن عبد الله بن شاكر، نا إبراهيم بن المنذر الحزامي، نا عبد الرحمن بن المغيرة الحزامي، حدثني مالك بن أنس، عن مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن بُسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري، عن أبي موسى أنّه قال: قال رسول الله ﷺ: «**الاسْتِئْذَانُ ثَلاثٌ فَإِنْ أُذِنَ لَكَ وَإِلاَّ فَارْجِعْ**»[1].

في «الموطأ»: عن الثّقة عنده، عن بُكير.

**133 ـ حدّثناه** علي بن أحمد بن سليمان، نا أبو الطاهر، نا ابن وهب: أخبرني مالك، عن الثِقَةِ عِنْدَه، عن بُكير بن عبد الله بن الأشجّ، عن بُسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري، عن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «**الاسْتِئْذَانُ ثَلاثٌ فَإِنْ أُذِنَ لَكَ وَإِلاَّ فَأرْجِعْ**»[2].

---

= (1987)، والطحاوي من طريق ابن وهب 2/345 جميعهم عن مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه. . . الحديث، مرسلاً.

(1) شاذّ بهذا الإسناد عن مالك.

عبد الرحمن بن المغيرة الحِزاميّ أبو القاسم المدني. ذكره ابن حبّان في «الثقات» 8/377، وقال حمزة السهمي عن الدارقطني: صدوق كما في تهذيب التهذيب لابن حجر 6/276 وقال الحافظ: «صدوق» كما في التقريب ص 210، وراجع تهذيب الكمال 17/ رقم 3966. ومن كان هكذا في الحديث فإنّه لا يقوى على مخالفة الكبار من أصحاب مالك كابن وهب وابن القاسم وغيرهما والله أعلم.

(2) أخرجه مالك في الموطأ برواية ابن وهب وابن القاسم (ج 2/ ل 122/ أ)، ويحيى ابن يحيى الأندلسي 2/963/2، وسويد بن سعيد (1311)، وأبو مصعب (2029)، والجوهري من طريق القعنبي في مسند الموطأ (845: بتحقيقنا) جميعهم عن مالك به، وإسناده ضعيف من أجل الرجل الذي لم يسمّ وقد رجّح كلّ من ابن أبي أويس ـ كما في الجرح والتعديل 8/363 ـ والجوهري في مسند الموطأ ص (638)، وابن عبد البرّ في التمهيد 24/202 أنّ الثقة عند مالك في هذا الموطن هو مخرمة بن بُكير.

ومخرمة هذا أكثر علماء الجرح والتعديل على توثيقه إلاّ أنّ طائفة منهم ذهبوا=

**134 ـ حدّثنا** أسامة بن علي بن سعيد بن بشير الرّازي، نا أبي، نا إسحاق بن رُزيق، ثنا المُغيرة بن سقلاب[1]، نا مالك بن أنس، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيّب وعطاء بن يزيد الليثي، عن أبي سعيد الخُدري قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِذَا سَمِعْتُمُ المُؤَذِّنِ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ**»[2].

في «الموطأ» عن مالك، عن الزّهري، عن عطاء بن يزيد.

**135 ـ وحدَّثناه** علي بن أحمد بن سليمان، نا الحارث بن مسكين، نا عبد الرحمن بن القاسم، نا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي سعيد الخُدري أنَّ رسول الله ﷺ قَالَ: «**إِذَا سَمِعْتُمُ**

---

= إلى نفي سماعه من أبيه.

فقال الإمام أحمد: هو ثقة. ولم يسمع من أبيه شيئاً، وإنّما يروى من كتاب أبيه بنحوه في العلل ومعرفة الرجال 1/282، 35 و 2/291 و 2/35، والجرح والتعديل 8/363، وتهذيب الكمال 27/324 ـ 328.

قلت: أكاد أجزم أنّ الإمام مالك لم يصرّح باسمه في هذا المكان لهذه العلّة وهي عدم سماعه من أبيه، ومن أجل ذلك لم يجزم بتصحيح إسناد الحافظ ابن عبد البرّ في «التمهيد» والله أعلم.

(1) غير واضحة بالأصل وتصحّفت في مدارك عياض 2/199 إلى «صقلاب» بالصاد.

(2) إسناده ضعيف وهو شاذ عن مالك.

المغيرة بن سقلاب أبو بشر الحراني قال فيه أبو جعفر الفيلي: لم يكن مؤتمناً على حديث رسول الله ﷺ. وقال علي بن ميمون الرقي: كان لا يسوي بعرة. وقال ابن عدي: منكر الحديث... وعامة ما رويه لا يُتابع عليه. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال أبو زرعة: لا بأس به. وضعّفه الدارقطني. قلت: فهذا إلى الضعف أقرب. انظر: الكامل 6/2357 ـ 2358، والميزان 4/163، واللسان 6/92 ـ 93.

والحديث أخرجه من طريق المغيرة بن سقلاب به. ابن عدي في الكامل 6/2358 ثم قال: «وهذا الحديث في الموطأ عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي سعيد، وذكر سعيد في هذا الإسناد غريب لا أعلم يرويه عن مالك غير مغيرة هذا».

الْمُؤَذِّنَ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ»[1].

**136** - حدّثنا علي بن أحمد بن سليمان، نا هارون بن سعيد الأيلي، نا اشْهب بن عبد العزيز، أخبرني مالك، عن يحيى بن سعيد، عن أبي بكر - يعني ابن محمد بن عمرو بن حزم - عن عمرة، عن عائشة أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ**»[2].

رواه ابن أبي أويس، عن مالك هكذا[3].

في «الموطأ» مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة[4].

---

(1) رواه مالك في الموطأ برواية القعنبي، باب جامع النداء، باب ما جاء في النداء ص 84 ـ 85 ـ ط. تونس ـ، ومحمد بن الحسن (91)، وابن القاسم (77: الملخص)، ويحيى بن يحيى الأندلسي 1/67/2، وسويد بن سعيد (118)، وأبو مصعب (180) ورواه الشافعي 1/59، وأحمد عن ابن مهدي 3/5 وعنه مع يحيى بن سعيد القطان 3/53، وعن محمد بن جعفر 3/78، والبخاري عن التنيسي 2/90، ومسلم عن يحيى بن يحيى النيسابوري 1/288، وأبو داود عن القعنبي (522)، وابن ماجه من طريق زيد بن الحباب (720)، والترمذي عن قتيبة ومن طريق معن (208)، وعبد الله بن أحمد من طريق عبد الله بن عون ومصعب الزبيري 3/6، والنسائي عن قتيبة في المجتبى 2/23، ومن طريق يحيى بن سعيد في عمل يوم والليلة (34)، وابن خزيمة من طريق يحيى بن سعيد (411)، والطحاوي من طريق ابن وهب في شرح المعاني 1/143، وابن حبّان من طريق القعنبي (1680: الإحسان)، والجوهري من طريق ابن وهب والقعنبي في مسند الموطأ (195: بتحقيقنا)، والبيهقي من طريق ابن مهدي في السنن 1/408، والخطيب من طريق محمد بن جعفر في الرواة عن مالك (637: مختصره)، والبغوي من طريق أبي مصعب في شرح السنة (419) جميعهم عن مالك به.

(2) إسناده صحيح ومضى الكلام عليه تحت رقم (71).

(3) رواية ابن أبي أويس أخرجها:

البخاري في صحيحه (6014)، وفي الأدب المفرد (101)، والبيهقي في السنن 6/257، وفي الشعب (3432) جميعهم عن مالك به.

(4) مضى تخريجه من «الموطأ» تحت رقم (71) فانظره هناك.

137 - حدَّثَنَاهُ محمّد بن محمّد بن سليمان، نا يونس، عن ابن وهب، حدثني مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، عن رسول الله ﷺ قال: «مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ»(1).

قال أبو الحُسين: ابنُ وهب حمل حديث الليث على حديث مالك ولم يَقُل: عن أبي بكر بن محمّد، وهو محفوظ عن الليث(2).

138 - حدّثنا . . . . . محمد بن رمح: نا الليث عن يحيى بن سعيد، عن أبي بكر بن حزم، عن عمرة، عن عائشة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ»(3).

139 - حدّثنا أبو عبيد الله محمّد بن الربيع بن سليمان نـا محمّد بن عبد

---

(1) مضى تخريجه تحت رقم (71).

(2) لقد أشرت إلى شيء من ذلك ص 88 ـ 90 ويأتي بزيادات في الإحالة.

(3) إسناده صحيح.

أخرجه مسلم 2025/4، والترمذي (1942)، وابن ماجه جمعا بين الليث ويزيد بن هارون وعبدة بن سليمان (3673)، والطحاوي في المشكل 25/4، والبيهقي في السنن 11/8، وفي الشعب (8554)، وفي الآداب (66) جميعهم من طرق عن الليث به.

وقال الترمذي: «حسن صحيح».

وزاد البيهقي في رواياته الثلاث في آخره: «وما زال يوصيني بالمملوك حتى ظننت أنّه يضرب له أجلاً أو وقتاً إذا بلغه عتق»، وعلّق الألباني على هذه الزيادة في الإرواء 401/3 بقوله: «وهي زيادة شاذة أو منكرة، فقد رواه محمد بن رمح عن الليث به بدونها. . ».

وفيما قاله نظر فقد تابع ابن بُكير على هذه الزيادة سعيد بن شرحبيل في رواية البيهقي في «الشعب» وهو من رجال البخاري والنسائي وقال عنه الحافظ في التقريب ص 123: «صدوق»! ويحيى بن بكير من أضبط الناس في الليث بن سعد كما قال ابن عدي كما في مقدمة الفتح ص 452.

الله بن عبد الحكم، نا إسحاق بن الفرات، عن يحيـى بن أيّوب قال: وقال يحيـى بن سعيد: أخبرني أبو بكر بن محمد: أنّ عمرة حدّثته أنّهَا سمعت عائشة تَقُول: سَمِعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّه لَيُورِثَنَّهُ**».

**140** - حدّثنا أحمد بن عمير بن يوسف، نا أحمد بن إبراهيم بن هشام بن ملاس الدمشقي، نا زيد بن يحيـى بن عبيد الدمشقي، نا مالك، عن أبي الزنّاد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ : «**إِذَا كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ البَاقِي هَبَطَ اللَّهُ عَزَّ وجَلَّ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ سَائِلٍ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيهِ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرُ لَهُ، هَلْ مِنْ تَائِبٍ فَأَتُوبُ عَلَيْهِ**»[1].

في «الموطأ»، عن الزّهري، عن أبي سلمة، والأغرّ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

**141** - حدّثناه علي بن أحمد بن سليمان، نا أبو الطاهر، نا ابن وهب، نا مالك، عن ابن شهاب، عن الأغرّ وأبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة أَنَّ رسول الله ﷺ قال: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وتَعَالَى إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرِ فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبُ لَهُ، ومَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيهِ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرُ لَهُ**»[2].

---

(1) إسناده شاذ والحديث صحيح متواتر.

زيد بن يحيـى بن عُبيد الخُزاعي أبو عبد الله الدمشقي وثقه أحمد والعجلي وابن حبّان وقال أبو علي النيسابوري: ثقة مأمون. روى له النسائي وأبو داود وابن ماجه ووثقه الذهبي وابن حجر انظر تهذيب الكمال 10/118 ـ 119.

وأحمد بن إبراهيم بن هشام بن ملاس ذكره المِزّي في الرواة عن زيد في «التهذيب» والراوي عن مالك رغم ثقته في فقد خالف أصحاب مالك الأثبات في هذا الإسناد. وشيخ المؤلّف ثقة محدث توفي سنة 317 هـ كما في السير 14/496.

(2) إسناده صحيح. =

142 ـ حدّثنا أبو الحسن أحمد بن عمير بن يوسف، نا إسماعيل بن أبان بن حُوَي، نا أبو مسهر، نا مالك بن أنس، عن أبي النّضر، عن بُسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت، قال: قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُ صَلاتِكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ إِلاَّ صَلاةَ الفَرِيضَةِ»[1].

وكذلك، رواه موسى بن عقبة[2]، وإبراهيم بن أبي النّضر:

---

= أخرجه مالك في الموطأ برواية ابن القاسم (26: الملخّص)، وبرواية سويد بن سعيد (433)، وبرواية يحيى بن يحيى الأندلسي 1/214/30، وبرواية أبي مصعب (619)، وأخرجه البخاري عن القعنبي 3/29، وعن عبد العزيز بن عبد الله 11/128 ـ 129، ومسلم عن يحيى بن يحيى النيسابوري 1/521، وأبو داود عن القعنبي (1315) و (4733)، والترمذي من طريق معن (3498)، وعثمان الدارمي عن يحيى بن بكير في الردّ على الجهمية (125)، وابن أبي عاصم من طريق جويرية بن أسماء في السنة (492)، وابن نصر من طريق يحيى بن يحيى النيسابوري. (ص 39 ـ مختصر قيام الليل)، والجوهري من طريق ابن وهب والقعنبي في مسند الموطأ (152: بتحقيقنا)، والبيهقي من طريق القعنبي وابن أبي أويس ويحيى بن يحيى النيسابوري في السنن 3/2، ومن طريق القعنبي ويحيى بن يحيى في الأسماء والصفات ص 449، ومن طريق القعنبي وحده في الاعتقاد ص71، والبغوي من طريق أبي مصعب في شرح السنة (948) جميعهم عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة وأبي عبدالله الأغرّ، عن أبي هريرة فذكره.

وقد رواه ابن مهدي وإسحاق بن عيسى عند أحمد 2/487، وابن أبي أويس عند البخاري 13/464 جميعهم عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة بنحوه.

(1) إسناد رجاله ثقات لولا الجهالة التي فيه، وهو مع ذلك شاذ عن مالك.

أبو مسهر هو عبد الأعلى بن مسهر، قال ابن ناصر الدين: «كان من الثقات الأثبات ذُكر في رواة الموطأ عن مالك» له ترجمة حافلة في إتحاف السالك ص 258 ـ 260. والراوي عنه إسماعيل بن أبان بن حُوي ذكر الرواة عن أبي مسهر كما في تهذيب الكمال 16/371 وذكر ابن ناصر الدين في «توضيح مشتبه الذهبي» أنّه ابن خُليد بالخاء المعجمة وذكر أنّه توفي سنة (254 هـ).

(2) أخرج حديثه أحمد مطوّلاً 5/182، والبخاري (731) (7290)، ومسلم 1/540، =

جميعاً عن أبي النّضر مرفوعاً.

والمحفوظ موقوف، في «الموطّأ»[1].

وقد رُوي هذا اللّفظ، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبـيّ ﷺ.

فهو غريب.

**143 ـ** حدّثناه أبو العبّاس أحمد بن يحيـى بن زكير، نا أبو جعفر أحمد ابن موسى بن. . . . . .، نا يحيـى بن السكن البصري أبو محمّد، نا مالك بن

---

= والنسائي في الكبرى (1292)، وابن خزيمة في صحيحه (1204)، والطحاوي في شرح معاني الآثار 1/350، وابن المنذر في الأوسط (2745)، والبيهقي في السنن 2/494 و 3/109، وابن عبد البرّ 21/140 جميعهم من طرق عن وهيب، عن موسى مرفوعاً به.

وقد تابعه أيضاً عبد الله بن سعيد بن أبي هند:

أخرجه البخاري (6113)، ومسلم 1/539، والترمذي (450)، وابن خزيمة (1203).

قال الترمذي: حديث زيد بن ثابت حديث حسن وقد اختلف الناس في رواية هذا الحديث فروى موسى بن عقبة وإبراهيم بن أبي النضر، عن أبي النضر مرفوعاً. ورواه مالك بن أنس، عن أبي النضر، ولم يرفعه وأوقفه بعضهم والحديث المرفوع أصحّ.

وقال الحافظ في الفتح 2/215: «وقد وافقهم مالك في الإسناد لكن لم يرفعه في الموطأ، ورُوي عند خارج الموطأ مرفوعاً. .».

ثم وجدت ابن عبد البرّ يقول في التمهيد 21/149: «وقد وصله غيره من الثقات منهم موسى بن عقبة وغيره، وهو حديث ثابت مرفوع صحيح».

(1) انظر: الموطأ برواية يحيـى بن يحيـى الأندلسي 1/130/4، وبرواية سويد بن سعيد (198)، وبرواية أبي مصعب (325)، والنسائي في الكبرى (1293)، عن قتيبة بن سعيد عن مالك، عن أبي النضر، عن بُسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت موقوفاً من قوله.

أنس، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أَفْضَلُ صَلاَتِكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ إِلاَّ صَلاةَ الجَمَاعَةِ**»(1).

**144 ـ** حدّثنا أبو الحسن محمّد بن أحمد بن صالح، نا عبيد الله بن محمّد بن سليمان الأزدي، نا حبيب بن إبراهيم، نا شبل بن عبّاد، عن عبد الله بن ذكوان، عن الأعرج، عن أبي هريرة: أنّ رسول الله ﷺ: «**لَمَّا قَطَعَ الَّذِينَ سَرَقُوا لِقَاحَهُ، وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ بِالنَّارِ، عَاتَبَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾** [المائدة: 33]» إلى آخر الآية(2).

**145 ـ** حدّثنا محمد بن أحمد بن الهيثم، نا عبيد الله بن محمّد بن سليمان، نا حبيب بن إبراهيم، نا مالك بن أنس ونافع بن أبي نعيم، عن أبي الزّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبيّ ﷺ بمثله(3).

---

(1) في إسناده يحيى بن السكن، قال الذهبي: عن شعبة ليس بالقوي، وضعّفه صالح جزرة. قال ابن حجر وذكره ابن حبّان في الثقات. فقال: يحيى أصله من البصرة سكن بغداد يروي عن شعبة روى عنه أحمد بن حنبل وأهل العراق والجزيرة. مات بالرقة شهد سنة ثلاثين ومائتين. انظر الميزان 4/380، واللسان 6/318، 319. وقد ذكره الخطيب في الرواة عن مالك (827: مختصره) ولم يذكر في أمره شيئاً ثم وجدته قد ترجمه في التاريخ 14/146 ونقل تضعيفه عن بعض المحدّثين.

والحديث منكر بهذا اللفظ عن مالك كما لاحظ ذلك المؤلّف الناقد رحمه الله تعالى فقد جاء الحديث في الموطأ بلفظ: «صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذّ بسبع وعشرين درجة» كذا برواية أبي مصعب ج 1/ رقم 322. انظر تخريجه في مسند الموطأ للجوهري (649: بتحقيقنا) والله أعلم.

(2) إسناده ضعيف جداً.

من أجل حبيب بن أبي حبيب واسمه إبراهيم أبو محمد المصري كاتب مالك بن أنس، فإنه متروك الحديث واتهمه بعضهم فلا أطيل الكلام في شأنه فانظر تهذيب الكمال 5/ رقم 1082، وميزان الاعتدال 1/452، وتهذيب التهذيب لابن حجر 2/181 ـ 182.

(3) إسناده ضعيف جداً. =

**146** - حدّثنا محمّد بن محمّد بن سليمان، نا الحسين بن عبدالله، نا ابن أبي عمر، نا معن، نا مالك بن أنس، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الله بن واقد ابن عمر، أنّ عبد الله بن عمر قال: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الأَضَاحِي بَعْدَ ثَلاثٍ**»(1).

في «الموطّأ» مرسل.

**147** - حدّثناه علي بن أحمد بن سليمان، نا أبو الطاهر، نا ابن وهب، حدثني مالك بن أنس، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر أنّه قال: «**نَهى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الأَضَاحِي بَعْدَ ثَلاثٍ**»(2).

---

= فيه حبيب بن إبراهيم وهو متروك. وممّا يدلّ على ضعفه وافترائه أنّه تارة يجعل الحديث عن شبل وتارة عن مالك ونافع بن أبي نعيم.

ولفظ الحديث منكر فلم يثبت أنّه ﷺ قد عوتب من قبل الله عزّ وجلّ كما حقق في ذلك الحافظ ابن كثير في تفسيره القيم انظر ج 2/ 50 ـ 52 ـ ط. دار الفكر ببيروت ـ.

(1) شاذ بهذا الإسناد.

معن وإن كان ثقة فقد خالف أكثر الرواة عن مالك، فزاد في هذا الإسناد، عبد الله بن عمر!.

وتابعه محمد بن الحسن في موطئه ص 215 رقم 634.

(2) أخرجه مالك في الموطأ برواية ابن وهب وابن القاسم (ج 2/ 85 ب و 86/أ) وأخرجه يحيى بن يحيى الأندلسي 2/484 ـ 7/485، وأبو مصعب 2/189 ـ 190/ رقم 2136، والبيهقي من طريق الشافعي في السنن 9/293 جميعهم عن مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر أنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاثٍ. فقال عبد الله بن أبي بكر فذكرت ذلك لعمرة بنت عبد الرحمن فقالت: صدق، سمعت عائشة تقول: دفّ ناس من أهل البادية حضرة الأضحى في زمان رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «**ادخروا لثلاث وتصدّقوا بما بقي**»، فقالت عمرة: قالت عائشة: فلمّا كان بعد ذلك، =

**148** - حدّثنا أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن حمّاد، سمعت الربيع بن سليمان يقول: سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول: «طَلَبُ العِلْمِ أَفْضَلُ مِنْ صَلاةِ النَّافِلَةِ»[1].

**149** - حدّثنا أسامة بن علي بن سعيد، نا محمّد بن عبد الله بن عبد الحكم، نا أبي، نا مالك بن أنس قال: قال لي سليمان بن بلال: قلت لربيعة. . . . واللَّهِ مَا رَأَيْتَ عَالِماً قَطُّ بِعَيْنِكَ إلاّ ذَلِكَ الأَصَمَّ - يعني ابن هُرْمُزٍ -[2].

---

= قيل لرسول الله ﷺ: لقد كانوا ينتفعون من ضحاياهم ويحملون منها الودك، ويتّخذون منها الودك، فقال رسول الله ﷺ: «وما ذاك؟»، أو كما قال، قالوا: يا رسولَ الله نَهَيْتَ عن إمساك لُحوم الضحايا بعد ثلاثٍ، فقال رسول الله ﷺ: «إنّما نَهيتكم من أجل الدّافة التي دفّت عليكم، فكلوا وتصدّقوا وادّخروا».

والمؤلّف رحمه الله تعالى بيّن أنّ أوّل الحديث الذي قاله عبد الله بن واقد مرسل كما في تهذيب الكمال 16/257 لم يسمعه من الرسول ﷺ والبقيّة التي ذكرتها من قوله: «فذكرت ذلك لعمرة. . .» الخ موصول. وهذا من دقّة نظره رحمه الله تعالى. ولم أر من نبّه على ذلك إلى الآن قبله ولا ابن عبد البرّ في التمهيد 17/207 - 208!.

ثمّ إنّ عبد الله هذا في أمره نظر فقد ذكره ابن حبّان في الثقات 5/50 وقال ابن حجر فيه: «مقبول» كما في التقريب ص 193 ويعني ابن حجر عند المتابعة وإلاّ فليّن الحديث والله أعلم.

* جاء في التعليق على موطأ أبي مصعب 2/189 عزو هذا الحديث في التخريج لأحمد ومسلم وأبي داود والنسائي والحديث عند جميعهم ليس فيه اللفظ المرفوع الذي هو في الموطأ! وسياقهم مخالف لسياق مالك وليس لعبد الله بن واقد ذكر عند جميعهم!.

(1) إسناده صحيح.

أخرجه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه ص 97، وأبو نعيم في الحلية 9/119، والبيهقي في مناقب الشافعي 2/138، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ج 1/ رقم 118 جميعهم عن طرق عن الربيع به.

(2) إسناده صحيح.

**150 ـ حدّثنا** محمّد بن زَبّان، نا الحارث بن مسكين، نا عبد الرحمن بن القاسم، نا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال ذُكِرَ عند النَّبِيِّ ﷺ صِيَامُ عَاشُورَاءَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«كَانَ يَوْمٌ يَصُومُهُ أَهْلُ الجَاهِلِيَّةِ، فَمَنْ شَاءَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُفْطِرْهُ»**[1].

قال أبو الحُسين: هذا غريب بهذا الإسناد[2]. والمحفوظ في «الموطأ»، عن هشام بن عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها.

**151 ـ حدّثناه** علي بن أحمد بن سليمان، نا الحارث بن مسكين عبد الرحمن بن القاسِم[3]. ـ ح ـ.

**152 ـ وحدّثنا** علي بن أحمد بن سليمان، نا أحمد بن سعيد الهمداني، نا إسحاق بن الفرات قالا: نا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة زوج النبيّ ﷺ أنَّهَا قَالَتْ: «كانَ عَاشُوراء يَوْمٌ يَصُومَهُ قُرَيْشٌ فِي الجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ المَدِينَةَ صَامَهُ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ كَانَ هُوَ الفَرِيضَةُ وَتَرَكَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَ»[4].

---

(1) أخرجه ابن عبد البرّ من طريق النّسائي عن الحارث بن مسكين عن ابن القاسم به. كما في التمهيد. ج 22/149.

(2) إسناده ثقات لكن له علّة قال ابن عبد البرّ: «وهذا إسناد غريب لمالك في هذا الحديث لا أعلمه لغير ابن القاسم، عن مالك... وهو محفوظ لنافع عن ابن عمر».

(3) أخرجه ابن القاسم في الموطأ (ج 2/ ل 186 ب و ل 187 أ) و (466: الملخص).

(4) إسناده صحيح.
أخرجه في الموطأ يحيى بن يحيى الأندلسي 1/299/33، وسويد بن سعيد (978 ـ ط. البحرين)، وأبو مصعب الزهري (842)، وأخرجه الشافعي في المسند=

**153 -** حدّثنا علي بن أحمد بن سليمان، نا الحارث بن مسكين، نا عبد الرحمن بن القاسم، حدثني مالك، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُصَلِّي لَهُمْ فَكَبَّرَ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ فَإِذَا انْصَرَفَ قَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي لأَشْبَهُكُمْ صَلاَةً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ(1).

**154 -** حدّثنا عبد الله بن محمّد بن محمد، نا طاهر بن خالد بن نزار ونا أَبي، حدثني إبراهيم بن طَهْمان، نا مالك بن أنس، وعبّاد بن إسحاق، ويحيى بن سعيد، عن الزّهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي لَهُمْ فَيُكَبِّرُ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ، وَقِيَامٍ وَقُعُودٍ، وَيَقُولُ: إِنِّي لأَشْبَهُكُمْ صَلاةً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ(2).

---

= 263/1، والبخاري عن القعنبي 250/2، وأبو داود عن القعنبي ، (٢٤٤٢)، والجوهري من طريق القعنبي في مسند الجوهري (755 ـ بتحقيقنا)، والبيهقي من طريق الشافعي والقعنبي في السنن الكبرى 288/4 جميعهم من طرق عن مالك به.

وقد أخرجه مسلم من غير طريق مالك عن هشام بن عروة به 792/2. وقد قال حافظ المغرب ابن عبد البرّ في التمهيد 206/7: «ولا يصحّ فيه عن مالك عن الزّهري إلاّ إسناد الموطأ، وسائر ذلك عنه خطأ..».

(1) إسناده صحيح.

أخرجه ابن القاسم في روايته للموطّأ (22: الملخص للقابسي)، ومحمد بن الحسن (103)، ويحيى بن يحيى الأندلسي 19/76/1، وسويد بن سعيد (133)، وأبو مصعب ، (٢٠٧)، وأحمد عن ابن مهدي 236/2، والبخاري عن التنيسي 269/2، ومسلم عن يحيى بن يحيى النيسابوري 293/1، والنسائي عن قتيبة بن سعيد في المجتبى 235/2، وفي الكبرى (741)، وابن الجارود من طريق ابن مهدي (191)، والجوهري من طريق ابن وهب والقعنبي في مسند الموطأ (144: بتحقيقنا)، والبيهقي من طريق يحيى بن يحيى النيسابوري 67/2، والبغوي من طريق أبي مصعب في شرح السنة (612) جميعهم عن مالك به.

(2) إسناده غريب والحديث صحيح.

إبراهيم ثقة وما فيه من كلام لا يضرّه إن شاء الله تعالى. باستثناء ما قيل فيه من أنّه يغرب! كما في تقريب الحافظ ص 20. =

155 - حدّثنا أحمد بن عمير، نا القاسم بن مروان بن يوسف بالرَّمْلة، نا محمّد بن عيسى بن القاسم بن سُميع، نا هشام بن عروة، عن فاطمة بنت المنذر، عن أسماء بنت أبي بكر قالت: «أَكَلْنَا لَحْمَ فَرَسٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»[1].

156 - حدّثنا القاسم بن عيسى الدمشقي، نا محمّد بن هاشم، نا شُعيب بن إسحاق، نا هشام بن عروة، عن فاطمة بنت المنذر، عن أسماء بنت أبي

---

= وعبّاد بن إسحاق اسمه عبد الرحمن بن إسحاق المدني. احتمله جماعة منهم أحمد إذ يقول فيه: صالح الحديث روى عن أبي الزناد مناكير وقال أبو داود: ثقة إلاّ أنّه قدري. وضعّفه بعضهم كالدارقطني إذ يقول: ضعيف، وقال عبد الحقّ: لا يحتجّ به. وتوسط فيه آخرون. فقال فيه البخاري: ليس ممّن يُعتمَد على حفظه وإن كان ممّن يحتمل في بعض. وقال النسائي وابن خزيمة: ليس به بأس. وقال ابن حجر: صدوق رُمي بالقدر كما في التقريب ص 198، وراجع تهذيب الكمال 16/519 ـ 525، والميزان 2/546 ـ 548.

وخالد بن نزار صدوق وانظر الكلام عليه تحت تخريج الحديث رقم (53)، وابنه الراوي عنه طاهر قال فيه الدولابي: كان طاهر بن خالد بن نزار تُشترى له الكتب من مصر ويوجّه إليه فيحدّث بها، وقال ابن أبي حاتم: كتبت عنه مع أبي بسامراء وهو صدوق كما في الجرح والتعديل 4/299 وقال ابن عدي في الكامل 4/1442: «له أحاديث عن أبيه إفرادات وغرائب»، وقال الخطيب: ثقة. وقال الدارقطني: هو وأبوه ثقتان. وقال الذهبي: صدوق وله ما يُنكر. ووافقه ابن حجر. انظر: الميزان 2/334، واللسان 3/255.

ولعلّ هذا المذكور أخيراً هو الذي أغرب بهذا الإسناد حين جمع بين ثلاثة من الرواة عن الزّهري والله أعلم ثم إنّه أضاف جملة: «وقيام وقعود» فخالف جماعة الرواة عن مالك.

(1) إسناده حسن والحديث صحيح.

محمد بن عيسى بن القاسم بن سُميع الأمويّ فيه ضعف قليل وخطّأوه في حديث من أجل ذلك قال فيه الحافظ: «صدوق يخطىء، ويدلّس ورُمِي بالقدر» كما في التقريب ص 314. انظر أيضاً تهذيب الكمال 26/254 ـ 258، والميزان 3/677 ـ 678 والحديث يأتي تخريجه في الذي بعده.

بكر قالت: «أَكَلْنَا لَحْمَ فَرَسٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»[1].

**157 ـ** حدّثنا القاسم بن عيسى، نا محمّد بن هاشم، نا شعيب بن إسحاق، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إِنَّ اللَّهَ لاَ يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعاً مِنَ النَّاسِ لَكِنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَتْرُكْ عَالِماً، اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوساً جُهَّالاً، فَأَفْتَوا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا**»[2].

---

(1) إسناده حسن.

محمد بن هاشم بن سعيد القرشي الشامي أبو عبد الله البعلبكيّ قال فيه النسائي: لا بأس به، وذكره ابن حبّان في الثقات 9/118 وقال: «يُغرب»! وقال الحافظ: «صدوق» انظر: تهذيب الكمال 26/ رقم 5662، والتقريب ص 322.

والحديث أخرجه من طرق عن هشام بن عروة، عن فاطمة بنت المنذر، عن أسماء البخاري 9/640، ومسلم 3/1541، والنسائي في المجتبى 7/231، وابن ماجه (3190)، والدارمي (1992)، وأحمد 6/345، 346، 353، والحميدي في المسند (321)، وابن الجارود (886 ـ غوث)، والطحاوي في شرح معاني الآثار 4/211، والدارقطني في السنن 4/290، وابن حبّان (الإحسان: 5247)، والبيهقي في السنن 9/327.

(2) إسناده حسن والحديث صحيح.

من أجل من محمد بن هاشم وبقية رجاله ثقات.

والحديث أخرجه في الموطأ سويد بن سعيد (1511)، ومَعن وسليمان بن بُرد كما في ـ مسند الموطأ ص 578 ـ، وأخرجه البخاري عن ابن أبي أويس 1/33 ـ 34، وابن ماجه من طريق علي بن مسهر (52)، والجوهري من طريق إسحاق بن عيسى وابن وهب في مسند الموطأ رقم (774)، والقضاعي من طريق ابن أبي أويس في مسند الشهاب 2/162، وابن عبد البرّ من طريق ابن وهب وإسحاق بن عيسى في الجامع (1003) و (1004) جميعهم عن مالك، عن هشام ابن عروة به.

وهذه متابعة لشعيب بن إسحاق، وتابعه طائفة من الحفّاظ ساق طرق أحاديثهم حافظ المغرب أبو عمر يوسف بن عبد البرّ في جامع بيان العلم 1/586 ـ 588 ـ الطبعة المحققة ـ.

158 ـ حدّثنا أيّوب بن محمّد بن محمّد بن داود القرى بمصر، نا ابن سهل الحضرمي، نا عمرو بن أبي سلمة قال: ذَكَر مالك، عن الزّهري، عن الربيع بن سَبْرَة الجُهني [عن أبيه أنّ](*): «النبيّ ﷺ نهى عن المُتعة»(1).

---

(1) إسناده غريب عن مالك.

عمرو بن أبي سلمة تكلّم فيه غير واحد، فقال ابن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يُحتجّ به، وقال العقيلي: في حديثه وهم. وذكره ابن حبّان في الثقات 8/482. وقال الوليد بن بكر الأندلسي الحافظ: عمرو بن أبي سلمة أحد أصحاب الحديث من نمط ابن وهب يختار من قول مالك والأوزاعي، والليث بن سعد، ويعوّل في أكثر قوله على مالك، وله ثلاثة أجزاء سؤالات سأل عنها مالكاً كلّها بألفاظ مالك، ما رأيت كلاماً أشبه بألفاظ مالك منها.

وقال ابن يونس: عمرو بن أبي سَلَمَة مولى بني هاشم، من أهل دمشق قدم مصر، وسكن تِنِّيس. . . حدّث عن الأوزاعي، وعن مالك بن أنس «بالموطأ» وعن غيرهما وكان ثقة. . كذا في تهذيب الكمال 22/54. وقال الذهبي: «صدوق» كما في السير 10/213. وقال الحافظ في التقريب ص 260: «صدوق له أوهام».

قلت: فمثله لا يُحتمل تفرّده عن مالك بمثل هذا الحديث الذي هو في الأحكام دون سائر أصحاب الإمام من الحفّاظ!!.

أضِفْ إلى ذلك أنّه لم يذكر صيغة تدلّ على سماعه للحديث من مالك رحمه الله.

وحديث الربيع بن سَبرة هذا أخرجه ابن عبد البرّ في التمهيد 10/102 ـ 104 من طريق إبراهيم بن سعد قال: حدثنا عبد الملك بن سبرة الجهني، عن أبيه، عن جدّه قال: أمرنا رسول الله ﷺ بالمتعة عام الفتح ثمّ نهى عنها وقال: «هي حرام من حرام الله إلى يوم القيامة». وكذلك رواه إبراهيم بن علي التميمي، عن مالك، عن ابن شهاب، عن الربيع بن سبرة، عن أبيه، قال: نهى رسول الله ﷺ عن متعة النساء عام الفتح، ولا يصحّ عن مالك. . .

قال: وقد رُوِيَ عن مالك هذا الحديث، عن الزّهري، عن الربيع بن سَبرة، عن أبيه، أنّ النبيّ ﷺ نَهى عن المُتعة ـ هكذا مختصراً، رواته طائفة لا يحتج بمثلها عن مالك، وليس يصحّ فيه لمالك، عن ابن شهاب غير حديث هذا الباب والله أعلم.

قلت: وهذا الحديث الذي ذكره ابن عبد البرّ بأخرة هو الذي عند المؤلّف هنا =

قال أبو الحُسَين: لَيْس هذا في «الموطأ».

**159** - حدّثنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن محمّد بن سلامة الطحاوي، نا علي بن معبد بن نوح: حدثني زيد بن يحيى بن عبيد الله، عن مالك، عن نافع، عن سالم، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنَ الخُيَلاَءِ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ**»[1].

= في هذا الموضع، والله أعلم فأنت ترى أنّه قد جزم بتضعيفه والحمد لله على توفيقه.

وأمّا حديث الباب فهو ما أخرجه:

مالك في الموطأ برواية محمد بن الحسن (584)، وبرواية ابن القاسم (64: الملخّص)، وبرواية يحيى بن يحيى الأندلسي 2/542/41، وبرواية سويد بن سعيد (692)، وبرواية أبي مصعب (1542)، وأخرجه الدارمي عن أحمد بن عبد الله (1990)، والبخاري عن يحيى بن قزعة 3/653، وعن التنيسي 7/481 - فتح -، ومسلم عن يحيى بن يحيى النيسابوري 2/1027 - 1028، ومن طريق جويرية بن أسماء 3/1537 - 1538، وابن ماجه من طريق بشر بن عمر (1961)، والترمذي من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري (1794)، والنسائي من طريق يحيى بن سعيد وابن القاسم 6/126، ومن طريق 7/202 - المجتبى -، والطحاوي من طريق ابن وهب في شرح المعاني 4/204، وابن مخلد من طريق يحيى بن سعيد في ما رواه الأكابر عن مالك (6)، وابن حبّان من طريق يحيى بن سعيد مختصراً (4140)، ومن طريق أبي مصعب (4143 - الإحسان)، والجوهري من طريق القعنبي في مسند الموطأ (211: بتحقيقنا)، والبيهقي من طريق ابن وهب والشافعي ويحيى بن يحيى النيسابوري في السنن 7/201 جميعهم عن مالك، عن الزهري، عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي، عن أبيهم عن عليّ بن أبي طالب مرفوعاً بلفظ: «نهى عن مُتعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمر الإنسية».

والملاحظ أنّ هذا الحديث جاء من طريق الليث بن سعد، عن الربيع بن سَبرة الجُهني، عن أبيه أنّه قال: أذن لنا رسول الله ﷺ بالمُتعة... الحديث وفيه قصّة.

أخرجه مسلم (1406)، والنسائي في المجتبى 6/126 وغيرهما.

* تنبيه: مرّ بنا أنّ عمرو بن أبي سلمة قد روي «الموطأ» عن الإمام مالك بن أنس رحمه الله ولم يذكره ابن ناصر الدين في «إتحاف السالك»! فيُستدرك عليه، والله أعلم.

(1) إسناده غريب عن مالك. =

هُو في «الموطأ» عن مالك، عن نافع وعبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

**160 - حدّثنا** محمـد بن محمّد بن سليمان، نا أبو الطاهر، نا ابن وهب، عن مالك، عن نافع وعبد الله بن دينار، عن ابن عمر أنّ رسول الله ﷺ قال: «**إِنَّ الَّذِي يَجُرُّ ثَوْبَهُ خُيَلاَءَ لاَ يَنْظُرُ اللهَ إِلَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ**»[1].

**161 - حدّثنا** عبد الله بن محمد بن جعفر بمصر، نا أحمد بن حرب المُخَرّمي، نا محمد بن سَهْم الأنطاكي، نا أبو إسحاق الفزاري، عن مالك بن أنس، عن أبي النّضر، ثنا عُبيد الله بن أبي رافع، عن أبي رافع قال: قال رسول الله ﷺ: «**لأَعْرِفَنَّ الرَّجُلَ يَأْتِيهِ الأَمْرُ مِنْ أَمْرِي، إِمَّا أَمَرْتُ بِهِ، وَإِمَّا نَهَيْتُ**

---

= زيد بن يحيـى بن عبيد الله الخُزاعي أبو عبد الله الدمشقي. قال فيه أحمد: ثقة. وكذا قال العجلي وإسحاق بن إبراهيم، وذكره ابن حبّان في «الثقات» ووثقه الدارقطني والخطيب كما في تاريخ بغداد 8/445 وقال ابن حجر: ثقة. انظر: تهذيب الكمال 10/ رقم 2133، والتقريب ص 114.

وعلي بن معبد بن نوح الأغلب على توثيقه كما في تهذيب الكمال 21/142 ـ 145 فيبدو أنّ الوهم من زيد بن يحيـى فليس هو من كبار أصحاب مالك الأثبات حتّى يُقبل تفرّده بهذا الإسناد، فكيف إذا كان مخالفاً!!.

(1) أخرجه مالك في الموطأ برواية ابن وهب وابن القاسم (ج 2/ ل 114/ أ) لكن عندهما وعند غيرهما أيضاً زيادة «زيد بن أسلم» في الإسناد مع عبد الله بن دينار ونافع ولفظه: «لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جرَّ ثوبَه خُيلاءَ!» وأمّا ما ذكره المؤلّف فقد جاء في نفس الموضع من عبد الله بن دينار وحده!!.

وأخرجه يحيـى بن يحيـى الأندلسي 2/914/11، وأبو مصعب 2/85/ رقم 1912، والبخاري عن ابن أبي أويس 7/33، ومسلم عن يحيـى بن يحيـى النيسابوري 3/1651، والترمذي من طريق معن وعن قتيبة بن سعيد (1730)، والجوهري من طريق القعنبي في مسند الموطأ (700: بتحقيقنا)، والبيهقي من طريق عبد الله بن يوسف (6116)، ويحيـى بن يحيـى النيسابوري (6117) في الشعب، والبغوي من طريق أبي مصعب في شرح السنة (3075) جميعهم عن مالك به.

عَنْهُ، فَيَقُولُ: مَا نَدْرِي مَا هَذَا، عِنْدَنَا كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ لَيْسَ هَذَا فِيهِ»[1].

162 ـ حدَّثناه أبو عبد الله أحمد بن الحسن بن عبد الجبّار، نا محمد بن

---

(1) ظاهر إسناده الصحّة لكن له علّة.

أبو إسحاق الفَزَاري أحد الثقات الأثبات وقد روى عن الإمام مالك كما في تهذيب الكمال 2/167 ـ 170.

وقد أخرجه من طريق محمد بن عبد الرحمن بن سهم الأنطاكي، عن أبي إسحاق به:

ابن حبّان (الإحسان: 13)، والجوهري في مسند الموطأ (27: بتحقيقنا)، ومحمد بن سهم الأنطاكي من رجال مسلم نزل بغداد قال فيه ابن حبّان في «الثقات»: «ربّما أخطأ» وقال فيه الخطيب: كان ثقة كما في تاريخ بغداد 2/310 وقال فيه الحافظ: ثقة يُغرب. انظر: تقريب التهذيب ص 307، وتهذيب الكمال 25/606 ـ 608.

والحديث صحّحه ابن حبّان، واغترّ بذلك محقق «الإحسان» فقال: «صحيح على شرط مسلم»! قلت: يتعذّر هذا الحكم لسببين:

**أوّلهما**: أنّ الحكم بأنّ إسناد ما على شرط مسلم لا يشترط فيه كون رجال السند ممّن أخرج لهم صاحب «الصحيح» فقط بل لا بدّ من إثبات كون كلّ راو في السند روى عن شيخه الذي فوقه بنفس الصفة التي ساقها صاحب «الصحيح» إذ قد توجد عدّة أسباب حديثية تجعل البخاري ومسلماً يتجنّبان إخراج أسانيد معينة وإن كان رجالهما ثقات. وأجاد الحافظ ابن حجر في بيان هذا في النكت على ابن الصلاح 1/314 ـ 318. وهنا لا يمكن إثبات رواية أبي إسحاق الفزاري، عن مالك في «صحيح مسلم» حتى يُقال إنه على شرطه!.

**ثانيهما**: أنّ أبا إسحاق وإن كان ثقة فقد خالف من هو أوثق منه في مالك ألا وهو عبد الله بن وهب أحد كبار أصحاب الإمام وألزمهم له. فقد أخرج هذا الحديث في الموطأ (ج 2/ ل 142/ أ)، ومن طريقه الحاكم أبو عبد الله في المستدرك 1/109 عن مالك، عن أبي النضر سالم، عن عبيد الله بن أبي رافع أنّ رسول الله ﷺ قال الحديث، هكذا مرسلاً دون ذكر «أبي رافع» في الإسناد.

وقد يكون الوهم من محمد بن سهم الأنطاكي إذ وصفه الحافظ بأنّه «يُغرِب»! ولعلّ ما يؤكّد أنّه تارة يرويه عن أبي إسحاق، وطوراً عن عبد الله بن ربيعة القُدامي والله أعلم.

عبد الرحمن بن سَهْم، نا أبو إسحاق الفَزاري، نا مالك بإسناده نحوه.

قال أبو الحُسين: وقد رواه عبد الله بن محمّد بن ربيعة القُدامي، عن مالك.

**163** - حدّثنا أحمد بن نصر، نا محمد بن سَهْم الأنطاكي، نا عبد الله بن محمّد بن ربيعة القدامي، نا مالك، عن محمّد بن المنكدر، حدّثني عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه أنّ النبيّ ﷺ قال: **«لأَعْرِفَنَّ أَحَدَكُمْ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَأْتِيهِ الأَمْرُ مِمَّا أَمَرْتُ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ فَيَقُولُ: لاَ أَدْرِي مَا هَذَا مَا وَجَدْنَاهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ اتَّبَعْنَاهُ»**[1].

---

(1) إسناده واهٍ وهو منكر.

عبد الله بن ربيعة أحد الضعفاء أتي عن مالك بمصائب على حدّ تعبير الذّهبي في الميزان 2/488 فلا يُفرح بمتابعته ولا كرامة وهذا الأمر لا يخفى على الحافظ الناقد ابن مظفّر رحمه الله. ولم يكن سوقه لروايته تقوية للحديث كما قد يُظنّ لأوّل وهلة!.

ثمّ إنّه خالف أبا إسحاق في رواتبه إذا جعل الحديث من رواية مالك محمد بن المنكدر، عن عبيد الله بن أبي رافع...

وكيفما كان الأمر فإنّ هذا الحديث غريب عن مالك بن أنس، وإن كان ثابتاً عن غيره، فقد جاء الحديث من طريق سفيان بن عيينة، عن سالم أبي النضر، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبي رافع بنحوه.

أخرجه الحميدي في مسنده (551)، وأبو داود (4605)، والترمذي (2663)، وابن ماجه (13)، والشافعي (13 - بدائع المنن)، وفي الرسالة ص (295)، والطحاوي في شرح المعاني 4/209، والحاكم في المستدرك 1/108 - 109، والبيهقي في السنن 7/76، وفي دلائل النبوة 1/24، وابن عبد البرّ في التمهيد 1/151، وفي الجامع 2/ رقم 2341، والبغوي في شرح السنة (101).

وصحّحه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

وقال البغوي: «هذا حديث حسن» وصحّحه غير واحد من المحدّثين.

164 - حدّثنا أحمد بن عمير بن يوسف نا محمد[1] بن وزير. -ح-.

165 - وحدّثنا أحمد بن محمّد بن سلامة[2] وأسامة بن علي قالا: نا

---

(1) تصحّفت في الأصل إلى «أحمد».

(2) هو أبو جعفر الطحاوي والحديث أخرجه بهذا الإسناد والمتن في شرح معاني الآثار 3/221 ومن طريقه ابن عبد البرّ في التمهيد 16/136 ـ 137 لكن عنده: «... حدثني مالك بن أنس وغيره، عن نافع..»!.

الراوي الأوّل عن الوليد هو محمد بن الوزير بن الحكم المُسلمي أبو عبد الله الدمشقي أحد الثقات انظر تهذيب الكمال 26/581 ـ 583.

والراوي الثاني محمد بن عبد الله بن ميمون الإسكندراني، بغداد الأصل سكن الإسكندرية.

قال أبو حاتم الرازي: كتبت عنه بالإسكندرية وهو صدوق ثقة. وقال الحافظ: صدوق. انظر: الجرح والتعديل 7/304، وتهذيب الكمال 25/564 ـ 566، والتقريب ص 306.

والوليد بن مسلم ثقة عِيب عليه التدليس وهنا قد صرّح بالتحديث ولا يخشى جانبه وقد توبع على جعل الحديث موصولاً عن نافع، عن ابن عمر. فرواه كذلك طائفة من ثقات أصحاب مالك:

قال الحافظ ابن عبد البرّ في التمهيد 16/135: «ووصله، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً، جماعة منهم: محمد بن المبارك الصوري، وعبد الرحمن بن مهدي وإسحاق بن سليمان الرازي، والوليد بن مسلم، وعتيق بن يعقوب الزبيري، وعبد الله بن يوسف التنيسي، وابن بكير، وأبو مصعب الزّهري، وإبراهيم بن حماد وعثمان بن عمر».

قلت: رواية أبي مصعب ـ الموصولة ـ أخرجها من طريقه ابن حبّان كما في (الإحسان: 135)، والجوهري في مسند الموطأ (676: بتحقيقنا)، وابن عبد البرّ في التمهيد 16/136، والبغوي في شرح السنة (2694).

ـ ورواية عثمان بن عمر: أخرجها ابن ماجه (2841).

ـ ورواية إسحاق بن سليمان: أخرجها أحمد في المسند 2/75 ـ 76.

ـ وأخرجه أحمد من رواية عبد الله بن المبارك 2/23.

ـ ورواية ابن مهدي أخرجها ابن عبد البرّ 16/136.

محمّد بن عبد الله بن ميمون قالا: نا الوليد بن مسلم، حدثني مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ».

في «الموطّأ» مرسل.

**166 - حدّثناه** علي بن أحمد بن سليمان، نا أبو الطاهر، أنا ابن وهب، أخبرني مالك بن أنس وغيره، عن نافع: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَأَى فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ امْرَأَةً مَقْتُولَةً، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ، وَنَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ»[1].

---

= ــ وكذا رواية مالك بن عيسى وإبراهيم بن حماد: أخرجهما ابن عبد البرّ 16/136.

ــ وأخرجه الشافعي 2/103.

ــ وأخرجه يحيى بن يحيى الأندلسي 2/447/9.

(1) أخرجه ابن وهب وابن القاسم في الموطأ (ج 2/ ل 18/ أ)، وأخرجه يحيى بن يحيى الأندلسي كما في التمهيد 16/135، وأبو مصعب (920)، ومحمد بن الحسن (868)، والطحاوي من طريق أبي عامر في شرح المعاني 3/220 جميعهم عن مالك، عن نافع.. مرسلاً.

قال الجوهري: «هذا حديث مرسل في الموطأ ليس فيه «عن ابن عمر» غير أبي مصعب فإنّه أسنده» لعلّه يقصد إحدى الروايتين عن أبي مصعب.

وقال ابن عدي في الكامل 2/954: «وهذا الحديث قد رواه أيضاً مالك، عن نافع في «الموطأ» مرسل.. ووصل إسناده عن مالك الوليد بن مسلم فقال: عن نافع عن ابن عمر أنّ النبيّ ﷺ».

وقال ابن عبد البرّ تعليقاً على رواية يحيى بن يحيى الأندلسي 16/135: «هكذا رواه يحيى عن مالك، عن نافع، مرسلاً وتابعه أكثر رواة الموطأ».

قلت: ها هنا أمور:

أوّلها: إثبات ابن عبد البرّ رواية الإرسال من طريق يحيى بن يحيى الأندلسي، وفي الرواية المطبوعة نجد الحديث موصولاً، فإمّا أن يُقال: إنه رُوي عن يحيى الوجهان شأنه في ذلك شأن أبي مصعب كما تقدم، أو يُقال: إنّ زيادة «ابن عمر» في الرواية المطبوعة خطأ من النّساخ أو المحقق والقلب إلى هذا أميل لا سيّما وقد تبيّن لي من خلال دراستي لأسانيد «الموطأ» وجود عدّة أخطاء في النّسخة المطبوعة بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله تعالى. =

167 ـ حدّثنا أبو الحسن علي بن عبدالله الواسطي، نا طليق بن محمّد بن السكن الواسطي، نا عبيد الله بن موسى، عن إسماعيل. . . . . . ، عن هانىء ابن هانىء، عن علي، عن النبيّ ﷺ قال: «اسْتَأْذَنَ عَمَّارُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ [أئذنوا][1] مَرْحَباً بالطَّيِّبِ المُطَيَّبِ»[2].

168 ـ حدّثنا محمّد بن محمّد بن سليمان، نا محمد بن الصبّاح الجرجراني، نا نوح بن درّاج، نا الأعمش، عن أبي إسحاق، عن هانىء بن هانىء، عن علي قال: اسْتَأْذَنَ عَمَّارُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «ائْذَنُوا لِلطَّيِّبِ المُطَيَّبِ»[3].

---

= ثانيها: كلام ابن عبد البرّ يُفهم منه تصحيح الوجهين رواية الوصل ورواية الإرسال وهو الرأي وهو الأوجه والله أعلم.

ثالثها: قول المؤلّف: «وفي الموطأ مرسل» يُحمل على أنّ المراد به عند أغلب رواة الموطأ لا على أنّه الثابت عن مالك، والله أعلم.

(1) زيادة من هامش الأصل وعليها علامة تصحيح.

(2) إسناده ضعيف.

هاني بن هاني الهمداني الكوفي، تفرّد بالرواية عن علي بن أبي طالب ولم يرو عنه غير أبي إسحاق السبيعي وقال فيه النسائي: ليس به بأس. وقال ابن سعد: كان يتشيع، وكان منكر الحديث. وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة. وقال ابن المديني: مجهول، وقال حرملة عن الشافعي: هانىء عن هانىء لا يعرَف وأهل العلم بالحديث لا ينسبون حديثه لجهالة حاله. وذكره ابن حبان في الثقات 5/509. وقال الذهبي في المغني 2/365: هانىء بن هانىء عن علي ليس بالمعروف وقال ابن حجر: مستور. انظر تهذيب الكمال 30/145، والتقريب ص 363.

ومن كان بهذا الدرجة هل يُقبل حديثه ويُحسّن لا سيّما إذا كان متفرّداً به لم يأت بحديث إلاّ من طريقه؟.

وإسماعيل الراوي عنه يُحتمل أن يكون إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصّفير الأسدي لأنّه روى عمّن هو في طبقة هانىء بن هانىء وذكروا أنّ من الرواة عنه عبيد الله بن موسى انظر تهذيب الكمال 3/141 ـ 143 وهذا الرجل قال فيه ابن حجر: صدوق كثير الوهم كما في التقريب ص 34.

(3) إسناده ضعيف جدّاً. =

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

= نوح بن درّاج النخعي الكوفي القاضي متروك وقد كذّبه ابن معين كما قال الحافظ في التقريب ص 360. وانظر: تهذيب الكمال 30/43 ـ 48، والميزان 276/4. وهانىء بن هانىء معروف حاله.

والحديث من هذه الطريق أخرجه أبو الشيخ في رواية الأقران رقم (77)، والخطيب من طريق نوح في تاريخ بغداد 315/13.

وقد أخرج هذا الحديث من طرق عن أبي إسحاق السبيعي، عن هانىء بن هانىء، عن علي، عن النبيّ ﷺ مرفوعاً به.

الطيالسي في المسند ص 18، وابن أبي شيبة في الإيمان ص (31)، وأحمد 99/1 ـ 100 و 123 و 125 و 130 و 138، والبخاري في التاريخ الكبير 229/8، والترمذي (3798)، وابن ماجه (146)، والبزّار في المسند 1/66/1، وأبو يعلى (403) و(492)، وابن حبّان (الإحسان: 7075)، والطبراني في المعجم الصغير 87/1، وأبو الشيخ (78)، والحاكم في المستدرك 388/3، وأبو نعيم في الحلية 140/1 و 135/7، والدارقطني في العلل 152/4، والبغوي في شرح السنة (3951).

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»!.

وقال البزّار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن علي إلاّ هانىء بن هانىء، ورواه عن أبي إسحاق غير واحد.

وقال الحاكم: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وسكت عن ذلك الذهبي وقال محقق مسند أبي يعلى 324/1: «إسناده حسن». وقال محقق السير 413/1: «إسناده قويّ»! وقال الألباني في تعليقه على المشكاة: «سنده حسن» (6226)، ولا أدري كيف حسنه هؤلاء الأفاضل وكيف صحّحه الحاكم ووافقه الذهبي! مع أنّ الذهبي يميل إلى القول بجهالة هانىء بن هانىء وكذا رأي الحافظ ابن حجر. ثم إنّ تفرّد من هو في مرتبته في الضعف يجعل الباحث يتوقف على الأقل في قبول حديثه فضلاً عن الجزم بتحسين حديثه وكلام البزّار يلمّح إلى العلّة في ذلك والله أعلم.

ثمّ وجدت الإمام الطبري أخرج الحديث في تهذيب الآثار ج 1 من طريق سفيان الثوري برقم (269) و (270)، ومن طريق شعبة بن الحجّاج برقم (271)، ومن طريق شريك برقم (272) ثلاثتهم، عن أبي إسحاق، عن هانىء بن هانىء، عن علي بنحو ما سبق. =

**169 ـ حدّثنا** أحمد بن عبد الجبّار، نا بشر بن الوليد، نا يحيى بن العلاء الرَّازي، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تُسَمُّوا العِنَبَ الكَرَمَ، فَإِنَّ الكَرَمَ قَلْبُ المُؤْمِنِ**»(1).

**170 ـ حدّثنا** محمّد بن عمير البزّاز بمصر من أصل كتابه، عن بحر بن نصر، نا خالد بن عبد الرحمن، نا سفيان الثوري، عن أبي الأشهب جعفر بن حبّان، عن عبد الرحمن بن طرفة، عن عرفجة بن أسعد قال: أُصِيبَ أَنْفِي يَوْمَ الكِلاَبِ فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَاتَّخَذْتُ أَنْفاً مِن وَرِقٍ فَأَنْتَنَ عَلَيَّ. فَأَمَرَنِي

---

= ثمّ قال: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعلل:

**أحدها**: أنّه خبر لا يعرف له مخرج عن علي، عن النبيّ ﷺ إلاّ من هذا الوجه، والخبر إذا انفرد به عندهم منفرد وجب التثبت فيه.

**والثانية**: أنّه خبر قد حدّث به عن أبي إسحاق، عن هانىء، عن علي غير من ذكرنا، فوقف به على عليّ، ولم يرفعه إلى النبيّ ﷺ.

**والثالثة**: أنّه قد حدّث به عن سفيان، عن أبي إسحاق يحيى بن يمان فجعله بالشكّ، وقال: عن هانىء بن هانىء أُرَاه عن عليّ.

**والرابعة**: أنّ أبا إسحاق عندهم مدلّس ولا يحتجّ عندهم من خبر المدلّس بما لم يَقُل فيه: حدثنا وسمعت وما أشبه ذلك.

**والخامسة**: أنّ هانىء بن هانىء عندهم مجهول ولا تثبت الحجّة في الدين إلاّ بنقل العدول المعروفين بالعدالة.

قلت: ما اختاره الطبري مرجوح وما ساقه من العلل ترجّح ما أميل إليه من القول بتضعيف هذا الحديث أو على الأقلّ عدم الجزم بصحّته، والله أعلم.

(1) إسناده ضعيف جدّاً، والحديث صحيح.

محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص المدني صدوق له أوهام كما في تقريب الحافظ ص 313. انظر: تهذيب الكمال، ويحيى بن العلاء البجلي الرازي رُمي بالوضع. انظر: تهذيب الكمال 31/484 ـ 488، والتقريب ص 378. وقد ثبت الحديث من طرق عن أبي هريرة بنحوه عند البخاري 10/564، 566، ومسلم 4/1763، وأحمد 2/259، 476. انظر: فتح الباري 10/567.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَّخِذَ أَنفاً مِنْ ذَهَبٍ(1).

**171** - حدّثنا أحمد بن عمرو بن جابر الرّملي بالرّملة، نا أحمد بن الفرح الحمصي، نا بقيّة بن الوليد، عن عبد الله بن عثمان، عن جعفر بن حيّان، عن رجل من آل عطارد، عن عرفجة قال: أُصِيبَ أَنْفُهُ يَوْمَ الكُلاَبِ فاتّخَذْتُ أنْفاً مِنْ فِضَّةٍ قَالَ: فَأَنْتَنَ عَلَـيَّ قَالَ: فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَّخِذَ أَنْفاً مِنْ ذَهَبٍ(2).

**172** - حدّثنا عبد الرحمن بن إسحاق القاضي أبو علي بمصر، نا أبو عبيد الله حماد بن المحسن بن عنبسة، نا حمّاد - يعني ابن مسعدة -، عن أشعث، عن عبد الرحمن بن طرفة، عن عرفجة بن أسعد: أنّه أُصِيبَ أَنْفَهُ مِنَ

---

(1) إسناده حسن.

من أجل خالد بن عبد الرحمن، وبقية رجاله ثقات وقد أثبت سماع عبد الرحمن بن طرفة من جدّه عرفجة غير واحد انظر تهذيب الكمال 17/192.

والحديث أخرجه أبو داود (4232) و (4233) و (4234)، والترمذي (1770)، والنسائي في المجتبى 8/164، وأحمد 5/23، والمزّي في تهذيب الكمال 17/192 جميعهم عن أبي الأشهب به.

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب إنّما نعرفه من حديث عبد الرحمن بن طرفة، وقد روي سَلْم بن زرير، عن عبد الرحمن بن طرفة نحو حديث أبي الأشهب..».

قلت: سلم بن زَرير أبو بشر البصري قال فيه الحافظ في التقريب ص 129: وثقه أبو حاتم، وقال النسائي: ليس بالقوي.

وقد أخرج الحديث من طريقه أحمد 5/23، والنسائي 8/163، 164.

(2) إسناده ضعيف.

بقية بن الوليد تدليس شرّ أنواع التدليس فلا تُقبل عنعنته في جميع السند كما يُعلم من ترجمته انظر تهذيب الكمال وهامشه 4/192 - 200.

وعبد الله بن عثمان لم يتبيّن لي من هو وأخشى أن يكون وقع تصحيف في السند!.

الكُلاب فَاتّخِذَ أَنْفاً مِنْ وَرِقٍ فَأَنْتَنَ عَلَيْهِ فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَّخِذَ أَنْفاً مِنْ ذَهَبٍ[1].

173 ـ **حدّثنا** محمد بن محمّد بن سليمان، نا شيبان بن فرّوخ، نا أبو الأشهب، نا عبد الرحمن بن طرفة: زَعَمَ أَنَّهُ رَأَى عَرْفَجَةَ جَدَّهُ قَالَ: أُصِيبَ أَنْفُ عَرْفَجَةَ يَوْمَ الكُلَابِ فَاتَّخَذَ أَنْفاً مِنْ وَرِقٍ فَأَنْتَنَ عَلَيْهِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَّخِذَ أَنْفاً مِنْ ذَهَبٍ[2].

174 ـ **حدّثنا** أبو عمرو محمّد بن عبد الله بن عمرو المروزي، نا علي بن خشرم، نا حجّاج بن محمد، عن ابن جُعْدُبَة[3]، عن صفوان بن سليم، عن سليمان بن يسار، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَا عُبِدَ اللَّهَ بِشَيءٍ أَفْضَلَ مِنْهُ فِقْهٍ فِي الدِّينِ**»[4].

---

(1) إسناده ضعيف.
رجاله ثقات ما عدا أشعث وهو ابن عبد الملك فقد تكلّم فيه بعضهم بكلام لا يؤثّر فيه كثيراً انظر تهذيب الكمال 3/277 ـ 286.
وهذه متابعة قويّة لأبي الأشهب عن عبد الرحمن بن طرفة.

(2) إسناده حسن وهو صحيح بما سبق.
أخرجه أبو يعلى الموصلي من طريق شيبان بن فروخ في المسند ج 3/ رقم (1502)، والإمام أحمد في المسند 5/23.

(3) غير واضحة بالأصل والتصحيح من «تاريخ بغداد».

(4) شيخ المؤلّف ترجمه الخطيب فقال: «قدِم بغداد حاجّاً وحدّث بها، عن علي بن خشرم، وأحمد بن عبد الفرياناني، ومحمد بن إسماعيل الأحمسي، وغيرهم. روى عنه محمد بن المظفّر، وعلي بن عمر السكري، وكان ثقة..».
قلت: ثم أخرج هذا الحديث من طريق المؤلّف بنفس السند والمتن.
انظر تاريخ بغداد 5/436 ـ 437. والحديث إسناده موضوع. ابن جعدبة الذي في السند هو يزيد بن عياض بن جُعْدَبة أبو الحكم المدني نزيل البصرة كذّبه مالك وغيره. انظر: تهذيب الكمال 32/ رقم 7035، والتقريب 384.
والحديث أخرجه من طريق يزيد هذا. الآجري في أخلاق العلماء ص 23، =

175 - حدّثنا أبو إسحاق إبراهيم بن الحارث بن إبراهيم الموصلي، نا جبرة بن إبراهيم، نا أبو داود، عن سفيان، عن أسامة بن زيد، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**اليَدَانِ تَسْجُدَانِ، كَمَا يَسْجُدُ الوَجْهُ**»[1].

---

= والدارقطني في السنن 3/79، وأبو نعيم في الحلية 2/192، والخطيب في الفقيه والمتفقه 1/21، والبيهقي في الشعب (1712) و (1713) وقال البيهقي: «يزيد بن عياض ضعيف في الحديث والله أعلم».

(1) أسامة بن زيد الليثي صدوق يهم كما في تقريب الحافظ ص 26، انظر تهذيب الكمال 2/347 ـ 351 وتعليق المحقّق بالهامش.

وقد أخرج هذا الحديث مرفوعاً من حديث نافع، عن ابن عمر بلفظ: «إذا سجد أحدكم فليضع يديه، وإذا رفع فليرفعهما، فإنّ اليدين تسجُدان كما يسجد الوجه».

أخرجه أبو داود (892)، وأحمد 2/6، والنسائي 2/207، والحاكم 2/226، والبيهقي في السنن 2/101 جميعهم من طريق إسماعيل بن عُلية، عن أيّوب، عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعاً.

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

وتابع إسماعيل على أيّوب وُهيب:

أخرجه من طريقه ابن الجارود في المنتقى (201: غوث)، وابن المنذر في الأوسط 3/167، والبيهقي 2/102.

وقال الألباني في إرواء الغليل 2/17 ـ 18: «صحيح... وقد رواه مالك أيضاً في الموطأ (1/163/60) عن نافع موقوفاً.

ولا يخدج وقفه في رفعه، لأنّ الرفع زيادة، وقد جاءت من ثقة وهو أيّوب السختياني رواها عنه ثقتان ابن عليّة ووهيب فوجب قبولها.

«وبالجملة فالحديث صحيح مرفوعاً وموقوفاً».

وقلّده في ذلك أخونا أبو إسحاق الحويني في تخريجه للمنتقى 1/187.

قلت: لم يرتض هذا الصنيع الحافظ البيهقي فقال: «والمشهور عن عبد الله ابن عمر ما أخبرنا..» ثم ساق سنده إلى حماد بن زيد ـ فذكره عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً عليه.

قلت: حمّاد بن زيد أثبت أصحاب أيّوب كما جزم بذلك غير واحد من =

**176** ـ حدّثنا أبو جعفر محمّد بن الحسن بن ظار، أنا محمد بن عبد الوهّاب. . . نا أبان بن سفيان، عن أبي هلال، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أنَّ رسول الله ﷺ: «**كَانَ إِذَا نَظَرَ فِي المِرْآةِ قَالَ: اللَّهُمَّ كَمَا حَسَّنْتَ خَلْقِي فَأَحْسِنْ خُلُقِي، وَأَوْسِعْ عَلَيَّ رِزْقِي**»[1].

---

= الحفّاظ مثل الإمام أحمد وسليمان بن حرب والنسائي وابن عدي. بل قال ابن معين: إذا اختلف إسماعيل بن علية وحمّاد بن زيد. كان القول قول حماد، وقيل ليحيى: فإن خالفه سفيان الثوري؟ قال: فالقول قول حمّاد بن زيد في أيّوب. قال يحيى: ومن خالفه من الناس جميعاً في أيّوب فالقول قوله». انظر شرح العلل لابن رجب ص 365 ـ 366.

قلت: فإن قيل: إنّ وهيب وأسامة بن زيد الليثي ـ كما عند المؤلف ـ تابعا إسماعيل بن علية على رواية الرفع، قلنا: إنّ أيّوب خالفه الإمام مالك وهو أثبت النّاس في نافع إذ جعل موقوفاً من قول ابن عمر كما سبق. وقد قال عبد الرحمن بن مهدي: مالك بن أنس أثبت الناس في نافع. وقال ابن معين: مالك بن أنس أثبت في نافع عندي من عبيد الله بن عمر وأيّوب السختياني. انظر: مسند الموطأ (67) و (72).

فلا أقلّ من أن يتوقّف الباحث في الترجيح في مثل هذه المواطن. وأمّا أن يجزم بصحّة الإسناد لما يبدو من ظاهره فلا والله أعلم.

(1) إسناده ضعيف جداً.

أبّان بن سفيان الموصلي أصله بصري قال الدارقطني: جزري متروك كذا في اللسان لابن حجر 1/ 6.

ومن طريق أبان هذا. أخرجه أبو الشيخ في أخلاق النبي ص 171.

وتابعه مسلمة بن علي الخشني على هشام بن عروة أخرجه من طريقه البيهقي في الدعوات الكبير ج 2/ رقم 438.

وإسناده ضعيف جداً. مسلمة هذا قال فيه الحافظ في التقريب ص 337: «متروك» وانظر: تهذيب الكمال 27/ 567 ـ 571.

وقال البيهقي عن الحديث: إنّ إسناده ضعيف.

قلت: صحّ الحديث بدون الزيادة التقييد بالنظر إلى المرآة عند أحمد 6/ 68، 155، والبيهقي (437). وتوسّع في بيان ذلك العلاّمة الألباني في الإرواء رقم 1/ 74.

177 - حدّثنا أبو يعقوب إسحاق بن عبد الله بن سلمة، نا محمد ابن. . . . بن عيّاش. . . . عبد الرحمن بن قيس، نا الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، قال: كان علياً عليه السلام خارجاً يوماً يوم الجمعة. . . فتوجّه للصلاة فقلنا: يا أمير المؤمنين تمسح على الخفّين فقال: كيف لا أمسح ورسول الله ﷺ قد مسح[1].

178 - حدّثنا محمّد بن جعفر بن أيّوب الأنصاري، نا أحمد بن شيبان، نا محمد بن. . . . . ، عن وكيع، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن عبّاس قال: قال رسول الله ﷺ: «مَلْعُونٌ مَنْ سَأَلَ بِغَيْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»[2].

---

(1) إسناده ضعيف جدّاً.

عبد الرحمن بن قيس الراوي عن الأعمش أبو معاوية الزعفراني البصري وهو متروك كما قال الحافظ في التقريب ص 208 وانظر: تهذيب الكمال 17/364 - 367.

والأعمش رغم ثقته فإنّه مدلّس وروى هذا الحديث بالعنعنة.

والمحفوظ في هذا عن عليّ قال: «لو كان الدّين بالرأي لكان أسفل الخفّ أولى بالمسح من أعلاه وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفّيه». أخرجه أبو داود (162)، والبيهقي في السنن 1/292 من طرق عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن عبد خير به. وفي هذا الإسناد كلام وفي المتن أيضاً ولا يتسع المقام لبيان ذلك.

(2) إسناده ضعيف.

فيه عنعنة الأعمش كالذي قبله.

وأحمد بن شيبان أبو عبد الرحمن الرّملي وثقه الحاكم وقال ابن حبّان: يخطىء ووثقه ابن أبي حاتم بقوله: صدوق. وقال صالح الطرابلسي: ثقة مأمون أخطأ في حديث واحد. وقال العقيلي: لم يكن ممّن يفهم الحديث، وحدّث بمناكير. وقال الذهبي: صدوق. انظر: الميزان 1/103، والسير 12/346، والجرح والتعديل 2/55، وتهذيب ابن حجر ، 1/39، ولسان الميزان 1/197 - 198.

**179 ـ حدّثنا** أسامة بن علي، نا عبد الرحمن بن خالد، نا عبد الرحمن بن الرصافي، نا زهير بن إسحاق السلولي، عن أبي عامر الخزّاز، عن أبي بصرة، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: **«إنّ آية النفاق أن تذكر القوم وما ذُكِروا فإذا أمسكت عنهم لم يُذكَروا، فلا تَذكروا فلا تكونوا كاليهود إذا تليت عليهم التوراة ما دوالها وإذا لم يكن من وراء ذلك شيء»**(1).

**180 ـ حدّثنا** أبو عمرو محمّد بن عبد الله بن محمد المروزي، نا أحمد بن عبد الله الفرياناني، نا عبد العزيز بن محمّد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أنّ النبيّ ﷺ **«أَفْرَدَ الحَجَّ وَلَمْ يَعْتَمِرْ»**(2).

---

(1) إسناده ضعيف.

أبو بصرة هو حُميل بن بصرة ابن وقّاص الغفاري صحابي سكن مصر ومات بها.

وأبو عامر الخزّاز هو صالح بن رُستم المزني مولاهم البصري قال الحافظ: صدوق كثير الخطأ كما في التقريب ص 149 وانظر: تهذيب الكمال 13/47 ـ 50.

وزهير بن إسحاق ضعّفه ابن معين والنسائي والعقيلي والساجي وقال فيه أبو حاتم: شيخ. وقال الدارقطني: يُعتبر به. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. وقال الذهبي: فيه ضعف. انظر: الميزان 2/82 ـ 83، واللسان 2/606.

والملاحظ أنّ في متن الحديث سقطاً وخطئاً!.

(2) عبد العزيز بن محمد هو الدّراوردي قال فيه أحمد: إذا حدّث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدّث من كتب الناس وهم. وكان يقرأ من كتبهم فيخطىء. وقال فيه يحيى بن معين: صالح ليس به بأس. وقال النسائي: حديثه عن عبيد الله بن عمر منكر. انظر تهذيب الكمال 18/192 ـ 195.

قلت: الراوي عنة مترجم في «تاريخ بغداد». فيبدو أنّ الوهم من الدراوردي إذ أنّ المعروف في هذا الحديث ما أخرجه مالك في الموطأ 1/ رقم 1076 ـ رواية أبي مصعب عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً: أفرد الحجّ.

انظر تخريجه في مسند الموطأ للجوهري (585: بتحقيقنا).

وقد أخرجه مالك أيضاً عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، عن عروة، عن عائشة، ج 1/ رقم 1077. انظر مسند الموطأ (249). =

181 ـ حدّثنا أسامة بن علي، نا عبد الرحمن بن خالد، نا حبيب، نا الزّبير بن سعيد، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة أنّ النبيّ ﷺ قال: «صَاحِبُ الدَّيْنِ مَحْجُوبٌ عَنْهُ حَتَّى يُقْضَى دَيْنُهُ»(1).

182 ـ حدّثنا عبد الله بن محمد بن جعفر، نا عبيد الله بن سعيد بن كثير بن عفير، نا أبي، نا المغيرة بن الحسن، حدثني مالك، عن ابن شهاب، عن سليمان بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبيّ ﷺ قال: «غَيِّرُوا الشَّيْبَ وَلاَ تَشَبَّهُوا بِاليَهُودِ»(2).

---

= فهذا هو المحفوظ عن عائشة بهذا اللفظ من طريق عروة والله أعلم.
وقد أخرج حديث الدراوردي الدارقطني في السنن 2/238 ولفظه عنده: «أفرد الحجّ» دون قوله: «ولم يعتمر».

(1) إسناده ضعيف جدّاً.
الزبير بن سعيد بن سليمان المدائني يتلخّص من أقوال المحدّثين فيه أنّه ضعيف والله أعلم. انظر تهذيب الكمال وكلام المحقق بالهامش 9/304 ـ 308، والميزان 2/67.
وأمّا الراوي عنه حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك فحاله قد سبق الكلام عليه وبيّنت في مواطن أنّه متروك وممّن ألزق عدّة فريات بالإمام مالك.
وقد صحّ الحديث من عمر بن أبي سلمة، عن أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ قال: «نَفْسُ المؤمن معلّقة ما كان عليه دينٌ».
أخرجه أحمد 2/440، 475، والترمذي (1079)، وابن ماجه (2413)، والطيالسي (2390)، وابن حبان (3061 ـ الإحسان)، والبيهقي 6/76، والبغوي في شرح السنة (2147) وإسناده صحيح وحسنه الترمذي والبغوي. وله طرق أخرى يطول الكلام بسوقها. وللحديث بعض الشواهد الواهية أعرضت عن الكلام عليها لعدم الجدوى من ذلك.

(2) إسناده واهٍ ولا يثبت عن الإمام مالك.
من آفته المغيرة بن الحسن الهاشمي خال سعيد بن عفير ظاهر كلام الذهبي وابن حجر يفيد أنّه مجهول الحال قال الذهبي: والإسناد إليه فيه نظر. قلت: مع ذلك ذكر ابن حبّان المغيرة في «الثقات»!! بل إنّ قول الإمام الذهبي صحيح إذْ إنّ=

183 ـ حدّثنا أبو محمّد معروف بن محمّد بن زياد الجرجاني، نا أبو بكر عبد الله بن أبي الدنيا، نا الحسن بن عبد العزيز الجروي، نا أبو حفص عمرو بن أبي سلمة التنّيسي[1] قال: أتى رجل مالك بن أنس رضي الله عنه فسأله عن مسألة. فقال: لا أدري فرجع الرجل مغتمّاً فلمّا كان من الغد أتاه ثانية فسأله عن مسألة فقال: إنّها مسألة واقعة يا أبا عبد الله فقال: ما لك لا أدري. فرجع بأشدّ منها غمّاً فلمّا كان يوم الثالث رجع إليه فسأله عن مسألة فقال: لا أدري فبات ليلته فرأى النبيّ ﷺ في منامه فشكا إليه مالك بن أنس

---

= عبيد الله بن سعيد بن كثير بن عفير قال فيه ابن حبان: يروي عن الثقات المقلوبات، لا يجوز الاحتجاج به. وأورد ابن عدي في ترجمة أبيه حديثاً ثم قال: سعيد بن عفير مستقيم الحديث فلعلّ البلاء فيهما من ابنه. انظر: الكامل 3/1247، والميزان 3/9، ولسان الميزان 4/121 ـ 122. والحديث أخرجه الدارقطني في «غرائب مالك» عن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم النسائي كما في لسان الميزان 6/88، والخطيب في «الرواة عن مالك» من طريق المؤلّف (رقم 730: مختصره) كلاهما عن عبد الله بن محمد بن جعفر القاضي به.

قال الخطيب البغدادي: «غريب من حديث مالك تفرّد به مغيرة بن الحسن عنه».

ثمّ إنّ الحديث قد ثبت من رواية محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة بلفظ: «غيروا الشيب، ولا تشبهوا باليهود والنصارى».

أخرجه أحمد 2/261، 499، وابن سعد في الطبقات 1/439، وابن حبّان (5473: الإحسان)، والبغوي في شرح السنة (3175) جميعهم من طرق عن محمد ابن عمرو به وإسناده حسن من أجل الكلام في محمد بن عمرو.

وقد صحّحه ابن حبّان وذكره الألباني في «الصحيحة» (836) والله أعلم.

(1) سبق الكلام عليه وهو وسط ضعّفه ابن معين وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يحتجّ به. ووثقه أبو سعيد بن يونس وقال الحافظ: صدوق له أوهام. انظر تهذيب الكمال 22/53 ـ 55، والتقريب ص 260 ـ ط. باكستان ـ.

قلت: فهو ليس من كبار أصحاب مالك ولا من الثقات لكنه وسط فمثله هل يحتمل منه هذه الحكاية العجيبة عن الإمام مالك؟ في كلّ ذلك نظر والله أعلم.

قلت: الحكاية رواها ابن ناصر الدين في إتحاف السالك ص 71 نحوها مختصرة دون ذكر النبي ﷺ لكن في سندها انقطاع وضعف والله أعلم.

فقال: يا رسول الله! أتردّد إلى مالك بن أنس في مسألة منذ ثلاث فليس يزيدني على أنّه لا يدري. فقال: **«ارجع إلى مالك فسَلْه عن مسألتك فلو كانت مسألتك أدقّ من الشعر وأعظم من أحد يجعل عزّ وجلّ لمالك منها مخرجاً لكثرة قوله ما شاء الله»**.

**184** ـ حدّثنا أبو محمد عبد الله بن الهيثم بن خالد بن عبد الله بن الخيّاط، نا محمد بن عبد الرحمن بن يونس الرقّي، نا أبو الطاهر القرشي قال: «كانَ مالك بن أنس إذا أتى إلى مجلس رَبِيعة فنظر إليه رَبِيعة قال: قد جاءَكم النّبيل»[1].

**185** ـ حدّثنا أبو عثمان عبد الحكم بن أحمد الصدفي، نا هارون بن سعيد، نا أيّوب بن سويد: حدثني من أصدق عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنّه كان إذا رأى مالك بن أنس قال: قَدْ جَاءَ العَاقِلُ. قال أيّوب بن سويد: وَمَا رَأَيْتُ أَحَداً أَجْوَدَ حَدِيثاً مِنْ مَالِكِ بنِ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ[2].

**186** ـ حدّثنا أبو علي الحسين بن يوسف بن يعقوب المصري، نا جامع بن سَوَادة، نا أحمد بن الحسين، نا عبد الملك بن الحكم، عن مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ أنّه قال: **«آخِرُ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ رَجُلٌ مَنْ جُهَيْنَةَ، فَيَقُولُ أَهْلُ الجَنَّةِ: عِنْدَ جُهَيْنَةَ الخَبَرُ اليَقِينُ، سَلُوهُ هَلْ بَقِيَ مِنَ الخَلائِقِ أَحَدٌ»**[3].

---

(1) في الإسناد من لم أقف على ترجمته والقولة لم أجدها بهذا السياق والله أعلم.

(2) رواه ابن أبي حاتم الرازي في تقدمة المعرفة ص (27)، والجوهري في مسند الموطأ (65: بتحقيقنا) دون الجملة الأخيرة.

وعند جميعهم في الإسناد أيّوب بن سويد الرملي وهو ضعيف كما سبق الكلام عليه تحت رقم (102) انظر تهذيب الكمال 3/ 476.

(3) باطل عن مالك بهذا الإسناد والمتنُ منكر. =

187 ـ **حدّثنا** محمد بن موسى بن النّعمان، نا علي بن عبد الرحمن بن المغيرة، نا أبو صالح، نا يحيى بن أيّوب، عن مالك، عن أبي الزّبير، عن جابر: «نَحَرْنَا يَوْمَ الحُدَيْبِيَّةِ، البَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةِ نَفَرٍ، والبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ»(1).

---

= أخرجه الدارقطني في «غرائب مالك» كما في اللسان لابن حجر 2/120 ـ 121 من نفس طريق المؤلّف.

قال الدارقطني: الحديث باطل، وجامع ضعيف، وكذا عبد الملك بن الحكم. عزاه السيوطي في الجامع الصغير للخطيب البغدادي في «الرواة عن مالك» قلت: لم أجده في مختصره للقرشي وقد أخلّ بكثير من فوائد الكتاب ونفائسه. وقال العلاّمة الألباني في الأحاديث الضعيفة: موضوع رقم 377 وكذا في ضعيف الجامع (6).

(1) إسناده حسن والحديث صحيح.

أبو صالح هو عبد الله بن صالح المصري كاتب الليث بن سعد تكلّم فيه غير واحد ووثقه آخرون. قال ابن عدي: كن مستقيم الحديث إلاّ أنّه يقع في أسانيده ومتونه غلط ولا يتعمّد الكذب. قال الحافظ: «ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أنّ حديثه في الأوّل كان مستقيماً ثم طرأ عليه في تخليط فمقتضى ذلك أنّ ما يجيء من روايته عن أهل الحذق كيحيى بن معين والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم فهو من صحيح حديثه وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقّف فيه..» كذا قال في هدي الساري ص 414. ويحيى بن أيّوب الغافقي أبو العبّاس المصري قال فيه ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: محلّ يحيى الصدق، يُكتب حديثه ولا يُحتج به. وقال أبو داود: صالح. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال مرة: ليس به بأس. وقال ابن سعد: منكر الحديث. وقال أبو زرعة: واهي الحديث وأحسن ما قيل فيه قول الحافظ الناقد ابن عدي بعد أن ذكر جملة من الأحاديث التي أنكِرت عليه: «ويحيى بن أيّوب له أحاديث صالحة.. وهو من فقهاء مصر ومن علمائهم ولا أرى في حديثه إذا روى عنه ثقة أو يروي هو عن ثقة حديثاً منكراً فأذكره وهو عندي صدوق لا بأس به» كذا في الكامل 7/2673 انظر: تهذيب الكمال 31/233 ـ 238.

قلت: علي بن عبد الرحمن بن المغيرة ثقة من المصريين فلا بأس بروايته عن أبي صالح والله أعلم. =

188 - حدّثنا أبو علي الحسين بن القاسم، نا يزيد بن محمّد بن عبد الصمد، نا سلامة بن بِشر، نا يزيد بن السمط، عن الأوزاعي، عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبيّ ﷺ قال: **«للغَادِرِ يَوْمِ القِيَامَةِ لِوَاءٌ يُعْرَفُ بِهِ يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلاَنٌ»**[1].

---

= ولم يخالف يحيى بن أيّوب ثقات أصحاب مالك في الإسناد إلاّ أنْ يكون خالفهم في المتن لأنّ في روايته زيادة: «نفرٍ» وليست عند جميعهم. انظر: الموطأ: برواية ابن وهب (ل 22/ ب ـ قطعة من موطئه مصوّرة عن تركيا)، وبرواية علي بن زياد التونسي ص 122، وبرواية محمد بن الحسن (639)، وبرواية ابن القاسم (106 ـ الملخّص)، وبرواية يحيى بن يحيى الأندلسي 2/486/9، وبرواية أبي مصعب (1373) و (2139) وراجع بقية تخريجه في مسند الموطأ للجوهري (241 ـ بتحقيقنا).

وأمّا حديث يحيى بن أيوب، عن مالك، فقد أخرجه أبو نعيم في الحلية 6/335 ومن طريقه الذهبي في السير 8/119 من طريق عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد حدثني أبي عن جدّي، عن يحيى بن أيّوب عن مالك به.

ولفظه: «نحرنا مع رسول الله ﷺ في الحديبية البدنة عن سبعة». قال أبو نعيم: مشهور في الموطأ من حديث مالك، غريب من حديث الليث، عن يحيى، عن مالك، تفرّد به عنه أولاده».

ثم إنّ رواية الليث بن سعد متابعة جيّدة لعبد الله بن صالح تزيل عنه احتمال الخطأ عن روايته، والله أعلم.

(1) إسناده حسن والحديث صحيح.

يزيد بن السِّمط الصنعاني، أبو السمط الدّمشقي الفقيه. قال فيه أبو داود: ثقة. وذكره ابن حبّان في «الثقات» 9/273 وقال: ربّما أغرب. وضعّفه الحاكم أبو عبد الله. وقال فيه أبو مسهر: رأيت أصحاب الأوزاعي الذين سمعوا منه وهم: يزيد بن السّمط، وسلمة بن العيّار، وكانا ورعين فاضلين صحيحي الحفظ على حال يُقال ما تلبّسا بشيء من الدنيا. . وقال ابن حجر: ثقة أخطأ الحاكم في تضعيفه. انظر تهذيب الكمال 32/149 ـ 151، والتقريب ص 382.

وسلامة بن بشر بن بُديل أبو كَلْثَم الدمشقي. روى عنه أبو حاتم الرازي وقال: صدوق. وذكره ابن حبّان في «الثقات» وقال: يُغرب له عند النسائي حديث واحد من طريقه في «مسند حديث مالك» وقال ابن حجر: صدوق. انظر الجرح والتعديل=

189 - حدّثنا أبو عبد الله محمّد بن مخلد بن حفص من أصل كتابه، نا أبو الحسين محمد بن بُكير بن محمّد بن بكير الحَضْرمي، نا عثمان بن عبد الله القُرشي، نا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر قال: كُنَّا نَتَعَاطَى فَضَائِلَ أَهْلَ البَيْتِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَعْنِي - أَبَا بَكْرٍ وعُمَرَ وعُثْمَانَ ثُمَّ نُسوّي بين قال (1) [سالم سمعت](2) أبي يقول: فَيَبْلُغُ ذَلِكَ النَّبِـيَّ ﷺ فَلَمْ يَنْهَنَا»(3).

---

= 4/302، وتهذيب الكمال 12/ رقم 2664، والتقريب ص 141.

ويزيد بن محمد بن عبد الصمد أحد الثقات انظر تهذيب الكمال 32/234 - 237.

والحديث أخرجه من طريق الأوزاعي:

النسائي في «مسند مالك» كما في الأربعين المساواة لابن عساكر ص 178 - بتحقيقي - وابن مخلد في ما رواه الأكابر عن مالك (22)، وأبو الشيخ في الأقران (452)، والمزّي في التهذيب 12/303، والذهبي في السير 8/120.

ولعلّ المؤلّف رحمه الله ساقه من هذه الطريق لعزّة إسناده هذا أو لأنّه من رواية الأقران وإن كان الأوزاعي أقدم وفاةً من الإمام مالك والله أعلم. وقال الجوهري: «وهذا عند معن، وابن بكير في الموطأ، وعند القعنبي خارج الموطأ وليس عند ابن القاسم ولا ابن عفير، ولا أبي مصعب»، كذا في «مسند الموطأ» رقم (487).

والحديث أخرجه مالك في الموطأ رقم (993) برواية محمد بن الحسن.

(1) بياض بالأصل وعليها علامة تضبيب.

(2) زيادة من هامش الأصل وعليه علامة تصحيح.

(3) إسناده ضعيف جداً ولا يَبْعدُ أن يكون موضوعاً على مالك.

عثمان بن عبد الله القرشي الظاهر أنّه عثمان بن عبد الله الأموي الشامي. ذكر الذهبي أنّه يروي عن ابن لهيعة، وحماد بن سلمة. قال ابن عدي: كان يسكن بنصيبين ودار البلاد، يروي الموضوعات عن الثقات. وقال ابن حبّان: وكان قدم خراسان فحدّثهم عن الليث ومالك، وكان يضع عليهم الحديث، لا يحل كتب حديثه إلاّ على سبيل الاعتبار. انظر: الكامل 5/1823، والميزان 3/41 - 42، ولسان الميزان 4/165 - 169.
=

190 ـ حدّثنا أبو جعفر أحمد بن محمّد بن سلامة الطحاوي، نا علي بن معبد بن نوح، نا زيد بن عُبيد، نا مالك، عن نافع، عن سالم، عن أبيه أنّ النبيّ ﷺ قال: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنَ الخُيَلاَءَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ»[1].

---

= ومحمد بن بكير هذا من رجال تهذيب الكمال 543/24 ـ 545 وقال فيه أبو نعيم: هو صاحب غرائب تاريخ أصفهان 146/2! وقال فيه الحافظ ملخصاً أقوال الأئمة: صدوق يخطىء كما في التقريب ص 292.

وهذا الحديث أخرجه بنفس سند المؤلّف أي من طريق محمد بن مخلَد الحافظ الدارقطني في «غرائب مالك» به.

ثمّ قال عقبه: عثمان متروك الحديث.

كذا في اللسان لابن حجر 168/4 وقد ناقش ابن حجر الاختلاف في نسبته فراجع المصدر المذكور. والملاحظ أن معنى الحديث ثبت في صحيح البخاري 16/7 ـ فتح ـ وفي غيره.

(1) إسناده رجاله ثقات لكنّه معلول.

شيخ المؤلّف الإمام الحافظ صاحب التصانيف.

وعلي بن معبد بن نوح أحد الثقات قال فيه ابن أبي حاتم: كان صدوقاً، الجرح 205/6. وقال ابن حبّان في الثقات 472/8: «مستقيم الحديث»، وقال ابن حجر: ثقة كما في التقريب ص 249. انظر أيضاً تهذيب الكمال 142/21 ـ 145.

أفاد ابن حجر عن المِزّي قوله: «لم أقف على روايته عنه إلاّ في مسند مالك عن زكرياء بن يحيى السجزي عنه..» كذا في التهذيب للحافظ 385/7.

وأمّا زيد هذا فهو ابن يحيى بن عُبيد الخُزاعي أبو عبد الله الدمشقي أحد الرواة عن مالك بن أنس وعن غيره ممّن هو في طبقته، روى عنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وزهير بن حرب ودُحيم وغيرهم.

وثّقه أحمد وقال الدارقطني والخطيب: ثقة كذا في تاريخ بغداد 45/8، والحديث أخرجه الإمام ابن عبد البرّ في التمهيد 143/3 من طريقين عن زيد بن يحيى بن عُبيد، عن مالك به.

قال أبو عمر رحمه الله ـ بعد أن ذكر الحديث عن مالك، عن نافع، وعبد الله بن دينار، وزيد بن أسلم كلّهم عن ابن عمر مرفوعاً به ـ هكذا روى هذا الحديث جماعة الرواة عن مالك فيما علمت لم يدخلوا بين نافع وبين ابن عمر فيه أحداً، وكذلك ليس بين عبد الله بن دينار وبين ابن عمر فيه أحد ولا بين زيد بن أسلم وبين =

191 ـ حدّثنا محمّد بن مخلد، نا محمّد بن بكير، نا عثمان بن عبد الله، نا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب، عن أُبـيّ بن كعب قال: سمعتُ النَّبـيَّ ﷺ يقُولُ: «طَلَبُ العِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»[1].

---

= ابن عمر فيه أحد ورواه زيد بن يحيى بن عبيد، عن مالك، عن نافع، عن سالم، عن ابن عمر ـ وهو عندي ـ خطأ من زيد بن يحيى بن عبيد هذا لا من غيره والله أعلم».

قلت: زيد بن عُبيد ثقة ومع ذلك فقد أخطأ في إسناد الحديث وخالف الأثبات من أصحاب مالك انظر تخريج أحاديثهم في مسند الموطأ للجوهري (700 ـ بتحقيقنا ـ ط. دار الغرب الإسلامي) ثمّ إنّ ابن عبد البرّ صرّح بالعلّة في إسناد هذا الحديث بينما سكت عن ذلك المؤلّف لكن إدخاله إيّاه في كتابه يدلّ على تعليله لتلك الرواية فهو السّباق إلى الوقوف على ذلك، كما يدلّ هذا الأمر على تباين المنهجين في النقد والله أعلم.

(1) إسناده ضعيف جدّاً وهو باطل عن مالك.

محمد بن بُكير وعثمان بن عبد الله سبق الكلام عليهما قبل حديث واحد والحمل في هذا السند على عثمان فإنّه متروك الحديث كما نقلت هناك عن الدارقطني والله أعلم.

لم أقف عليه من حديث أبيّ بن كعب بهذا الإسناد إلى الآن. وقد قال الخطيب البغدادي في التاريخ 10/375: «حدثني عبد الواحد بن علي الأسدي. قال: قال لي محمد بن أبي الفوارس روى ابن بطة، عن البغوي، عن مصعب بن عبد الله، عن مالك، عن الزهري، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «طلب العلم فريضة على كلّ مسلم».

قلت: وهذا الحديث باطل من حديث مالك. ومن حديث مصعب عنه، ومن حديث البغوي عن مصعب وهو موضوع بهذا الإسناد والحمل فيه على ابن بطة والله أعلم.

قلت: متن الحديث جاء من طرق عن طائفة من الصحابة ساق أحاديثهم الحافظ ابن عبد البرّ في كتابه القيّم جامع بيان العلم وفضله 1/23 ـ 38 ـ الطبعة المحققة.

وكذا العلاّمة ابن الجوزي في العلل المتناهية 1/64 ـ 75 ومال إلى تصحيحه طائفة من الحفّاظ منهم المزّي والسخاوي والسيوطي انظر: المقاصد الحسنة ص 275 ـ 277. وتوسع في الكلام على طرقه العلاّمة الألباني في تخريج مشكلة الفقر ص 48 ـ 62 وجنح إلى تصحيحه، والله أعلم.

192 ـ حدّثنا محمّد بن مخلد بن حفص، نا زكرياء بن يحيى الساجي البصري، نا محمّد بن سليمان بن مُعاذ القرشي، نا مالك بن أنس، عن محمّد بن المنكدر عن جابر قال: قيل لعائشة رَحْمَةُ اللَّه عليها: يَا أُمَّ المُؤْمِنِينَ نَالَ النَّاسُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى نَالُوا مِنْ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرٍ؟ فَقَالَتْ عَائِشة: انْقَطَعَتْ عَنْهُمَا الأَعْمَالُ فَأَحَبَّ اللَّهُ أَنْ لا يَقْطَعَ الأَجْرَ عَنْهُمَا[1].

193 ـ حدّثنا محمد بن إبراهيم بن أبي الجُحيم البصري[2]، نا محمد بن إسماعيل الصائغ، نا أبي، نا عبد الرحمن بن مالك بن مِغْوَل، نا ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن ابن عبّاس أنّ النبـيّ ﷺ صَنَعَ إلى رَجُلٍ مَعْرُوفاً فَقَبَّلَ يَدَهُ خَمْسَ مَرَّاتٍ[3].

194 ـ حدّثنا إسحاق بن بيان بن مَعن الأنماطي، نا أبو همّام الوليد بن يحيى شجاع، عن حسين بن علي الجُعفي، عن زائدة، عن ليث، عن مجاهد، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال النبـيّ ﷺ: «إِذَا كَثُرَتْ ذُنُوبُ

---

(1) إسناده ضعيف.
محمد بن سليمان بن معاذ القرشي البصري روى عن مالك، روى عنه محمد ابن يحيى الأزدي، وسمّويه. قال العقيلي: منكر الحديث. ثمّ ذكر بعض ما أُنكر عليه من الأحاديث. انظر: الضعفاء الكبير 4/72 ـ 73، والميزان 3/569.

(2) شيخ المؤلف ترجمه الذهبي في تاريخ الإسلام حوادث 311 ـ 320 ص 639 ونقل توثيقه عن بعضهم.

(3) إسناده ضعيف جدّاً.
ليث ضعيف. انظر: الميزان 3/420 ـ 423.
وعبد الرحمن بن مالك بن مغول. قال أحمد والدارقطني: متروك. وقال أبو داود: كذّاب، وقال مرّة: يضع الحديث. وقال النسائي وغيره: ليس بثقة. انظر: الكامل والميزان 2/584 ـ 585، واللسان 3/519ـ 520.

العَبْدِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مِنَ الأَعْمَالِ مَا يُكَفِّرُهَا! ابْتَلَاهُ اللَّهُ عَزَّ وجَلَّ بِالهَمِّ يُكَفِّرُهَا عَنْهُ»[1].

(1) إسناده ضعيف.

عِلّتُه لَيْث هو ابن أبي سليم ضعيف قال فيه الحافظ في التقريب ص 287: «صدوق اختلط أخيراً ولم يتميّز حديثه فتُرِك».

والحديث أخرجه أحمد في المسند 157/6، والبزّار (4/87)، كشف الأستار، وابن حبان في المجروحين 231/2، وأبو نعيم في تاريخ أصفهان 159/2 رقم 1350 جميعهم من طرق عن حُسين الجعفي، عن زائدة، عن ليث، عن مجاهد به.

قلت: قال البزّار لا نعلم رواه بهذا الإسناد إلاّ زائدة، ولا عنه إلا حسين. ضعّفه الألباني في تعليقه على مشكاة المصابيح (1580).

وتناقض فيه الهيثمي رحمه الله فقال مرّة 294/2: «رواه أحمد وفيه ليث بن أبي سليم وهو مدلِّس وبقية رجاله ثقات». وقال في موضع آخر 195/10: «رواه أحمد والبزّار وإسناده حسن»!.

وقد أخرجه البيهقي في الشعب 7/ رقم 9927 من طريق أبي بكر بن عياش وعبد الرحمن المحاربي، عن ليث، عن الحكم بن عتيبة رفعه. . . فذكر الحديث.

وسند ضعيف من أجل ليث زيادة على أنّه مرسل. والله أعلم.

انتهى التعليق على «غرائب مالك»، والحمد للّه والمنّة.

# الفهــارس

1 ـ فهرس الأحاديث.
2 ـ فهرس الآثار.
3 ـ فهرس الأعلام.
4 ـ فهرس الأماكن والبلدان.
5 ـ فهرس ألمصادر والمراجع.
6 ـ فهرس الموضوعات والفوائد.

# 1 ــ فهرس الأحاديث

ـ م ـ

# 2 ـ فهرس الآثار

| الأثــــــــــــــر | القائـــل | رقمـــه |
|---|---|---|
| ـ قد جاء العاقل . . | أيّوب بن سويد | 185 |
| ـ قد جاءكم النبيل . | ربيعة الرأي | 184 |
| ـ كان ابن عمر يتّبع آثار رسول الله ﷺ . | نافع ورجل | 123 |
| ـ لا أدري . . . | مالك بن أنس | 183 |
| ـ مالك أمير المؤمنين في الحديث . | يحيى بن معين | 67 |
| ـ ومن يتمكن من مالك حتّى يعرف حفظه؟ | عبدالله بن المبارك | 13 |
| ـ يا أبن أخي تعلّم الأدب قبل أن تتعلّم العلم | مالك بن أنس | 53 |

# 3 ـ فهرس الأعلام

# 4 ــ فهرس الأماكن والبلدان

# 5 ــ فهرس المصادر والمراجع


* **المخطوطات:**

1 ـ أسماء الكتب الواردة في مؤلّفات ابن عبد البرّ: تأليف طه بن علي بو سريح.

2 ـ غرائب شعبة: لابن مظفر، تحقيق عبدالله بن عبد العزيز الغصن رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض.

3 ـ مختصر الرواة عن مالك: للقرشي مصوّرة عن مكتبة الملك فيصل بالرياض.

4 ـ موطأ ابن وهب: قطعة منه مصوّرة من تركيا وعندي نسخة مأخوذة من جامعة الإمام بالرياض.

5 ـ الموطأ برواية ابن القاسم وابن وهب: الجزء الثاني، مصورة عن دار الكتب المصرية.

* **المطبوعات:**

6 ـ إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك: لابن ناصر الدّين الدمشقي ت. سيد كسروي حسن. ط. أولى 1995 دار الكتب العلمية ـ بيروت.

7 ـ الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان: لابن بلبان. ت شعيب الأرناؤوط. ط. أولى 1988 مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

8 ـ الأدب المفرد: للبخاري. ت محبّ الدين الخطيب. ط باكستان.

9 ـ إرواء الغليل: لمحمد ناصر الدين الألباني. ط أولى 1979 المكتب الإسلامي ـ بيروت.

10 ـ الاعتقاد: للبيهقي. ط أولى 1983 عالم الكتب بيروت.

11 ـ الأمّ: للإمام الشافعي. ط دار الشعب مصر.

12 ـ الأموال: لأبي عبيد القاسم بن سلاّم. ت محمد حامد الفقي. ط مؤسسة نصر للثقافة ـ بيروت 1981.

13 ـ الأوسط في السنن: لابن المنذر. ت صغير أحمد بن محمد حنيف. ط ثانية 1993 دار طيبة الرياض.

14 ـ بدائع المنن: للساعاتي. ط دار الأنوار مصر 1950.
15 ـ البداية والنّهاية: لابن كثير. ط ثالثة 1980. مكتبة المعارف ـ بيروت.
16 ـ بغية الملتمس: للعلائي. ت حمدي عبد المجيد السلفي. ط أولى 1985 عالم الكتب ـ بيروت.
17 ـ التاريخ: ليحيى بن معين برواية الدوري. ت أحمد نور سيف. ط أولى 1979 ـ المدينة المنوّرة.
18 ـ تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي. ط. دار الكتاب العربي ـ بيروت.
19 ـ تخريج أحاديث الأذكار: لابن حجر. ت حمدي عبد المجيد السلفي. ط. بغداد.
20 ـ تذكرة الحفّاظ: للذهبي. ت عبد الرحمن المعلمي. ط. دار إحياء التراث العربي ـ بيروت 1954.
21 ـ ترتيب المدارك: للقاضي عياض. ت محمد بن تاويت الطنجي وغيره. ط. وزارة الأوقاف بالمغرب الأقصى.
22 ـ التعديل والتجريح: للباجي. ت أحمد البزار. ط أولى 1991وزارة الأوقاف بالمغرب.
23 ـ تفسير القرآن العظيم: لابن كثير. ط دار الفكر ـ بيروت 1984.
24 ـ تقريب التهذيب: لابن حجر. ط. باكستان.
25 ـ التلخيص الحبير: لابن حجر. ت عبدالله هاشم اليماني. ط المدينة المنوّرة 1964.
26 ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لابن عبد البرّ. ت سعيد أعراب وجماعة من الأساتذة. ط وزارة الأوقاف بالمغرب.
27 ـ تهذيب الكمال في أسماء الرّجال: للمزّيّ: ت بشار عوّاد معروف. ط الرابعة 1985 مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
28 ـ تهذيب التهذيب: لابن حجر. ط. دار الكتاب الإسلامي. مصر.
29 ـ الثقات: لابن حبّان مصوّرة بيروت عن طبعة حيدر آباد بالهند.
30 ـ جامع بيان العلم وفضله: لابن عبد البرّ. ت أبي الأشبال الزّهيري. ط أولى 1994 دار ابن الجوزي بالسعودية.
31 ـ جامع البيان لتفسير القرآن: لابن جرير الطبري. ط دار الفكر ـ بيروت.
32 ـ جامع التحصيل: للعلائي ت حمدي عبد المجيد السلفي ط. الدار العربية للطباعة ـ بغداد.
33 ـ الجامع لأخلاق الراوي: للخطيب البغدادي. ت محمود الطحان. ط مكتبة المعارف الرياض 1983.

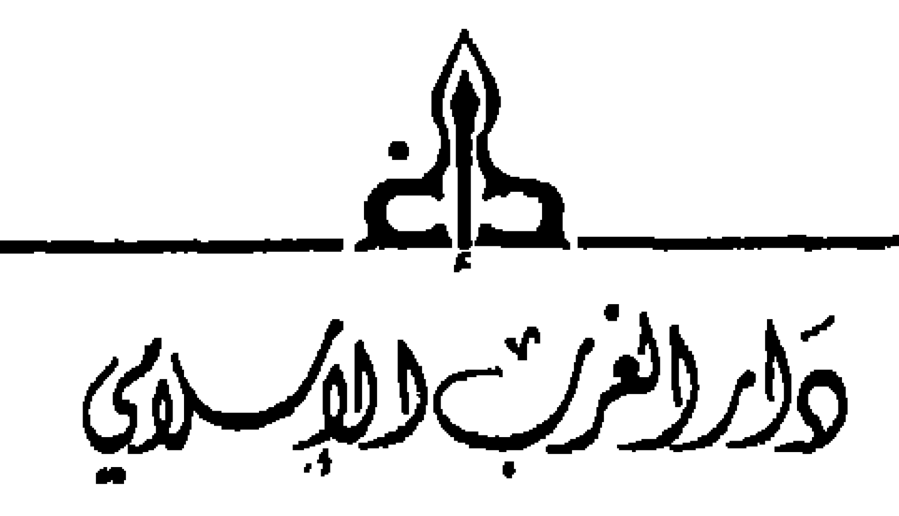
34 ـ الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم. ت عبد الرحمن المعلمي. ط دار الكتب العلمية ـ بيروت.
35 ـ حسن المحاضرة: للسيوطي. ت محمد أبو الفضل إبراهيم ط ـ القاهرة 1387 هـ.
36 ـ حلية الأولياء: لأبي نعيم الأصفهاني. ط دار الكتاب العربي ـ بيروت.
37 ـ ذكر رواية الأقران: لأبي الشيخ بن حيان. ت مسعد عبد الحميد السعدني. ط أولى 1996 دار الكتب العلمية ـ بيروت.
38 ـ الرسالة المستطرفة: لمحمد بن جعفر الكتاني. ت محمد بن المنتصر الكتاني. ط دار قهرمان ـ تركيا.
39 ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة: للألباني. ط المكتب الإسلامي، بيروت، والدار السلفية بالكويت 1983.
40 ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة: للألباني. ط المكتب الإسلامي بيروت ومكتبة المعارف بالرياض.
41 ـ السنة: لابن أبي عاصم. ت الألباني: ط المكتب الإسلامي ـ بيروت 1979.
42 ـ السنن: لابن ماجة القزويني. ت محمد فؤاد عبد الباقي. ط دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
43 ـ السنن: لأبي داود السجستاني. ت محمد محي الدين عبد الحميد. ط المكتبة العصرية ـ بيروت.
44 ـ السنن: للترمذي. ت أحمد محمد شاكر وغيره. ط دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
45 ـ السنن: للدارقطني مع التعليق المغني. ط ثانية عالم الكتب ـ بيروت 1983.
46 ـ السنن: لسعيد بن منصور. ت حبيب الرحمن الأعظمي. ط دار الكتب العلمية ـ بيروت.
47 ـ السنن الكبرى: للبيهقي. ط. دار الفكر ـ بيروت.
48 ـ السنن الكبرى: للنسائي. ت. عبد الغفار سليمان البنداري وسيّد كسروي حسن ط. أولى دار الكتب العلمية ـ بيروت 1991.
49 ـ السنن المجتبى: للنسائي. ط دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
50 ـ سؤالات البرقاني للدارقطني: ت. موفق عبد القادر. ط الرياض.
51 ـ سير أعلام النبلاء: للذهبي. ت شعيب الأرناؤوط وجماعة. ط مؤسسة الرسالة ـ بيروت 1986.
52 ـ شذرات الذهب: لابن العماد الحنبلي. ط المكتب التجاري للطباعة ـ بيروت.
53 ـ شرح السنة: للبغوي ت. شيعب الأرناؤوط. ط المكتب الإسلامي ط. ثانية 1983 ـ بيروت.

54 ـ شرح معاني الآثار: للطحاوي. ط دار الكتب العلمية ـ بيروت.
55 ـ شعب الإيمان: للبيهقي. ت محمد بسيوني زغلول. ط أولى 1990 دار الكتب العلمية ـ بيروت.
56 ـ الصحيح: لابن خزيمة. ت مصطفى الأعظمي والألباني. ط المكتب الإسلامي 1985.
57 ـ الصحيح: لمسلم بن الحجّاج. ت محمد فؤاد عبد الباقي. ط دار إحياء التراث ـ بيروت.
58 ـ الضعفاء الكبير: للعقيلي. ت عبد المعطي قلعجي. ط أولى 1984 دار الكتب العلمية ـ بيروت.
59 ـ الطبقات الكبرى: لابن سعد. ط دار صادر ـ بيروت 1980.
60 ـ العلل: للدارقطني. ت محفوظ الرحمن زين الله السلفي. ط أولى 1985. دار طيبة ـ الرياض.
61 ـ علل الحديث: لعبد الرحمن بن أبي حاتم. ط دار المعرفة بيروت ـ لبنان 1985.
62 ـ العلل المتناهية: لابن الجوزي. ت إرشاد الحق الأثري. ط أولى 1983 دار الكتب العلمية ـ بيروت.
63 ـ غاية النّهاية: لابن الجزري. ت برجستراسر. ط القاهرة 1932.
64 ـ غريب الحديث: لأبي عبيد القاسم بن سلاّم. ط أولى دار الكتب العلمية ـ بيروت.
65 ـ غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود: لأبي إسحاق الجويني. ط أولى 1988 دار الكتاب العربي ـ بيروت.
66 ـ فتح الباري: لابن حجر. ت فؤاد عبد الباقي وعبد العزيز بن باز. ط دار المعرفة ـ بيروت.
67 ـ الكامل في الضعفاء: لابن عدي. ط أولى 1985 دار الفكر ـ بيروت.
68 ـ كشف الأستار عن زوائد البزّار: للهيثمي. ت حبيب الرحمن الأعظمي. ط مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
69 ـ لسان الميزان: لابن حجر. ط دار الفكر ـ بيروت.
70 ـ ما رواه الأكابر عن مالك: لابن مخلد. ت عوّاد خلف ط أولى 1996 مؤسسة الريان ـ بيروت.
71 ـ المجروحين: لابن حبّان. ت محمود إبراهيم زايد. ط أولى 1976 دار الوعي ـ حلب.

72 ـ مختصر قيام الليل: لأحمد بن علي المقريزي. ط دار عالم الكتب ـ بيروت.
73 ـ المستدرك: للحاكم أبي عبدالله . ط دار الفكر ـ بيروت 1978.
74 ـ المسند: لأبي داود الطيالسي. ط دار الكتاب اللبناني.
75 ـ المسند: لأبي عوانة ت مصوّرة بيروت عن طبعة حيدر آباد بالهند.
76 ـ المسند: لأبي يعلى الموصلي. ت حسين سليم أسد. ط أولى 1984 دار المأمون للتراث دمشق.
77 ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل. ط دار صادر والمكتب الإسلامي ـ بيروت.
78 ـ المسند: للحميدي. ت حبيب الرحمن الأعظمي. ط عالم الكتب ـ بيروت.
79 ـ المسند: للدارمي. ت فؤاد أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي. ط أولى 1987 دار الكتب العربي ـ بيروت.
80 ـ مسند ألموطأ: للجوهري. ت طه بن علي بو سريح ولطفي بن محمد الصغير. ط أولى 1997 دار الغرب الإسلامي ـ بيروت.
81 ـ مشكاة المصابيح: للتبريزي. ت الألباني. ط ثالثة 1985 المكتب الإسلامي ـ بيروت.
82 ـ مشكل الآثار: للطحاوي. ط دار صادر ـ بيروت.
83 ـ المصنّف: لعبد الرزاق الصنعاني: ت حبيب الرحمن الأعظمي. ط ثانية المكتب الإسلامي ـ بيروت 1983.
84 ـ المعجم الصغير: للطبراني. ط دار الكتب العلمية ـ بيروت 1983.
85 ـ المعجم الكبير: للطبراني. ت حمدي عبد المجيد السلفي، ط وزارة الأوقاف ببغداد.
86 ـ معجم المصنّفات الواردة في فتح الباري: تأليف مشهور حسن سلمان وأبي حذيفة رائد صبري. ط أولى 1991 دار الهجرة ـ السعودية.
87 ـ معرفة القرّاء الكبار: للذهبي. ت بشار عوّاد وشعيب الأرناؤوط وصالح عبّاس. ط أولى مؤسسة الرسالة ـ بيروت 1984.
88 ـ المعرفة والتاريخ: ليعقوب الفسوي. ت أكرم ضياء العمري. ط أولى 1990 مكتبة الدار المدينة.
87 ـ المنتخب من مخطوطات الحديث: للألباني. ط المجمع العلمي بدمشق 1970.
88 ـ المنتظم: لابن الجوزي. مصوّرة بيروت عن طبعة حيدر آباد بالهند.
89 ـ موارد الظمآن: للهيثمي. ت محمد عبد الرزاق حمزة. ط دار الكتب العلمية ـ بيروت.
90 ـ موافقة الخُبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر: لابن حجر ط ثانية 1993 مكتبة الرشد: ت حمدي السلفي وصبحي السامرّائي.

91 ـ الموطأ: لمالك بن أنس برواية ابن القاسم وتلخيص القابسي. ت محمد بن علوي المالكي ط ثانية 1988 دار الشروق ـ بيروت.
92 ـ ألموطأ: رواية سويد بن سعيد ط البحرين 1994.
93 الموطأ: رواية علي بن زياد التونسي، قطعة منه بتحقيق شيخنا محمد الشاذلي النيفر. ط الثالثة دار الغرب الإسلامي ـ بيروت 1980.
94 ـ الموطأ: رواية محمد بن الحسن الشيباني. ت عبد الوهاب عبد اللطيف. ط ثانية 1975 دار الكتب العلمية ـ بيروت.
95 ـ الموطأ: رواية يحيى بن يحيى الأندلسي. ت محمد فؤاد عبد الباقي. ط دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
96 ـ الموطأ: رواية أبي مصعب الزهري. ت بشار عوّاد ومحمود خليل. ط ثانية مؤسسة الرسالة بيروت.
97 ـ ميزان الاعتدال: للذهبي. ت علي محمد البجاوي. ط دار المعرفة ـ بيروت.
98 ـ ألنكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر. ت ربيع بن هادي عمير ط ثانية 1988 دار الراية ـ الرياض.
99 ـ النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير الجزري. ت محمود الطناحي ط دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
100 ـ الوافي بالوفيات: للصفدي تصدرها جمعية المستشرقين الألمان وبعناية جماعة من العرب ـ بيروت 1962 ـ 1983.

# 6 ـ فهرس الموضوعات والفوائد



بيروت - لبنان
لصاحبها : الحبيب اللمسي

شارع الصوراتي (المعماري) - الحمراء ، بناية الأسود
تلفون: Tel: 009611-350331 / خليوي: Cellulaire: 009613-638535
فاكس: Fax: 009611-742587 / ص.ب. 113-5787 بيروت ، لبنان
DAR AL-GHARB AL-ISLAMI B.P.:113-5787 Beyrouth, LIBAN

الرقم: 324 / 2000 / 2 / 1998

التنضيد : كومبيوتايب للصف الطباعي الألكتروني

الطباعة : دار صادر ، ص.ب. 10 - بيروت

